

Checked
1987



مكتبة
العربية

تأليف

محمّد بن أبي البركات عبد الرحمن بن
محمّد بن أبي سعيد الأنباري الخوي
رحمه الله

طبع

في مدينة ليدن المحروسة بمطبعة بريل
سنة ١٨٨٦ المسيحية المطابقة سنة ١٢٠٢ الهجرية

بسم الله الرحمن الرحيم رَبِّ يَسِّرْ وَلِيَّيَّ بِالْخَيْرِ

قال الشيخ الفقيه الامام العالم كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري القوي رحمه الله * الحمد لله كاشف الغطاء وملئح العطاء ذي الجود والايداء والاعادة والابداء المتوحد بالاحدية القديمة المقدسة عن المحن والنفاء اهل الصفات الازلية المنزهة عن الزوال والنفاء والصلوة على محمد سيد الانبياء وعلى آله واصحابه الاصفياء * وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بأسرار العربية كثيرا من مذاهب القويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين وصححت ما ذهبت اليه منها بما يحصل به شفاء الغليل واوضحت فساد ما عدها بواضح التعليل ورجعت في ذلك كله الى الدليل واعينته من الاسهاب والتطويل وسهلت على المتعلم غابة التسهيل والله تعالى ينفع به وهو حسي ونعم الوكيل *

الباب الاول

* باب علم ما الكلم *

من قال قائل ما الكلم قيل الكلم اسم جسد واحد كلفك كفولك نيفة ونيق ولينة ولبن وثقة وثفن وما اشبه ذلك فان قيل ما الكلام قيل ما كان من الحروف دالا بتألفه على معنى يحسن السكوت عليه فان قيل فما الفرق بين الكلم والكلام قيل الفرق بينهما ان الكلم يطلق على المفيد وعلى غير المفيد واما الكلام فلا يطلق الا على المفيد خاصة فان قيل فلم قلتم ان اقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها قيل لاننا وجدنا هذه الاقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما ينظر بالبال ويتوهم في الخيال ولو كان هاهنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه الا ترى انه لو سقط آخر

هذه الاقسام الثلاثة لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط
 فلما عُبِّرَ بِهِ هذه الاقسام عن جميع الاشياء دلَّ على أنه ليس آ هذه الاقسام
 الثلاثة فان قيل لم متى الاسم اما قيل اختلف فيه النحويون فذهب
 البصريون الى أنه متى اما لوجهين احدهما أنه سَمَا على سَمَاءٍ وعلا على ما
 تحته من معناه فسَمَى اما لذلك والوجه الثاني ان هذه الاقسام الثلاثة لها
 ثلث مراتب فيها ما يُخْبِر به ويخبر عنه وهو الاسم نحو زيد قائم ومنها ما
 يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل نحو قام زيد ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر
 عنه وهو الحرف نحو هل ويل وما اشبه ذلك فلما كان الاسم يخبر به
 ويخبر عنه والفعل يخبر به ولا يخبر عنه والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه
 فقد سما على الفعل والحرف أي ارتفع . والاصل فيه سَمَوُ آ انهم حذفوا
 الواو من آخره وعوضوا الهزة في اوله فصار اما ووزنه اَفْعَلْ لانه قد
 حذف منه لامه التي هي الواو في سمو وذهب الكوفيون الى أنه سَمَى اما
 لانه سَمَا على المعنى يعرف بها والسمة العلامة والاصل فيه وسم آ انهم
 حذفوا الواو من اوله وعوضوا مكانها الهزة فصار اما ووزنه اَفْعَلْ لانه
 قد حذف منه فاءه التي هي الواو في وسم والصحيح ما ذهب اليه البصريون
 وما ذهب اليه الكوفيون وإن كان صحيحا من جهة المعنى آ أنه فاسد
 من جهة التصريف وذلك من اربعة اوجه الوجه الاول أنك تقول في
 تصغيره سَمَى نحو جنو وحَيَّ وقنو وقَتَّى ولو كان مأخوذا من السمة
 لوجب ان تقول وسم كما تقول في تصغير علة وعينة وفي تصغير زنة وزينة
 فلما قيل سَمَى دلَّ على أنه من السَمَوُ لا من السمة وكان الاصل فيه
 سَمَوُ آ أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منها ساكن قلبوا الواو
 ياء وجعلوها ياء مشددة كما قالوا سَيِّد وهَيَّيْن ومَيِّت والاصل فيه سَيِّد
 وهَيَّيْن ومَيِّت آ أنه لما اجتمعت الواو والياء والسابق منها ساكن
 قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشددة وقلبوا الواو الى الياء ولم يقلبوا الياء

الى الواو لان الياء اخفت والواو اتقل فلما وجب قلب احدها الى
 الآخر كان قلب الواو التي هي اتقل الى الياء التي هي اخفت اولى والوجه
 الثاني انك تقول في تكسيره اسماء نحو جئنا واحياء وقينو واقنأ ولو كان
 مأخوذا من السمة لوجب ان تقول في تكسيره اوسام فلما قيل اسماء دل
 على انه من السمة لا من السمة وكان الاصل فيه اسماو الا انه لما وقعت
 الواو طرفا وقبلها الف زائدة قلبت همزة كما قالوا جنأ وكسأ وسأ
 والاصل فيه حذاو وكساو وسماو الا انه لما وقعت الواو طرفا وقبلها
 الف زائدة قلبت همزة وقيل قلبت الف لانها لما كانت متحركة وقبل
 الالف فتحة لازمة قد شرط انها قد تحركت وانفتح ما قبلها لان الالف لما
 كانت خفية زائدة ساكنة والحرف الساكن حاجر غير حصين لم يعتد
 بها فقلبو الواو الف فاجتمع الفان الف زائدة والف منقلبة والالفان ساكنان
 وهما لا يجتمعان فقلبت المنقلبة همزة لالتقاء الساكنين وكان قلبها الى الهمزة
 اولى لانها اقرب الحروف اليها والوجه الثالث انك تقول اسميته ولو
 كان مأخوذا من السمة لوجب ان تقول وسمته فلما قيل اسميته دل على
 انه من السمة لا من السمة وكان الاصل فيه اسموت الا انه لما وقعت
 الواو رابعة قلبت ياء وانما قلبت ياء حملا على المضارع نحو يدعى ويفزى
 ويشقى والاصل يدعو ويفزو ويشقو كما قالوا ادعيت واغزيت واشقيت
 والاصل ادعوت واغزوت واشقوت الا انه لما وقعت الواو رابعة قلبت
 ياء وانما قلبت في المضارع ياء للكسرة قبلها فانما تغازبت وترجيبت فانما
 قلبت الواو فيها ياء وإن لم تقلب في لفظ المضارع لان الاصل في
 تفاعل فاعلت وفي تفعلت فعلت وفاعلت وفعلت يجب قلب الواو فيها
 ياء وكذلك تفاعل وتفعلت والوجه الرابع انك تجد في اوله همزة
 التعويض وهمزة التعويض انما تكون فيما حذف منه لامه لا فاء الا
 ترى انهم لما حذفوا الواو التي هي اللام من يتو عوضوا الهمزة في اوله

فقالوا اِنَّ ولما حذفوا الواو التي هي الفاء من عدة ونحو ذلك لم يعوضوا
 الهزة في اوله فلما عوضوا الهزة هاءا في اوله دل على ان الاصل فيه
سيمو كما ان الاصل في اين ينوا لانهم لما حذفوا الواو التي هي اللام
 عوضوا الهزة في اوله فقالوا اسم فدل على انه مشتق من السمو لا من السمه
 وما يؤيد انه مشتق من السمو لا من السمه انه قد جاء في اسم سقي على
 وزن هدى والاصل فيه سمو الا انه لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها
 الفا وحذفوا الالف لسكونها وسكون التنوين فصار سقي وفي الاسم خمس
 لغات اسم واسم وسم وسقي قال الشاعر
 باسم الذي في كل سورة سمة

وقال الآخر

وعامنا أعجبنا مقومة يدعى ابا السمع وقرضاب سمة

وقال الآخر

والله اتماك سقي مباركا اترك الله به إشراكا

وكسرت الهزة في اسم لها لكسرة سينه في سيمولاته الاصل وضمت الهزة
 في اسم لها لضمة سينه في سيمولاته اصل ثان والذي يدل على ذلك
 اللغتان الأخريان وهما سيم وسم فانها حذفتا لامها وبقيت فاؤها على
 حركتها في الاصلين ووزن اسم بضم الهزة أفتح ووزن سيم فتح ووزن
سم فتح ووزن سقي فعل فان قيل ما حذف الاسم قيل كل لفظه دل
 على معنى تخفى غير مقترن بزمان محصل وقيل ما دل على معنى وكان ذلك
 المعنى شخصا او غير شخص وقيل ما استغنى الاعراب اول وضعه وقد
 ذكر فيه الغويون حدودا كثيرة تنيف على سبعين حدا ومنهم من قال
 لاحده ولم يحته سيبويه وانما اكتفى فيه بالمثال فقال الاسم رجل وقرس
 فان قيل ما علامات الاسم قيل علامات الاسم كثيرة فمنها الالف واللام
 نحو الرجل والغلام ومنها التنوين نحو رجل وغلام ومنها حروف الجر

نحو من زيد وإلى عمرو ومنها الثانية نحو الزيدان والعمران ومنها الجمع
 نحو الزيدون والعمران ومنها النداء نحو يا زيد ويا عمرو ومنها الترخيم
 نحو يا حار ويا مال في ترخيم حارث ومالك وقد قرأ بعض السلف وَلَقَدْ
يَا مَالٍ لِيَقْضَ عَلَيْنَا رَبُّكَ ومنها التصغير نحو زَيْد وعمر في تصغير زيد
 و عمرو ومنها النسب نحو زَيْدِي وعُمَرِي في النسب إلى زيد و عمرو ومنها
 الوصف نحو زيد العاقل ومنها أن يكون فاعلا أو مفعولا نحو ضرب زيد
 عمرا ومنها أن يكون مضافا إليه نحو غلام زيد وثوب خَزٍّ ومنها أن يكون
 مجعرا عنه كما بيناه فبعض علامات الأسماء فإن قيل لم سمي الفعل فعلا
 قسيل لأنه يدل على الفعل الحقيقي ألا ترى أنك إذا قلت ضَرَبْتُ دُلَّ على
 نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة فلما دل عليه سمي به لأنهم يسمون
 الشيء بالشيء إذا كان منه بسبب وهو كثير في كلامهم فإن قيل فما حد
 الفعل قسيل حد الفعل كل لفظة دلت على معنى تحتمل مترن بزمان محصل
 وقيل ما أُسند إلى شيء ولم يسند إليه شيء وقد حده النحويون أيضا حدودا
 كثيرة فإن قيل ما علامات الفعل قسيل علامات الفعل كثيرة فمنها قد
 ١٠ والسين وسوف نحو قد قام وسيقوم وسوف يقوم ومنها ناء الضمير والله وواو
 نحو قمت وقاما وقاموا ومنها تاء التانيث الساكنة نحو قامت وقعدت ومنها
 أن الخفيفة المصدرية نحو أريد أن تفعل ومنها إن الخفيفة الشرطية نحو
 أن تفعل فافعل ومنها لم نحو لم يفعل وما أشبه ذلك ومنها التصرف نحو فعل
 بفعل وكل الأفعال تتصرف إلا ستة أفعال وهي نعم ونسى وعسى وليس
 ٢٠ وفعل التعجب وحيداً وفيها كلها خلاف ولها كلها أبواب نذكر ما فيها أن
 شاء الله تعالى فإن قيل لم سمي الحرف حرفا قسيل لأن الحرف في اللغة هو
 الطرف ومنه يقال حرف الجبل أي طرفه فسمي حرفا لأنه يأتي في طرف
 الكلام فإن قيل فما حد قسيل ما جاء لمعنى في غيره وقد حده النحويون
 أيضا بمجودود كثيرة لا يليق ذكرها بهذا المختصر فإن قيل فإلى كم ينقسم

الحرف قيل الى قسمين معتل ومهمل فالمعمل هو الحرف المختص بحرف
 الجر وحرف الجزم والمهمل غير المختص بحرف الاستفهام وحرف العطف
 ثم الحروف المعيلة والمهملة كلها تنقسم الى ستة اقسام فمنها ما يغير اللفظ
 والمعنى ومنها ما يغير اللفظ دون المعنى ومنها ما يغير المعنى دون اللفظ
 ومنها ما يغير اللفظ والمعنى ولا يغير الحكم ومنها ما يغير الحكم ولا يغير لا
 لفظا ولا معنى ومنها ما لا يغير لا لفظا ولا معنى ولا حكما فاما ما يغير اللفظ
 والمعنى فهو ليت فتقول ليت زيدا مطلق فليت قد غيّرت اللفظ وغيّرت
 المعنى اما تغيير اللفظ فلانها نصبت الاسم ورفعت الخبر واما تغيير المعنى
 فلانها ادخلت في الكلام معنى التمني واما ما يغير اللفظ دون المعنى فهو
 ان تقول إن زيدا قائم فان قد غيّرت اللفظ لانها نصبت الاسم ورفعت
 الخبر ولم يغير المعنى لان معناها التاكيد والتحقيق وتأكيد الشيء لا يغير
 معناه واما ما يغير المعنى دون اللفظ فهو هل زيد قائم هل قد غيّرت
 المعنى لانها نقلت الكلام من الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب الى
 الاستخبار الذي لا يحتمل صدقا ولا كذبا ولم يغير اللفظ لان الاسم بعد
 دخولها مرفوع بالابتداء كما كان يرتفع به قبل دخولها واما ما يغير اللفظ
 والمعنى ولا يغير الحكم نحو اللام في قوله لا بدنى لزيد فاللام هاهنا غيّرت
 اللفظ لجرها الاسم وغيّرت المعنى لادخال معنى الاختصاص ولم يغير الحكم
 لان الحكم حذف النون للاضافة وقد بقي الحذف بعد دخولها كما كان
 قبل دخولها فلم يغير الحكم واما ما يغير الحكم ولا يغير لا لفظا ولا معنى
 فهو اللام في قوله تعالى اِنَّا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ اِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ
 وَاللَّهُ يَعْلَمُ اِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ اِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ فاللام هاهنا ما
 غيّرت لا لفظا ولا معنى ولكن غيّرت الحكم لانها علقت الفعل عن العمل
 واما ما لا يغير لا لفظا ولا معنى ولا حكما فهو ما في قوله تعالى فَيَمَّا رَحِمَهُ مِنْ
 آتِهِ رَسَلَتْ لَهُمْ فَا هاهنا ما غيّرت لا لفظا ولا معنى ولا حكما لان التقدير فبرحمه

من الله لنت لم فان قيل كيف اسم او فعل او حرف قيل اسم والمدايل
 على ذلك من وجهين احدهما انه قد جاء عن بعض العرب انه قال على
 كيف نبيح الاحمرين ودخول حرف الجز عليها يدل على انها اسم الا ان
 هذا الوجه ضعيف لان دخول حرف الجز انها جاء شاذًا والوجه الصحيح
 هو الوجه الثاني وهو اننا نقول لا تخطو كيف من ان تكون اسما او فعلا او
 حرفا فبطل ان يقال في حرف لان الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة وكيف
 تفيد مع كلمة واحدة الا ترى انك تقول كيف زيد فيكون كلاما مفيدا
 فان قيل فقد افاد الحرف الواحد مع كلمة واحدة في النداء نحو يا زيد
 قيل انها حصلت الفائدة في النداء مع كلمة واحدة لان التقدير في قولك
 يا زيد ادعو زيدا وانادي زيدا فحصلت الفائدة باعتبار الجملة المقدرة
 لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة فبطل ان يكون حرفا وبطل ايضا ان
 يكون فعلا لانه لا يخطو إما ان يكون فعلا ماضيا او مضارعا او امرا
 فبطل ان يكون فعلا ماضيا لان امثلة الفعل الماضي لا تخطو اما ان تكون
 على مثال قَعَلَ كَضَرَبَ او على قَعَلَ كَمَكَّتْ او على قَعَلَ كَسِعَ وعلم وكيف
 على وزن قَعَلَ فبطل ان يكون فعلا ماضيا وبطل ان يكون فعلا مضارعا
 لان الفعل المضارع ما كانت في اوله احدى الزوائد الاربع وهي الهزة
 والنون والتاء والياء وكيف ليس في اوله احدى الزوائد الاربع فبطل
 ان يكون فعلا مضارعا وبطل ان يكون امرا لانه يفيد الاستفهام وفعل
 الامر لا يفيد الاستفهام فبطل ان يكون امرا واذا بطل ان يكون فعلا
 ماضيا او مضارعا او امرا بطل ان يكون فعلا والذي يدل ايضا على
 انه ليس بفعل انه يدخل على الفعل في نحو قولك كيف تفعل كذا ولو كان
 فعلا لما دخل على الفعل لان الفعل لا يدخل على الفعل واذا بطل ان
 يكون فعلا او حرفا وجب ان يكون اسما فان قيل فعلا لانه لا يحسن
 فيه كما لا يحسن فيه علامة الفعل والحرف فلم جعلتموه اسما ولم تجعلوه فعلا

او حرفا قيل لان الاسم هو الاصل والفعل والمخرف فرع فلما وجب حمله على احد هذه الاقسام الثلاثة كان حمله على الاسم الذي هو الاصل اولى من حمله على ما هو فرع فان قيل فلم يقدم الاسم على الفعل والفعل على المخرف قيل انما قدم الاسم على الفعل لانه الاصل ويستغني بنفسه عن الفعل نحو زيد قائم واخر الفعل عن الاسم لانه فرع عليه لا يستغني عنه فلما كانت الاسم هو الاصل ويستغني عن الفعل والفعل فرع عليه ومفتقر اليه كان الاسم مقدما عليه وانما قدم الفعل على المخرف لان الفعل يفيد مع الاسم نحو قام زيد واخر المخرف عن الفعل لانه لا يفيد مع اسم واحد لانه لو قلت بزيد او لزيد من غير ان تعلق المخرف بشي لم يكن مفيدا فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد والمخرف لا يفيد مع اسم كان الفعل مقدما عليه فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني

باب الاعراب والبناء

ان قال قائل لم سمي الاعراب اعرابا والبناء بناء قيل اما الاعراب فنيه ١٠ ثلاثة اوجه احدها ان يكون سمي بذلك لانه يبين المعاني ماخوذ من قولهم اعراب الرجل عن حجه اذا بينها ومنه قوله صلى الله عليه وسلم التيب تُعرَب عن نفسها اي تبين وتوضح قال الشاعر

وجدنا لكم في آل حليم آية تأولها منا نقي ومُعرب

فلما كان الاعراب يبين المعاني سمي اعرابا والوجه الثاني ان يكون سمي اعرابا لانه تغير يلحق واخر الكلم من قولهم عربت معدة النصيل اذا تغيرت فان قيل العرب في قولهم عربت معدة النصيل معناه الفساد وكيف يكون الاعراب ماخوذا منه قيل معنى قولك اعربت الكلام اي ازلت عربته وهو فسادُه وصار هذا كقولك اعجمت الكتاب اذا ازلت عجمته واشكيت

الرجل اذا ازيلت شكايته وعلى هنا جعل بعض المفسرين قوله تعالى اِنْ
السَّاعَةَ آتِيَةً أَكْثَرُ خَفَاهَا وهذه الهمزة تسمى همزة السلب
 والوجه السالك ان يكون سمي اعرابا لان العرب للكلام كانه ينحسب الى
 السامع باعرابه من قولهم امرأة عروب اذا كانت متحبة الى زوجها قال الله
 تعالى عَوْنًا أَنْزَابًا اي متحبات الى ازواجهن فلما كان العرب للكلام كانه
 ينحسب الى السامع باعرابه سمي اعرابا ولما البناء فهو منقول من هذا البناء
 المعروف للزومه وثبوته فان قيل فما حلة الاعراب والبناء قيل لهما
 الاعراب فحته اختلاف او اخر الكلم باختلاف العوامل لفظا او تقديرا
 ولما البناء فحته لزوم او اخر الكلم بحركة وسكون فان قيل كم ألقاب
 الاعراب والبناء قيل ثمانية فاربعة للاعراب واربعة للبناء والقاب الاعراب
 رفع ونصب وجز وجزم والقاب البناء ضم وفتح وكسر ووقف وهي وان
 كانت ثمانية في المعنى فهي اربعة في الصورة فان قيل فلم كانت اربعة
 قيل لانه ليس بالحركة او سكون فالحركة ثلثة انواع الفتح والفتح والكسر
 فالضم من الشفتين والفتح من أقصى الحلق والمجر من وسط اللسان والمسكون
 هو الرابع فان قيل هل حركات الاعراب اصل لحركات البناء او حركات
 البناء اصل لحركات الاعراب قيل يختلف المجهلون في ذلك فذهب
 بعض القويين الى ان حركات الاعراب هي الاصل وان حركات البناء
 فرع عليها لان الاصل في حركات الاعراب ان تكون للإسماء وهي الاصل
 فكانت اصلا والاصل في حركات البناء ان تكون للإفعال والمخروف
 وهي الفرع فكانت فرعا وذهب آخرون الى ان حركات البناء هي الاصل
 وحركات الاعراب فرع عليها لان حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن
 حالها وحركات الاعراب تزول وتتغير ولما لا يتغير اولها بان يكون اصلا
 مما يتغير فان قيل هل الاعراب والبناء عبارة عن هذه الحركات او عن
 غيرها قيل الاعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات وانما هما معنيان

بصرفان بالقلب ليس للفظ فيها خط إلا ترى أنك تقول في حد الأعراب
هو اختلاف أو آخر الكلم باختلاف العوامل وفي حد البناء لزوم أو آخر
الكلم بحركة أو سكن ولا خلاف أن الاختلاف والزرور ليسا بلفظين
وإنما هما مغنيان بصرقان بالقلب ليس للفظ فيها خط والذي يدل على
ذلك أن هاتين الحركات إذا وجدتت بغير صفة الاختلاف لم تكن للأعراب
وإذا وجدتت بغير صفة الزرور لم تكن للبناء فدل على أن الأعراب هو
الاختلاف والبناء هو الزرور والذي يدل على صحة هذا إضافة هذه الحركات
إلى الأعراب والبناء فيقال حركات الأعراب وحركات البناء ولو كانت
الحركات أنفسها في الأعراب أو البناء لما جاز أن يضاف اليه لأن إضافة
الشيء إلى نفسه لا يجوز ألا ترى أنك لو قلت حركات الحركات لم يجز
فلما جاز أن يقال حركات الأعراب وحركات البناء دل على أنها غرضها
فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

الباب الثالث

باب التعرّب والمبني

ان قال قائل ما التعرّب والمبني فستل أمّا التعرّب فهو ما تغير آخره بتغير
العامل فيه لفظاً أو محلاً وهو على ضربين اسم متمكن وفعل مضارع فالأسم
المتمكن ما لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه والفعل المضارع ما كانت في
أوله إحدى الزوائد الأربع وهي الهزة والنون والياء فان قيل
لم زيدت هذه الحروف حروف غيرهما فستل الأصل أن حروف المد
واللين وفي الواو والياء والالف إلا أن الالف لما لم يمكن زيادتها أولاً
لأن الالف لا تكون إلا ساكنة ولا تبدأ بالساكن محال أبدلوا منها الهزة
لقرب مخرجها لآتيها هو أن يفرجان من أقصى الحلق وكذلك الواو أيضاً
لما لم يمكن زيادتها أولاً لأنه ليس في كلام العرب واو زيدت أولاً فأبدلوا

منها التاء لانها تبدل منها كثيرا الا ترى انهم قالوا ثراث وثجاء وثخمة وثهممة
 وتثور وتولج قال الشاعر مُخَيَّزًا فِي صَعَوَاتِ تَوَلَّجًا وهو بيت الصائد
 والاصل وراث ووجاء ووخمة ووهمة وويقور لانه من الوقار وويج لانه
 من الولوج فابدلوا التاء من الواو في هذه المواضع كلها وكذلك هاءا واما
 الياء فزيدت لانها لم تعرض فيها ما يمنع زيادتها كما عرض في الالف والواو
 واما النون فانها زيدت لانها تشبه حروف المد واللين وتزداد معها في باب
 الزيدتين والزيدتين والتحقيق في ترتيب هذه الحروف ان تقدم الهزة ثم النون
 ثم التاء ثم الياء وذلك لان الهزة للتكلم وحده والنون للتكلم ولمن معه
 والتاء للمخاطب والياء للغائب والاصل ان يخبر الانسان عن نفسه ثم عن
 نفسه وعن معه ثم المخاطب ثم الغائب فهذا هو التحقيق في ترتيب هذه الحروف
 في اول الفعل المضارع فان قيل هل الفعل المضارع محمول على الاسم في
 الاعراب ام هو اصل قيل لا بل هو محمول على الاسم في الاعراب وليس
 بأصل فيه لان الاصل في الاعراب ان يكون للاسماء دون الافعال
 والمحروف وذلك لان الاسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية والمنعولية
 والاضافة فلولا تعرب لالتبس هذه المعاني بعضها ببعض يدلك على ذلك
 انك لو قلت ما احسن زيدا لكنت متعجبا ولو قلت ما احسن زيد لكنت
 نافيا ولو قلت ما احسن زيد لكنت مستغفرا عن اي شيء منه حسن فلولا
 تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي والنفي بالاستغناء واشتبهت هذه
 المعاني بعضها ببعض وإزالة الالتباس واجب واما الافعال والمحروف فانها
 تدل على ما وضعت له بصيغها فعدم الاعراب لا يجعل معانيها ولا يورث
 لسا فيها والاعراب زيادة والتحكيم لا يريد شيئا لغير فائدة فان قيل فاذا
 كان الاصل في الفعل المضارع ان يكون مبنيا فلم حمل على الاسم في الاعراب
 قيل انما حمل الفعل المضارع على الاسم في الاعراب لانه ضارع الاسم
 ولهذا سمي مضارعا والمضارعة المشابهة ومنها سمي الضارع ضارعا لانه يشابه

اخاه ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم من خمسة اوجه الوجه الاول
 انه يكون شائعا فيتحصص كما ان الاسم يكون شائعا فيتحصص الا ترى انك
 تقول يقوم فيصلح للحال والاستقبال فاذا ادخلت عليه السين او سوف
 اخصص بالاستقبال كما انك تقول رجل فيصلح لجميع الرجال فاذا ادخلت
 عليه الالف واللام اخصص برجل بعينه فلما اخصص هذا الفعل بعد شياعه كما
 ان الاسم اخصص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه الوجه الثاني انه
 يدخل عليه لامر الابتداء كما يدخل على الاسم الا ترى انك تقول ان زيدا
 يقوم كما تقول ان زيدا لقائم ولام الابتداء تختص بالاسماء فلما دخلت على
 هذا الفعل دل على مشابهة بينها والذي يدل على ذلك ان فعل الامر
 والفعل الماضي لهما بعدا عن شبه الاسم لم تدخل هذه اللام عليهما الا ترى
 انك لو قلت لا كرم زيدا يا عمرو او ان زيدا لقائم لكان خلفا من الكلام
 والوجه الثالث ان هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال فاشبه الاسماء
 المشتركة كالعين بطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء وعلى غير ذلك
 والوجه الرابع ان يكون صفة كما يكون الاسم كذلك تقول مررت برجل
 يضرب كما تقول مررت برجل ضارب فقد قام يضرب مقام ضارب والوجه
 الخامس هو ان الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه
 الا ترى ان يضرب على وزن ضارب في حركاته وسكونه ولما يعمل الاسم
 الفاعل عمل الفعل فلما اشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الالوه استحق
 جملة الاعراب الذي هو الرفع والنصب والحزم واكمل واحد من هذه الانواع
 عامل يختص به واما عامل الرفع فاختلف فيه المفعولون فذهب البصريون
 الى انه يرتفع لقيامه مقام الاسم وهو عامل معنوي لا لفظي فاشبهه الابتداء فكما
 ان الابتداء يوجب الرفع فكذلك ما اشبهه فان قيل هذا يقتضى بالفعل
 الماضي فيانه يقوم مقام الاسم ولا يرتفع فقول انما لم يرتفع لانه لم يثبت له
 استحقاق جملة الاعراب فلم يكن هذا العامل موجبا له الرفع لانه نوع منه

بخلاف الفعل المضارع فإنه يستحق جملة الأعراف المشابهة التي ذكرناها
 قبل فإن الفرق بينهما وأما الكوفيون قد ذهبوا إلى أنه يرتفع بالزائد التي
 في أوله وهو قول الكسائي وذهب الفراء إلى أنه يرتفع لسلامته من العامل
 الناصب والمجازمة فأما قول الكسائي فظاهر الفساد لأنه لو كان الزائد هو
 الموجب للرفع لوجب أن لا يجوز نصب الفعل ولا جرته منع وجوده لأن
 عمل النصب والمجرم لا يدخل على عامل الرفع قلما وجب نصبه بدخول
 النواصب وجزمه بدخول المجرم نزل على أن الزائد ليس هو العامل وأما
 قول الفراء فلا يفتك من ضعف وذلك لأنه يؤكّد أن يكون النصب
 والمجرم قبل الرفع لأنه قال لسلامته من العامل الناصب والمجازمة والرفع
 قبل النصب والمجرم فلها كان هذا القول ضعيفا وأما عامل النصب فتحقق
 أن ولن وكى واخ وحى وأما عامل المجرم فهو لم ولما ولأم لا في
 النبي ولعامل النصب والمجرم موضع نذكرها فيه إن شاء الله تعالى وأما
 المسيبي فهو ضمّ العرب وهو ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه فمن ذلك
 الاسم غير المتعكن والفعل غير المضارع فأما الاسم غير المتعكن فتحذف من
 وكم وقيل ويعدواين وكيف وأمن وهؤلاء ولما بنيت هذه الأبناء لأنها
 اشبهت المحروف وتضمنت معناها فأما من فأنها بنيت لأنها لا تغلو إما
 أن تكون استهائية أو شرطية أو اسماء موصولة أو نكرة موصوفة فإن كانت
 استهائية فقد تضمنت معنى حرف الاستهتام وإن كانت شرطية فقد تضمنت
 معنى حرف الشرط وإن كانت اسماء موصولة فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة
 وبعض الكلمة مبيّن وإن كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصوفة
 وأما كم فأنها بنيت لأنها لا تغلو إما أن تكون استهائية أو خبرية فإن
 كانت استهائية فقد تضمنت معنى حرف الاستهتام وإن كانت خبرية فهي
 نقيضة رب لأن رب للقليل وكم للكثير وهم يحملون النبي على ضده كما
 يحملونه على نظيره وأما من وكم فبنيت على السكون لأنه الأصل في البناء ولم

يعرض فيها بما يوجب بناءها على حركة فبينا على الأصل وإنما قيل وتعد
فانها ببناء لأن الأصل فيها ان يستعملوا مضافين الى ما بعدها فلما انقطعوا عن
الإضافة والمضاف مع المضاف اليه بتزلة كلمة واحدة بتزلة متزلة بعض
الكلمة وبعض الكلمة يعني قال الله تعالى هو الأمر من قبل ومن تعد وانما
بينا على حركة لأن كل واحد منهما كان له حالة اعراب قبل البناء فوجب
ان يبينها على حركة تمثلا لما على ما بني وليس له حالة اعراب نحو من وكم وقيل
انما بنا على حركة لالتقاء الساكنين والقول الصحيح هو الاول فان قيل فلر
كانت الحركة ضمة فبيل لوجهين احدهما انه لما جذف المضاف اليه بنا
على اقوى الحركات وهي الضمة تعريضا عن المحذوف وتقوية لما والوجه
الثاني انما بنوها على الضم لأن العيب والمجر يدخلها نحو حيث قلبك ومن
قلبك ولما الرفع فلا يدخلها التثنية فلو بنوها على النفع والكسر لالتبس حركة
الاعراب بحركة البناء فبنوها على حركة لا تدخلها وهي الضمة فلما ليس
حركة الاعراب بحركة البناء ولما آتت وكيف فانما بنا على النفع لانها
تضمنا معنى حرف الاستفهام لأن ابن سؤال عن المكان وكيف سؤال عن
الحال فلما تضمنا معنى حرف الاستفهام وجب ان يبينها وانما بنا على حركة
لالتقاء الساكنين وانما كانت الحركة فتحة لانها اخفت الحركات ولما
آتت فانما بنيت لانها تضمنت معنى لام التعريف لأن الأصل في امس الاس
فلما تضمنت معنى اللام تضمنت معنى الحرف فوجب ان تبني وانما بنيت
على حركة لالتقاء الساكنين وانما كانت الحركة كسرة لانها الأصل في
التحرير لالتقاء الساكنين ومن العرب من يجعل امس معدولة عن لام
التعريف فيجعلها غير مبسوطة قال الشاعر

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجِيْبًا مَدَّ اَمْسًا عَجِيْبًا يَمْلُ السَّعَالِي قُعْسًا

بِاَكْلَنَ مَا فِي بَطْنِهِ مَهْمًا لَا تَرَكَ اللهُ لَهُنَّ ضَرْبًا

ولما هاء ولا فانما بنيت لتضمنا معنى حرف الإشارة لأن لم يُطَقَ به لأن

الاصل في الاشارة ان تكون بالحرف كالشرط والني والتعجب والعطف الى غير ذلك من المعاني الا انهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا هاؤلا معنى حرف الاشارة فبنوها ونظير هاؤلا ما التي في التعجب فانها بنيت لتضمنها معنى حرف التعجب ولان لم يكن لها حرف ينطق به لان الاصل في التعجب ان يكون بالحرف كغيره من المعاني الا انهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا ما معنى حرف التعجب فبنوها كما بنوا ما اذا تضمنت معنى حرف الاستفهام والشرط فكذلك هاهنا ولما الفعل غير المضارع فهو على ضربين احدهما الفعل الماضي والآخر فعل الامر فاما الفعل الماضي فهو قَبَّ وَعَلِمَ وَشَرَفَ وَاسْتَحْجَجَ وَدَحِجَ وَاحْرَجِمَ واما فعل الامر فهو اَذْهَبَ وَاَعْلَمَ وَاشْرَفَ وَاسْتَحْجَجَ وَدَحِجَ وَاحْرَجِمَ وسنذكره ثم يفي الفعل الماضي على الفتح ولم يفي فعل الامر على الوقف وخلافه القويين فيه في باب ان شاء الله تعالى واما الحروف فكلها مبنية لم يعرب منها شيء لبقائها على اصلها في البناء فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع

باب اعراب الاسم المفرد

ان قال قائل على كم ضربا الاسم المفرد قيل على ضربين صحيح ومعتل فالصحيح في عرف القويين ما لم يكن آخره الفا ولا باء قبلها كسرة نحو رَجُلٌ وقوس وما اشبه ذلك وهو على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخله الحركات الثلث مع التنوين نحو هذا زَيْدٌ ورَأَيْتُ زَيْدًا ومررت بزيد وهذا الضرب يسمى الامكن وقد يعني ايضا متبكنا فان قيل لم جعلوا التنوين علامة للمنصرف دون غيره قيل لان اَوَّلَهُ ما يزداد حروف المد واللين وهي الالف والياء والواو الا انهم عدلوا عن زيادتها الا ترى انهم لو جعلوا الواو علامة للمنصرف لانقلب ياء في البحر لانكسار ما قبلها وكذلك

حكم الياء والألف في الاعتلال والانتقال من حال الى حال وكان التنوين
 اولى من غيره لانه خفيف يضارع حروف العلة الا ترى انه غنة في المجسوم
 وانه لا معتد له في المحقق فاشبهه الألف اذ كان حرفاً هوياً فان قيل
 فلم اذا دخل التنوين الكلام قيل اختلف المحويون في ذلك فذهب سبويه
 الى انه دخل الكلام علامة للاختف عليهم والامكن عدم وذهب بعضهم
 الى انه دخل فرقاً بين الاسم والفعل وذهب آخرون الى انه دخل
 فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف وما لا ينصرف وما لا ينصرف فما لم يدخله
 المجرع مع التنوين وكان ثانياً من وجهين نحو مررت بأحمد وإبراهيم
 وما اشبه ذلك وانما منع هذا الضرب من الاسماء الصرفة لانه يشبه الفعل
 فمنع من التنوين ومن المجرعين للتنوين لما بينهما من المصاحبة وذهب
 بعضهم الى انه منع المجرع لانه اشبه الفعل والفعل لا يدخله جر ولا تنوين
 فكذلك ما اشبهه وهذا الضرب سني المتمكن ولا يمتنى امكن وكل امكن
 متمكن وليس كل متمكن امكن فان قيل فلم يدخل المجرع الألف واللام
 او الاضافة قيل للامن من دخول التنوين مع الألف واللام والاضافة
 وسترى هذا في موضعه ان شاء الله تعالى * والمعتل ما كان آخره الفا
 او ياء قبلها كسرة وهو على ضربين متقوص ومتصور فالمتقوص ما كانت
 في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة وذلك نحو القاضي والداعي فان قيل فلم
 سني متقوصاً قيل لانه نقص الرفع والمجرع يقول هذا قاضي يا فتى ومررت
 بقاضي والاصل هذا قاضي ومررت بقاضي الا أنهم استغفلوا الضمة والكسرة
 على الياء فحذفوها فبقيت الياء ساكنة والتنوين ساكناً فحذفوا الياء لالتقاء
 الساكنين وكان حذف الياء اولى من حذف التنوين لوجهين احدهما ان الياء
 اذا حذفت بقي في اللفظ ما يدل عليها وهي الكسرة بخلاف التنوين فانه
 لو حُذِف لم يبق في اللفظ ما يدل على حذفه فلما وجب حذف احدهما كان
 حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه اولى والى الثاني ان التنوين دخل لمعنى

وهو الصرف وإما الياء فليست كذلك فلما وجب حذف أحدها كان
 حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى وإما إذا كان منصوباً
 فهو بمنزلة الصحيح لحقة الفتحة فان قبل الحركات كلها تستقل على حرف العلة
 بدليل قولهم باب وناب والاصل فيها بوب ونيب ألا انهم استقلوا الفتحة
 على الواو والياء فقبلوا كل واحدة منها الناقيل الفتحة في هذا البحر لازمة
 ليست بعارضة بخلاف الفتحة التي على ياء قاض فإنها عارضة وليست بلازمة
 فلها المعنى استقلوا الفتحة نحو باب وناب ولم يستقلوها في نحو قاض فإن
 وقعت على المرفوع والمجرور من هذا الضرب كان لك فيه مذهبان إسقاط
 الياء وإثباتها واختلف النحويون في الاجود منها فذهب سيبويه الى ان
 حذف الياء اجود إجرأ للوقف على الوصل لأن الوصل هو الاصل
 وذهب يونس الى ان اثبات الياء اجود لأن الياء أنها حذفت لأجل
 التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب رد الياء وقد قرأ بعض القرأ قوله
 تعالى مَا عِندَهُمْ يَنْفَذُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ بِغَيْرِ يَاءٍ وقد قرأ بعضهم بالياء فإن كان
 منصوباً أبدلت من تنوينه الناقيل كسائر الاسماء المنصرفة فتقول رأيت
 قاضياً كما تقول رأيت ضارباً وإن كان فيه الف ولا م كان حكمه في الوصل
 حكم ما ليس فيه الف ولا م في حذف الضمة والكسرة ودخول الفتحة وكان
 لك ايضا في الوقف في حالة الرفع والمجرور اثبات الياء وحذفها وإثباتها اجود
 الوجهين لأن التنوين لا يجوز ان يثبت مع الالف واللام فإذا زال علة
 إسقاط الياء وجب ان تثبت وكان بعض العرب ينف بغير ياء وذلك
 أنه قد حذف الياء في قاض ونحو ثم ادخل عليه الالف واللام وبقي
 المحذف على حاله وهذا ضعيف جداً وقد قرأ بعض القرأ في قوله تعالى
 أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَاكَ فَإِنْ كَانَ منصوباً لم يكن الوقف عليه إلا
 بالياء قال الله تعالى كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ وذلك لأنه تنزل بالحركة منزلة
 الحرف الصحيح فيصحبها من المحذف وإما المقصور فهو المختص بألف مفردة

في آخره نحو الموى والهدى والدنيا والاخرى وهي مقصورة لان حركات
الاعراب قصرت عنه اي حُبست والقصر المحبس ومنه يقال امرأة مقصورة
وقصيرة وقصورة قال الله تعالى حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْجَنَّاتِ اي محبوسات
وقال الشاعر

وَأَنْتِ أَلْفِي حَبِيتِ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَيَّ وَلَمْ تَشْعُرْ بِذَلِكَ الْقَصَائِرُ
عَبِيتُ قَصِيرَاتِ الْجَمَالِ وَلَمْ أُرِدْ قِصَارَ الْحَقِّ شَرَّ النِّسَاءِ الْبَهَائِرُ

ويروى قصورة والبهائر القصار بمعنى واحد وهو على ضربين منصرف وغير
منصرف فالمنصرف ما دخله التنوين نحو هذه عصا ورعى ورأيت عصا ورعى
ومررت بعصا ورعى والاصل فيه عَصَوٌ ورعى الآن الواو والياء لهما تحركا
وافتح ما قبلهما قلبا الفين وحذفت الالف منها لسكونها وسكون التنوين
وكان حذفها اولى لما ذكرناه في حذف الياء نحو قاضٍ فإن وقفت على شيء
من هذا النصب فقد اختلف النحويون فيه على مذاهب فذهب سيبويه الى
أن الوقف في حالة الرفع والمجرى على الالف المبذلة من الحرف الاصلي وفي
حالة النصب على الالف المبذلة من التنوين حملا للعلل على الصحيح وذهب
ابو عثمان المازني الى أن الوقف في الاحوال الثلاثة على الالف المبذلة من
التنوين لانهم انما خصوا الإبدال بحال النصب في الصحيح لانه يؤذي الى
الالف التي هي اخفت الحروف ولم يبدلها في حالة الرفع والمجرى لانه يفضي
الى الثقل واللبس وذلك غير موجود هاهنا لان ما قبل التنوين هاهنا لا
يكون الأمفوحا فأبدلوا منه الفا لانه لا يجلب ثقلا ولا يجلب لبسا وذهب
ابو سعيد السيرافي الى أن الوقف في الاحوال الثلاثة على الالف المبذلة من
الحرف الاصلي وذلك لان بعض القراء يميلونها في قوله تعالى أَرَأَيْتُمْ عَلَى
النَّارِ هَيْئًا وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ مَبْدَلَةٍ مِنَ التَّنْوِينِ لما جازت هاهنا إِمالتها الا ترى
أنك لو املت الالف في نحو رأيت عمرا لكان غير جائز فلما جازت الإمالة
هاهنا دل على انها مبدلة من الحرف الاصلي لا من التنوين وغير المنصرف

ما لم يلحقه التنوين وذلك نحو حطى وبشرى وسكرى وتثبت فيه الالف
 وصلا ووقفا اذ ليس يلحقها تنوين تحذف من اجله فان لقيها ساكن من كلمة
 اخرى حذفت لالتقاء الساكنين فان قيل فلم اعريت الاسماء الستة المعتلة
 بالمحروف وهي اسماء مفردة قيل انما اعريت بالمحروف توطئة لما يأتي
 من باب الثانية والجمع فان قيل فلم كانت هذه الاسماء اولى بالتوطئة من
 غيرها قيل لان هذه الاسماء منها ما تغلب عليه الاضافة ومنها ما تلزمه
 الاضافة فما تغلب عليه ابوك واخوك وحموك وهنوك وما تلزمه
 الاضافة فوك وذومال والاضافة فرع على الأفراد كما ان الثانية والجمع
 فرع على المفرد فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه كانت اولى
 من غيرها ولما وجب ان تعرب بالمحروف لهذه المشابهة اقاموا كل
 حرف مقام ما يجانسه من الحركات فجعلوا الواو علامة للرفع والالف
 علامة للنصب والياء علامة للجر وذهب الكوفيون الى ان الواو والضممة قبلها
 علامة للرفع والالف والفتحة قبلها علامة للنصب والياء والكسرة قبلها علامة
 للجر فجعلوه معربا من مكانين وقد بيتا فساد في مسائل الخلاف بين
 البصريين والكوفيين وذهب بعض النحويين الى ان هذه الاسماء اذا كانت
 في موضع رفع كان فيها نقل بلا قلب واذا كانت في موضع نصب كان فيها
 قلب بلا نقل واذا كانت في موضع جر كان فيها نقل وقلب الا ترى انك
 اذا قلت هذا ابوك كان الاصل فيه هذا ابوك فقلبت الضممة من الواو الى
 ما قبلها فكان فيه نقل بلا قلب واذا قلت رايت اباك كان الاصل فيه رايت
 ابوك فحزمت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو الفا فكان فيه قلب بلا نقل
 واذا قلت مررت بأبيك كان الاصل فيه مررت بأبوك فقلبت الكسرة من
 الواو الى ما قبلها وانقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فكان فيه
 نقل وقلب وذهب بعض النحويين الى ان الياء والواو والالف تقأت عن
 إشباع الحركات كقول الشاعر

الله يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَلَقُّبِنَا
 وَأَنِّي حَيْثَا يَتَنَ الْهَوَى بَصَرِي
 اراد فأنظر فأشبع الفضة فنشأت الواو وكما قال الآخر في إشباع الفضة
 وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تَزِيحِي وَمَنْ ذَمَّ الرِّجَالَ بِمَنْتَرَاكِ
 اراد بمنزح فأشبع الفضة فنشأت الالف وقال الآخر في إشباع الكسرة
 تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ تَنْفِي الدَّرَاهِمَ تَقَادُ الصَّارِفِ
 اراد الصيارف فأشبع الكسرة فنشأت الياء والشواهد في إشباع الضمة
 وَالْفَتْحَةِ وَالْكَسَرَةِ كَثِيرَةٌ جَدًّا وَهَذَا الْقَوْلُ ضَعِيفٌ لِأَنَّ إِشْبَاعَ الْحُرُكَاتِ أَنَّمَا
 تَكُونُ فِي ضَرُورَةِ الشُّعْرِ كَهَذِهِ الْآيَاتِ وَإِنَّمَا فِي حَالَةِ الْإِخْيَارِ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ
 بِالْإِجْمَاعِ فَلَمَّا جَازَ هَاهُنَا فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ أَنْ تَقُولَ هَذَا ابْنُ
 وَمَرَرْتُ بِأَيِّهِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ مَا نَشَأَتْ عَنْ إِشْبَاعِ الْحُرُكَاتِ
 وَقَدْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ هَذَا أَبُوكَ وَرَأَيْتُ أَبُوكَ وَمَرَرْتُ
 بِأَبُوكَ مِنْ غَيْرِ وَلاَ وَلاَ الْفَ وَلاَ يَاءَ وَيُحْكِي عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ
 هَذَا أَبَاكَ وَرَأَيْتُ أَبَاكَ وَمَرَرْتُ بِأَبَاكَ بِالْأَلِفِ فِي حَالَةِ الرُّفْعِ وَالنَّصَبِ
 وَالْجَمْرِ كَقَوْلِهِ * أَنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا * وَالَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ هُوَ الْقَوْلُ ١٠
 الْأَوَّلُ وَقَدْ يَبَيِّنُ ذَلِكَ مُسْتَقْصَى فِي كِتَابِنَا الْمُسَوِّمِ بِالْإِسْمَاءِ فِي شَرْحِ الْأَسْمَاءِ

الباب الخامس

باب الثنية والجمع

أَنْ قَالَ قَائِلٌ مَا الثَّنِيَّةُ قِيلَ الثَّنِيَّةُ صِيغَةٌ مُبَيَّنَةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْإِثْنَيْنِ وَأَصْلُ
 الثَّنِيَّةِ الْعُطْفُ يَقُولُ قَامَ الزَيْدَانِ وَذَهَبَ الْعِمْرَانُ وَالْأَصْلُ قَامَ زَيْدٌ وَزَيْدٌ
 وَذَهَبَ عَمْرُو وَعَمْرُو الْأَنْتُمْ حَذَفُوا أَحَدَهُمَا وَزَادُوا عَلَى الْآخَرِ زِيَادَةً دَالَّةً
 عَلَى الثَّنِيَّةِ لِلإِيجَازِ وَالْإِخْتِصَارِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْعُطْفُ أَنَّهُمْ
 يَتَكَوَّنُ الثَّنِيَّةُ فِي حَالِ الْإِضْطِرَارِ وَيَعْدِلُونَ عَنْهَا إِلَى التَّكَرُّارِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

كَانَ يَبِينُ فَكَّهَا وَالفَّ فَارَةً مَسَكٌ ذَبَحَتْ فِي سَكِّ

وَقَالَ الْآخَرُ

كَانَ يَبِينُ خَلْفَهَا وَالمَخْلَفُ كَشَّةٌ أَفْعَى فِي بَيْسٍ قُفْتُ

وَقَالَ الرَّاجِزُ لَيْسَتْ وَلَيْسَتْ فِي مَجَالِ صَنْتِكَ أَرَادَ لِيْشَانَ أَلَا أَنَا
عَدَلَ إِلَى التَّكَرَّارِ فِي حَالَةِ الاضطراب لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فَإِنْ قِيلَ مَا الْجَمْعُ قِيلَ
صِيغَةٌ مَبْنِيَّةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْعَدَدِ الزَّائِدِ عَلَى الْاِثْنَيْنِ وَالْأَصْلُ فِيهِ أَيْضًا الْعَطْفُ
كَالتَّثْنِيَةِ أَلَا أَنَّهُمْ لَمَّا عَدَلُوا عَنِ التَّكَرَّارِ فِي التَّثْنِيَةِ طَلَبُوا لِلِاخْتِصَارِ كَانَ ذَلِكَ
فِي الْجَمْعِ أَوَّلَى فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ كَانَ أَعْرَابُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ بِالْحُرُوفِ دُونَ
الْحُرُوكَاتِ قِيلَ لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ وَالْجَمْعَ فَرَعَ عَلَى الْمَفْرَدِ وَالْأَعْرَابَ بِالْحُرُوفِ
فَرَعَ عَلَى الْحُرُوكَاتِ فَكَأَنَّ أَعْرَبَ الْمَفْرَدِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ بِالْحُرُوكَاتِ أَتَى فِي
الْأَصْلِ فَكَذَلِكَ أَعْرَبَ التَّثْنِيَةَ وَالْجَمْعَ اللَّذَانِ هَا فَرَعَ بِالْحُرُوفِ الَّتِي هِيَ
فَرَعٌ فَأَعْطَى الْفَرْعُ الْفَرْعَ كَمَا أُعْطِيَ الْأَصْلُ الْأَصْلَ وَكَانَتِ الْأَلْفُ وَالْوَاوُ
وَالْيَاءُ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهَا لِأَنَّهَا أَشْبَهَ الْحُرُوفَ بِالْحُرُوكَاتِ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ خَصًّا
التَّثْنِيَةِ فِي حَالِ الرِّفْعِ بِالْأَلْفِ وَالْجَمْعِ السَّالِمَ بِالْوَاوِ وَاشْرَكُوا بَيْنَهُمَا فِي الْمَجْرُ
وَالنَّصَبِ قِيلَ أَمَّا خَصًّا التَّثْنِيَةُ بِالْأَلْفِ وَالْجَمْعُ بِالْوَاوِ لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ أَكْثَرَ
مِنَ الْجَمْعِ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى مَنْ يَعْمَلُ وَعَلَى مَا لَا يَعْمَلُ وَعَلَى الْحَيَوَانِ وَعَلَى
غَيْرِ الْحَيَوَانِ مِنَ الْمَجْدَادَاتِ وَالنَّبَاتِ بِخِلَافِ الْجَمْعِ السَّالِمِ فَاتَى فِي الْأَصْلِ
أَوَّلَى الْعِلْمُ خَاصَّةً فَلَمَّا كَانَتِ التَّثْنِيَةُ أَكْثَرَ وَالْجَمْعُ أَقَلَّ جَعَلُوا الْإِخْفَ وَهُوَ
الْأَلْفُ لِلْأَكْثَرِ وَالْإِثْقَالَ وَهُوَ الْوَاوُ لِلْأَقَلِّ لِيُعَادِلُوا بَيْنَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَأَمَّا
اِشْرَكُوا بَيْنَهُمَا فِي النَّصَبِ وَالْمَجْرُ لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ وَالْجَمْعَ لَهَا سِتَّةُ أَحْوَالٍ وَلَيْسَ إِلَّا
ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ فَوْقَهُمْ الشَّرْكَهُ ضَرْوَةٌ فَإِنْ قِيلَ هَلِ النَّصَبُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَجْرُ
أَوِ الْمَجْرُ مَحْمُولٌ عَلَى النَّصَبِ قِيلَ النَّصَبُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَجْرُ لِأَنَّ دَلَالَةَ الْيَاءِ
عَلَى الْمَجْرِ أَشْبَهَ مِنْ دَلَالَتِهَا عَلَى النَّصَبِ لِأَنَّ الْيَاءَ مِنْ جِنْسِ الْكُسْرَةِ وَالْكَسْرَةُ
فِي الْأَصْلِ تَدُلُّ عَلَى الْمَجْرُ فَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهَا فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ حُمِلَ النَّصَبُ عَلَى

الحِجْرَ دُونَ الرِّفْعِ قِيلَ لِحُمْسَةِ أَوْجِهٍ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ أَنَّ الْحِجْرَ الزَّيْرَ لِلْأَسْمَاءِ
 مِنَ الرِّفْعِ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ فَلَمَّا وَجِبَ الْحَمْلُ عَلَى أَحَدِهَا كَانَ حَمْلُهُ
 عَلَى الْأَوَّلِ أَوَّلِيٍّ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى غَيْرِهِ وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّهَا يَقَعَانِ فِي الْكَلَامِ فَضْلَةً
 لَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ مَرَرْتَ فَلَا تَنْفَقِرُ إِلَى أَنْ تَقُولَ بَزِيدٌ أَوْ نَحْوَهُ كَمَا أَنَّكَ
 إِذَا قُلْتَ رَأَيْتَ لَا تَنْفَقِرُ إِلَى أَنْ تَقُولَ زَيْدًا أَوْ نَحْوَهُ وَالْوَجْهَ الثَّلَاثُ أَنَّهَا
 يَشْتَرِكَانِ فِي الْكِتَابَةِ نَحْوَ رَأَيْتُكَ وَمَرَرْتُ بِكَ وَالْوَجْهَ الرَّابِعُ أَنَّهَا يَشْتَرِكَانِ
 فِي الْمَعْنَى تَقُولُ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَيَكُونُ فِي مَعْنَى جَزَتْ زَيْدًا وَالْوَجْهَ الْخَامِسُ
 أَنَّ الْحِجْرَ اخْتَفَتْ مِنَ الرِّفْعِ فَلَمَّا ارَادُوا الْحَمْلَ عَلَى أَحَدِهَا كَانَ الْحَمْلُ عَلَى
 الْآخِثِ أَوَّلِيٍّ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى الْأَوَّلِ وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي وَجْهٌ سَادِسٌ وَهُوَ أَنَّ
 النَّصْبَ مِنْ أَقْصَى الْخَلْقِ وَالْحِجْرَ مِنْ وَسْطِ الْفَمِ وَالرِّفْعَ مِنَ الشَّتَيْنِ وَكَانَ
 النَّصْبُ إِلَى الْحِجْرِ أَقْرَبَ مِنَ الرِّفْعِ لِأَنَّ أَقْصَى الْخَلْقِ أَقْرَبُ إِلَى وَسْطِ الْفَمِ مِنَ
 الشَّتَيْنِ فَلَمَّا ارَادُوا حَمْلَ النَّصْبِ عَلَى أَحَدِهَا كَانَ حَمْلُهُ عَلَى الْأَقْرَبِ أَوَّلِيٍّ
 مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْآبَعْدِ وَالْجَائِزُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِ هَذِهِ
 الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا أَنَّهُمْ لَمَّا حَمَلُوا النَّصْبَ عَلَى الْحِجْرِ فِي بَابِ الثَّنِيَةِ وَالْمَجْمَعِ حَمَلُوا
 الْحِجْرَ عَلَى النَّصْبِ فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرَفُ فَإِنْ قِيلَ فَمَا حُرْفُ الْأَعْرَابِ فِيهِ
 الثَّنِيَةِ وَالْمَجْمَعِ قِيلَ اخْتَلَفَ الْمُصَوِّفُونَ فِي ذَلِكَ فَذَهَبَ سَبِيوِيهِ إِلَى أَنَّ
 الْأَلِفَ وَالرَّوَاءَ وَالْيَاءَ فِي حُرُوفِ الْأَعْرَابِ وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ وَأَبُو
 الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ وَمَنْ تَابِعَهُمَا إِلَى أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْأَعْرَابِ وَلَيْسَتْ بِأَعْرَابٍ وَلَا
 حُرُوفُ أَعْرَابٍ وَذَهَبَ أَبُو عَمْرِو الْجَرِّيُّ إِلَى أَنَّ انْقِلَابَهَا هُوَ الْأَعْرَابُ وَذَهَبَ
 قُطْرُبٌ وَالْفَرَّاءُ وَالزِّيَادِيُّ إِلَى أَنَّهَا فِي الْأَعْرَابِ وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ وَإِنَّمَا مِنْ
 ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْأَعْرَابِ وَلَيْسَتْ بِحُرُوفِ أَعْرَابٍ فَفَاسِدٌ لِأَنَّهُ لَا
 يَخْطُؤُا أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْأَعْرَابِ فِي الْكَلِمَةِ أَوْ فِي غَيْرِهَا فَإِنْ كَانَتْ تَدُلُّ
 عَلَى الْأَعْرَابِ فِي الْكَلِمَةِ فَلَا بَدْنَ مِنْ تَقْدِيرِهِ فِيهَا فَيَرْجِعُ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى الْقَوْلِ
 الْأَوَّلِ وَهُوَ مَذْهَبُ سَبِيوِيهِ وَإِنْ كَانَتْ تَدُلُّ عَلَى أَعْرَابٍ فِي غَيْرِ الْكَلِمَةِ فَلَيْسَ

بصحيح لأنه يؤدي إلى أن يكون الثنية والجمع مبتين وليس بمذهب لقائل
 هذا القول وإلى أن يكون اعراب الكلمة ترك اعرابها وذلك محال وأما من
 ذهب إلى أن انقلابها هو الاعراب فقد ضعفه بعض النحويين لأنه يؤدي به
 إلى أن يكون الثنية والجمع مبتين في حالة الرفع لأنه لم يقلب عن غيره إذ
 أول أحوال الاسم الرفع وليس من مذهب هذا القائل بناء الثنية والجمع
 في حال من الأحوال وأما من ذهب إلى أنها انفسها في الاعراب فظاهر
 الفساد وذلك لأن الاعراب لا يحل سقوطه ببناء الكلمة ولو اسقطنا هذه
 الأحرف لبطل معنى الثنية والجمع واحتل معنى الكلمة فدل ذلك على
 أنها ليست بأعراب وإنما هي حروف أعراب على ما بينا فإن قيل فلر
 فنعوا ما قبل ياء الثنية دون ياء الجمع قيل لثمة الوجه الأول أن
الثنية أكثر من الجمع على ما بينا فلما كانت الثنية أكثر من الجمع والجمع
 أقل أعطوا الأكثر الحركة الخفيفة وهي الفتح والأقل الحركة الثقيلة وهي
 الكسرة والوجه الثاني أن حرف الثنية لما زيد على الواحد للدلالة على
الثنية أشبه تاء التأنيث التي تزداد على الواحد للدلالة على التأنيث وتاء
 التأنيث يفتح ما قبلها فكذلك ما أشبهها وكانت الثنية أولى بالفتح لهذا المعنى
 من الجمع لأنها قبل الجمع والوجه الثالث أن بعض علامات الثنية الألف
 والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا فنعوا ما قبل الياء لئلا يختلط إذ لا
 علة لها هنا ترجب المخالفة فإن قيل فلم أدخلت النون في الثنية والجمع قيل
 اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه إلى أنها بدل من الحركة والتنوين
 وذهب بعض النحويين إلى أنها تكون على ثلثة أضرب فتارة تكون بدلا
 من الحركة والتنوين وتارة بدلا من الحركة دون التنوين وتارة تكون
 بدلا من التنوين دون الحركة فاما كونها بدلا من الحركة والتنوين ففي
 نحو رجلان وفرسان وأما كونها بدلا من الحركة دون التنوين ففي نحو
 الرجلان والفرسان وأما كونها بدلا من التنوين فقط ففي نحو رحيان

وعصوان وذهب بعض الكوفيين الى انها زبدت للفرق بين الثانية
والواحد المنصوب في نحو قولك رأيت زيدا فان قيل فلم كسروا نون الثانية
وفتحوا نون الجمع فبيل للفرق بينهما فان قيل فالحاجة الى الفرق بينهما
مع تباين صيغتهما فبيل لانهم لو لم يكسروا نون الثانية وفتحوا نون الجمع
لالتبس جمع المقصور في حالة الجز والنصب بثنية الصحيح الا ترى انك تقول
في جمع مصطفى رأيت مصطفىين ومررت بمصطفين قال الله تعالى وإنيهم
عندنا لذين المصطفين الأخيار فلنظ مصطفين كلنظ زيدين فلولم يكسروا
نون الثانية وفتحوا نون الجمع لالتبس هذا الجمع بهذه الثانية فان قيل فهلا
عكسوا ففتحوا نون الثانية وكسروا نون الجمع وكان الفرق حاصلا فبيل
لثلاثة اوجه الوجه الأول ان نون الثانية تقع بعد الف او ياء مفتوح ما
قبلها فلم يستقلوا الكسرة فيها وإنما نون الجمع فإنها تقع بعد واو مضوم ما
قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاخاروا لها الفتحة ليعادلي خفة الفتحة ثقل
الواو والضمه والياء والكسرة ولو عكسوا ذلك لأدنى ذلك الى الاستغفال
إما لتوالي الاجناس وإما للخروج من الضم الى الكسر والوجه الثاني ان
الثنية قبل الجمع والاصل في التقاء الساكنين الكسر فحركت نون الثانية بما
وجب لها في الاصل وفتح نون الجمع لان الفتح اخف من الضم والوجه
الثالث ان الجمع انقل من الثانية والكسر انقل من الفتح فاعطوا الاخف
الانقل والاقبل الاخف ليعادلي بينهما فان قيل فلم قلتم ان الاصل في الجمع
السام ان يكون لمن يعقل فبيل تفضيلا لم لانهم المقتضون على سائر
المخلوقات بتكرم الله تعالى لم وبفضله أيام قال الله تعالى ولقد كرمنا بني آدم
وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وقضينا لهم على كثير من خلقنا
تفضيلا فان قيل فلم جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين الى التسعين
فبيل إنما جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين الى التسعين لان الأعداد
لها كان يقع على من يعقل نحو عشرين رجلا وعلى ما لا يعقل نحو عشرين

ثوباً وكذلك الى التسعين غلب جانب من يعقل على ما لا يعقل كما يغلب
 جانب المذكور على الموتى في نحو أخواك هند وزيد وما أشبه ذلك
 فان قيل فمن أين جاء هند الجميع في قوله تعالى قَالَتْ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أُنثَى
 طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ قيل لأنه لما وصفها بالقول والقول
 من صفات من يعقل أجراها بحرى من يعقل وعلى هذا قوله تعالى إني رأيتُ
 أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ لأنه لما وصفها بالسجود
 وهو من صفات من يعقل أجراها بحرى من يعقل فلها جمعت جمع من يعقل
 فان قيل فلم جاء هذا الجميع في قولهم في جمع ارض ارضون وفي جمع سنة سنون
 قيل لأن الاصل في ارض ارضة بدليل قولهم في التصغير ارضة وكانت
 القياس يقتضي ان تجمع بالالف والتاء الا انهم لما حذفوا التاء من ارض
 جمعوا بالواو والنون تعويضا عن حذف التاء وتخصيصا له بشيء لا يكون في
 سائر اخواته وكذلك الاصل في سنة سنوة بدليل قولهم في الجمع سنوات وسنة
 على قول بعضهم الا انهم لما حذفوا اللام جمعوا بالواو والنون تعويضا من
 حذف اللام وتخصيصا له بشيء لا يكون في الامر التام وهذا التعويض
 تعويض جواز لا تعويض وجوب لانهم لا يقولون في جمع شمس شمسون ولا
 في جمع غنم غننون فلها لما كان هذا الجميع في ارض وسنة على خلاف
 الاصل ادخل فيه ضرب من التكثير وفُتحت الراء من ارضون وكسرت
 السين من سنون إشعارا بأنه جمع جمع السلامة على خلاف الاصل فاعرفه
 نصب ان شاء الله تعالى

الباب السادس

باب جمع التانيث

ان قال قائل لم زادوا في آخر هذا الجميع الفاء وتاء نحو مسلمات وصالحات
 قيل لأن اولى ما يزداد حروف المد واللين وهي الالف والياء والواو
 وكانت الالف اولى من الياء والواو لانها اخف متها ولم تجز زيادة احدها

معها لانه كان يؤدى الى ان يتقلب عن اصله لانه كان يقع طرفا وقبله الف
 زائفة فيقلب همزة فزادوا التاء بدلا عن الواو لانها تبدل منها كثيرا نحو
 ثراث ونجاء وجمعة ونخمة ونكلة وما اشبه ذلك والاصل في مسلمات
 وصالحات مسلمات وصالحات لانهم حذفوا التاء لثلاث مجعولا بين علامتي
 تانيت في كلمة واحدة واذا كانوا قد حذفوا التاء مع المذكر في نحو قولهم
 رجل بصري وكوفي في النسب الى البصرة والكوفة والاصل بصري وكوفي
 ثلاث يقولون في المؤنث امرأة بصرية وكوفية فجمعوا بين علامتي تانيت
 فلان يحذفوا هاهنا مع تحقق الجمع كان ذلك من طريق الاولى فان قيل
 فلم كان حذف التاء الاولى اولى قيل لانها تدل على التانيت فقط والثانية
 تدل على الجمع والتانيت فلما كان في الثانية زيادة معنى كان تبقيها وحذف
 الاولى اولى فان قيل فلم لم يحذفوا الالف في جمع حلى كما حذفوا التاء
 فيقولوا حبلات كما قالوا مسلمات قيل لان الالف تنزل منزلة حرف من
 نفس الكلمة لانها صيغت الكلمة عليها في اول احوالها ولما التاء فليست
 كذلك لانها ما صيغت الكلمة عليها في اول احوالها وانما هي بمنزلة اسم ضم
 الى اسم كحضر موت ويعلم ذلك وما اشبه ذلك فان قيل فلم وجب قلب الالف
 قيل لانها لو لم تقلب لكان ذلك يؤدى الى حذفها لانها ساكنة والالف الجمع
 بعدها ساكن وساكن لا يجتمعان فيجب حذفها لالتقاء الساكنين فان قيل فلم
 قلبت الالف ياء فقيل حليات ولم تقلب واو قيل لوجهين احدهما ان الياء
 تكون علامة للتانيت والواو ليست كذلك فلما وجب قلب الالف الى احدها
 كان قلبها الى الياء اولى من قلبها الى الواو والوجه الثاني ان الياء اخف من
 الواو والواو اثقل فلما وجب قلبها الى احدها كان قلبها الى الاخف اولى من
 قلبها الى الاثقل فان قيل فلم قلبوا الهزة واو في جمع صحراء فقالوا صحراوات
 قيل لوجهين احدهما انهم لما ابدلوا من الواو همزة في نحو اقبنت واجرو
 ابدلت الهزة هاهنا واو لضرب من التفاضل والتعويض والوجه الثاني انهم

أما أبدلوا فاول ولم يبدلوا ياء لأن الواو أبعد من الألف والياء أقرب
إليه منها فلو أبدلوا ياء لأدنى ذلك إلى أن تقع ياء بين الفين فكان أقرب
إلى اجتماع الأمثال وهم إنما قلبوا الهزة فرارا من اجتماع الأمثال لأنها تشبه
الألف وقد وقعت بين الفين وإذا كانت الهزة إنما وجب قلبها فرارا
من اجتماع الأمثال وجب قلبها فاول لأنها أبعد من الياء في اجتماع الأمثال
فإن قيل فلم يحمل النصب على الجمر في هذا الجمع قيل لأنه لما وجب
حمل النصب على الجمر في جمع المذكر الذي هو الأصل وجب أيضا حمل
النصب على الجمر في جمع المؤنث الذي هو الفرع حملا للفرع على الأصل
وإذا كانوا قد حملوا أعد ونعد ونعد على يعد في الاعتدال وإن لم يكن
فرعا عليه فلأن يحمل جمع المؤنث على جمع المذكر وهو فرع عليه كان
ذلك من طريق الأولى فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

الباب السابع

باب جمع التكسير

١٠ أن قال قائل لم يجمع التكسير تكسيرا قيل إنما سمي بذلك على التشبه
بتكسير الآية لأن تكسيرها إنما هو إزالة الشام أجزاء فلما أزيل نظم الواحد
فك نضد في هذا الجمع فعني جمع التكسير وهو على أربعة أضرب أحدها
أن يكون لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد والثاني أن يكون لفظ الواحد
أكثر من لفظ الجمع والثالث أن يكون مثله في الحروف دون الحركات
والرابع أن يكون مثله في الحروف والحركات فاما ما لفظ الجمع أكثر من
لفظ الواحد فهو رجل ورجل ودرهم ودرهم وأما ما لفظ الواحد أكثر من
لفظ الجمع فهو كتاب وكتب وإزار وإزار وأما ما لفظ الجمع كلفظ الواحد
في الحروف دون الحركات فهو أسد وأسد ووشن ووشن وأما ما لفظ
الجمع مثل الواحد في الحروف والحركات فهو الفلك فإنه يكون واحدا

ويكون جمعا فاما كونه واحدا فنحو قوله تعالى في القلبي التثنيون فاراد
 به الواحد ولو اراد به الجمع لقال المشيئة واما كونه جمعا فنحو قوله
 تعالى حتى اذا كنتم في القلبي وجرين بهم وقال تعالى والقلبي التي تجري في
 البحر بما ينفع الناس فاراد به الجمع لقوله وجرين والتي تجري غير ان الضمة
 فيه اذا كان واحدا غير الضمة فيه اذا كان جمعا وان كان اللفظ واحدا لان
 الضمة فيه اذا كان واحدا كالضمة في قُل وقُلِب واذا كان جمعا كانت
 الضمة فيه كالضمة في كُتِب وأُزِر وكذلك قولهم هجان ودلاص يكون واحدا
 ويكون جمعا فتول ناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص ودروع دلاص
 فاذا كان واحدا كانت الكسرة فيه كالكسرة في كتاب واذا كان جمعا
 كانت الكسرة فيه كالكسرة في كلام والهجان الكريم من الإبل والدلاص
 الدروع البراقة ويقال دلاص ودلامص ودمالص ودملص ودملص
 بمعنى واحد فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن

باب المبتدأ

ان قال قائل ما المبتدأ قيل كل اسم عزته من العوامل اللفظية لفظا
 وتقديرا فقولنا اللفظية احترازا لان العوامل تنقسم الى قسمين الى عامل
 لفظي وإلى عامل معنوي فاما اللفظي فنحو كان واخوانها وإن واخوانها
 وظننت واخوانها وقولنا تقديرا احترازا من تقدير الفعل في نحو قوله تعالى
 إذا السماء انشقت وما اشبه ذلك واما المعنوي فلم يأتي إلا في موضعين عند
 سيبويه وأكثر البصريين هذا احدها وهو الابتدأ والثاني وقوع الفعل
 المضارع موقع الاسم في نحو مررت برجل يكتب فارتفع يكتب لوقوعه موقع
 كاتب وإضاف ابو الحسن الاخفش اليها موضعا ثالثا وهو عامل الصفة
 فذهب الى ان الاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع ويتصّب لكونه صفة لمنصوب

ويغير لكونه صفة لمرور وكونه صفة في هذه الاحوال معنى يعرف بالقلب
 ليس للفظ فيه حظ وسيبويه وأكثر البصريين يذهبون الى ان العامل في
الصفة هو العامل في الموصوف ولهذا موضع تذكره فيه ان شاء الله تعالى
 فان قيل فبماذا يرتفع الاسم المبتدأ قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب
 سيبويه ومن تابعه من البصريين الى انه يرتفع بتعريفه من العوامل اللفظية
 وذهب بعض البصريين الى انه يرتفع بما في النفس من معنى الاخبار عنه
 وقد ضعفه بعض النحويين وقال لو كان الامر كما زعم لوجب ان لا ينتصب
 اذا دخل عليه عامل النصب لان دخوله عليه لم يغير معنى الاخبار عنه
 ولوجب ان لا يدخل مع بقاءه فلما جاز ذلك دل على فساد ما ذهب اليه
 ولما الكوفيون فذهبوا الى انه يرتفع بالخبر وزعموا انها يترافعان وان كل
 واحد منهما يرفع الآخر وقد بينا فسادا في مسائل الخلاف بين البصريين
 والكوفيين فان قيل فلم جعلتم التعري عاملا وهو عبارة عن عدم العوامل
 قيل لان العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة وانما هي امارات
 وعلامات فاذا ثبت ان العوامل في محل الإجماع انها في امارات وعلامات
 فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء الا ترى انه لو كان معك
 ثوبان وارتد ان يميز احدهما على الآخر لكنت تصبغ احدهما مثلا وتترك
 صبغ الآخر فيكون عدم الصبغ في احدهما كصبغ الآخر فثبت بهذا ان
 العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء واذا ثبت هذا جاز ان يكون
 التعري من العوامل اللفظية عاملا فان قيل فلم خص المبتدأ بالرفع دون
 غيره قيل لثلاثة اوجه احدها ان المبتدأ وقع في اقوى احواله وهو الابتداء
 فأعطى اقوى المحركات وهو الرفع والوجه الثاني ان المبتدأ اول الرفع
 اول فأعطى الاول الاول والوجه الثالث ان المبتدأ مخبر عنه كما ان الفاعل
 مخبر عنه والفاعل مرفوع فكذلك ما اشبهه فان قيل لماذا لا يكون المبتدأ
 في الامر العام لا معرفة قيل لان المبتدأ مخبر عنه والاخبار عن ما

لا يُعرف لا فائدة فيه فإن قيل فهل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه نحو قائم زيد قيل اختلف النحويون فيه فذهب البصريون الى أنه جائز وذهب الكوفيون الى أنه غير جائز وأنه اذا تقدم عليه المخبر يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله وقالوا لجوازنا تقدم خبر المبتدأ عليه لأدنى ذلك الى تقدم ضمير الاسم على ظاهره وذلك لا يجوز وهنا الذي ذهبوا اليه فاسد وذلك لأن اسم الفاعل اضعف من الفعل في العمل لأنه فرع عليه فلا يعمل حتى يعتد ولم يوجد هاهنا فوجب أن لا يعمل وقولهم أن هنا يؤذي الى تقدم ضمير الاسم على ظاهره فاسد ايضا لأنه وإن كان مقدما لفظا إلا أنه مؤخر تقديرا وإذا كان مقدما في التقدير مؤخرا في اللفظ كان تقدمه جائزا قال الله سبحانه وتعالى فأَوْحَيْنَا فِي نَفْسِهِ خَبْرَةَ مُوسَى فَأَلْهَمَ فِي نَفْسِهِ ضَمِيرَ ١٠ موسى وإن كان في اللفظ مقدما على موسى إلا أنه لما كان موسى مقدما في التقدير والضمير في تقدم التأخير كان ذلك جائزا فكذلك هاهنا والذي يدل على ذلك وقوع الإجماع على جواز ضرب علامة زيد وهذا بين وكذلك اختلفوا في الظرف اذا كان مقدما على المبتدأ نحو عندك زيد فذهب البصريون الى أنه في موضع المخبر كما لو كان متأخرا وذهب الكوفيون الى أن المبتدأ يرتفع بالظرف ويخرج عن كونه مبتدأ ولا يفهم على ذلك ابو الحسن الاختصاص في احد قوليه وفي هذه المسئلة كلام طويل يتناه في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لا يليق ذكرها بهذا المختصر

الباب التاسع

باب خبر المبتدأ

ان قال قائل على كم ضربا ينقسم خبر المبتدأ قيل على ضربين مفرد وجملة فان قيل على كم ضربا ينقسم المفرد قيل على ضربين احدهما ان يكون اسما غير صفة والاخر ان يكون صفة أما الاسم غير الصفة فنحو زيد اخوك

وعمر و غلامك فزيد مبتدأ واخوك خبره وكذلك عمرو مبتدأ و غلامك خبره وليس في شيء من هذا النحو ضمير يرجع الى المبتدأ عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان فيه ضميرا يرجع الى المبتدأ وبه قال علي بن عيسى الرَّمْلِيُّ من البصريين والاول هو الصحيح لان هذه اسماء محضة والاسماء المحضة لا تتضمن الضائير ولما ما كان صفة فنحو زيد ضارب وعمرو حسن وما اشبه ذلك ولا خلاف بين النحويين في ان هذا النحو يحتمل ضميرا يرجع الى المبتدأ لانه يتل منزلة الفعل ويضمّن معناه فان قيل على كم ضربا تنقسم الجملة قيل على ضربين جملة اسمية وجملة فعلية فاما الجملة الاسمية فما كان الخبر الاول منها اسما وذلك نحو زيد ابوه متعلق فزيد مبتدأ اول وابوه مبتدأ ثان ومتعلق خبر عن المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الاول واما الجملة الفعلية فما كان الخبر الاول منها فعلا وذلك نحو زيد ذهب ابوه وعمرو ان تكرمه بكرمك وما اشبه ذلك ولما الظرف وحرف الجر فاختلف النحويون فيها فذهب سيبويه وجماعة من النحويين الى انها يعلّان من المجمل لانها يقدر معها الفعل فاذا قال زيد عندك وعمرو في الدار كان التقدير زيد استقرّ عندك وعمرو استقرّ في الدار وذهب بعض النحويين الى انها يعلّان من المفردات لانه يقدر معها مستقرّ وهو اسم الفاعل واسم الناعل لا يكون مع الضمير جملة والصحيح ما ذهب اليه سيبويه ومن تابعه والدليل على ذلك انا وجدنا الظرف وحرف الجر يقعان في صلة الاسماء الموصولة نحو الذي والتي ومن وما اشبه ذلك تقول الذي عندك زيد والذي في الدار عمرو وكذلك ساورها ومعلوم ان الصلة لا تكون الا جملة فاذا وجدنا م يصلون بها الاسماء الموصولة دلّا ذلك على انها يعلّان من المجمل لا من المفردات وان التقدير استقرّ دون مستقرّ لان استقرّ يصلح ان يكون صلة لانه جملة ومستقرّ لا يصلح ان يكون صلة لانه مفرد ولا بد في هذا النحو اعني الجملة

من ضمير يعود الى المبتدأ تقول زيد ابوه متطلق فيكون العائد الى المبتدأ
 الهاء في ابوه قائما قولهم السمن متوان بدرهم ففيه ضمير محذوف يرجع الى
 المبتدأ والتقدير فيه متوان منه بدرهم وانما حذف منه تخفيفا للعلم به ولو
 قلت زيد انطلق عمرو لم يجز قولنا واحدا فلو اضيفت الى ذلك اليه او معه
 صححت المسئلة لانه قد رجع من اليه او معه ضمير الى المبتدأ وعلى هذا قياس
 كل جملة وقعت خبر المبتدأ وانما وجب ذلك ليربط الكلام الثاني بالاول
 ولو لم يرجع منه ضمير الاول لم يكن اولى به من غيره فتبطل فائدة الخبر
 فان قيل فلم اذا كان المبتدأ جملة جاز ان يقع في خبره ظرف المكان دون
 ظرف الزمان قيل انما جاز ان يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف
 الزمان لان وقوع ظرف المكان خبرا عنه فائدة وليس في وقوع ظرف
 الزمان خبرا عنه فائدة الا نرى انك تقول في ظرف المكان زيد امامك
 فيكون مفعلا لانه يجوز ان لا يكون امامك ولو قلت في ظرف الزمان زيد
 يوم الجمعة لم يكن مفعلا لانه لا يجوز ان يخلو عن يوم الجمعة وحكم
 الخبر ان يكون مفعلا فان قيل فكيف جاز الاخبار عنه بظرف الزمان
 في قولهم الليلة الملأل قيل انما جاز لان التقدير فيه الليلة حدوث
 الملأل او طلوعه فحذف المضاف واقیم المضاف اليه مقامه والمحدث
 والطلوع حدث ويجوز ان يكون خبر المبتدأ ظرف زمان اذا كان المبتدأ
 حدثا كقولك الصبح يوم الجمعة والقتال يوم السبت وما اشبه ذلك لان
 في وقوعه خبرا عنه فائدة فان قيل فما العامل في خبر المبتدأ قيل اختلف
 الخوارج في ذلك فذهب الكوفيون الى ان عامله المبتدأ على ما ذكرنا
 وذهب البصريون الى ان الابتداء وحده هو العامل في الخبر لانه لما
 وجب ان يكون عاملا في المبتدأ وجب ان يكون عاملا في الخبر قياسا على
 العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ وهو على رأي بعضهم وذهب قوم
 منهم ايضا الى ان الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر وذهب

سبويه وجماعة معه الى ان العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعا لان الابتداء لا يترك عن المبتدأ ولا يصح للخبر معنى الا بهما فدل على انهما العاملان فيه والذي اختاره ان العامل في الحقيقة هو الابتداء وحده دون المبتدأ وذلك لان الاصل في الاسماء ان لا تعمل واذا ثبت ان الابتداء له تأثير في العمل فإضافة ما لا تأثير له الى ما له تأثير لا تأثير له والتحقيق فيه ان تقول ان الابتداء عمل في الخبر بواسطة المبتدأ لان المبتدأ مشارك له في العمل وفي كل واحد من هذه المقاهب كلام لا يليق ذكره بهذا المختصر فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب العاشر

باب الفاعل

ان قال قائل ما الفاعل قيل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل اليه نحو قام زيد وذهب عمرو فان قيل فلم كان إعرابه الرفع قيل فرقا بينه وبين المفعول فان قيل فعلا عكسا وكان الفرق واقعا قيل الخمسة اوجه احدها وهو ان الفعل لا يكون له الا فاعل واحد ويكون له مفعولات كثيرة فنه ما يتعدى الى مفعول واحد ومنه ما يتعدى الى مفعولين ومنه ما يتعدى الى خمسة اشياء وهي المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول والمحال وليس له الا فاعل واحد وكذلك كل فعل لازم يتعدى الى هذه الخمسة وليس له ايضا الا فاعل واحد فاذا ثبت هذا وان الفاعل اقل من المفعول والرفع اقل والفتح اخف فأعطوا الاقل الاقل والاكثر الاخف ليكون ثقل الرفع موازيا لثقل الفاعل وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول والوجه الثاني ان الفاعل يشبه المبتدأ والمبتدأ مرفوع فكذلك ما اشبهه ووجه الشبه بينهما ان الفاعل يكون هو والفعل جملة كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة فلما ثبت للمبتدأ الرفع حمل

الفاعل عليه والوجه الثالث أن الفاعل أقوى من المفعول فأعطي الفاعل الذي
 هو الأقوى الأقوى وهو الرفع وأعطي المفعول الذي هو الأضعف الأضعف
 وهو النصب والوجه الرابع أن الفاعل أوّل والرفع أوّل والمفعول آخر
 والنصب آخر فأعطي الأوّل الأوّل والآخر الآخر والوجه الخامس أن هذا
 السؤال لا يلزم لأنه لم يكن الغرض إلا مجرد الفرق وقد حصل وبأن أن
 هذا السؤال لا يلزم لأننا لو عكسنا على ما أورده السائل فنصبنا الفاعل
 ورفعنا المفعول لقال الآخر فعلاً عكسكم فيؤدي ذلك إلى أن ينقلب السؤال
 والسؤال متى انقلب كان مردوداً وهذا الوجه ينبغي أن يكون مقدماً من
 جهة النظر إلى ترتيب الإيراد وإنما اخترناه لأنه بعيد من التحقيق فإن قيل
 ماذا يرتفع الفاعل فسيل يرتفع بإسناد الفعل إليه لا لأنه أحدث فعلاً على
 الحقيقة والذي يدل على ذلك أنه يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب نقول
 ما قام زيد ولم يذهب عمرو فترفعه وإن كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب
 كالو أوجبه له نحو قام زيد وذهب عمرو وإشبه ذلك فإن قيل فله
 لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فليل لأن الفاعل تنزل منزلة المجرى من
 الكلمة وهو الفعل والدليل على ذلك من سبعة أوجه أحدها أنهم يسكنون
 لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل قال الله تعالى وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ
 لَيْلَةً لَّنَالِيَ إِلَىٰ آرِيعٍ حَرَكَاتٍ لَوَازِمٍ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَلَا يَمْحُذِفُ مِنْ
 الكلمة شيء للتخفيف نحو عجلط وعكلط وعلبط فلولم ينزلوا ضمير الفاعل منزلة
 حرف من سجع الفعل وإلا لما سكنوا لامه ألا ترى أن ضمير المفعول لا يسكن
 له لام الفعل إذا اتصل به لأنه في نية الانفصال قال الله تعالى وَإِذْ يَقُولُ
 الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا فَلَمَّ
 يَسْكُنْ لَامِ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ فِي نِيَّةِ الْإِنْفِصَالِ بِخِلَافِ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ وَإِذْ وَعَدْنَا
 مُوسَىٰ أَنَا لَنَكُونَنَّ فِي نِيَّةِ الْإِنْفِصَالِ وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّهُمْ جَعَلُوا النُّونَ فِي الْخَمْسَةِ
 الْأَمْثَلَةِ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ وَحَذَفُهَا عِلَامَةً لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ فَلَوْلَا أَنَّهُمْ جَعَلُوا هَذِهِ

الضامات التي هي الالف والواو والياء في يفعلان وتعلان ويفعلون وتعلنون
وتعلنين يا امرأة مبتزلة حرف من سخر الكلمة وإلا لما جعلوا الإعراب بعد
والوجه الثالث أنهم قالوا قامت هند فالحق التاء بالفعل والفعل لا يوثق
وأما الثانيك للاسم فلو لم يجعلوا الفاعل مبتزلة جزء من الفعل وإلا لما
جاز إحقاق الثانيك به والوجه الرابع أنهم قالوا في النسب إلى كُنت كُنتي
قال الشاعر

فأصبحت كُنتياً وأصبحت عابجا وشتر خصال المرأة كنت وطاجن
فأنتبوا التاء ولو لم ينتزل مبتزلة حرف من سخر الكلمة وإلا لما جاز اثباتها
والوجه الخامس أنهم قالوا حيناً وهي مركبة من فعل وفاعل فجعلوها مبتزلة
اسم واحد وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء والوجه السادس أنهم قالوا
زيد ظننت قائم فالفوهة والإلفاء أنها يكون للفردات لا للجمل فلو لم ينتزل
الفعل مع الفاعل مبتزلة كلمة واحدة وإلا لما جاز الإلفاء والوجه السابع أنهم
قالوا للواحد قفا على التثنية لأن المعنى قف قف قال الله تعالى ألقيا في
جهنم كل كذابر عبيدي فتى وإن كان الخطاب لملك واحد لأن المراد به
ألقى ألقى والتثنية ليست للأفعال وإنما هي للاسم فلو لم ينتزل الاسم مبتزلة
بعض الفعل وإلا لما جازت تثنيته باعتباره وإذا ثبت بهك الوجه أن الفاعل
ينتزل مبتزلة الجزء من الفعل لم يجوز تقديمه عليه فإن قيل لم زعم أن قول
القائل زيد قام مرفوع بالابتداء دون الفعل ولا فصل بيت قولنا زيد
ضرب وضرب زيد قيل لوجهين أحدهما أنه من شرط الفاعل أن لا
يقوم غيره مقامه مع وجوده نحو قولك قام زيد فلو كان تقدم زيد على
الفعل مبتزلة تأخيرها لاستحال قولك زيد قام أخوه وعمرو انطلق غلامه ولما
جاز ذلك دل على أنه لم يرتفع بالفعل بل بالابتداء والوجه الثاني أنه لو
كان الأمر على ما زعمت لوجب أن لا يختلف حال الفعل فكان ينبغي أن
يقال الزيدان قام والزيدون قام كما نقول قام الزيدان وقام الزيدون

فلما لم يُقَلْ إلا الزيدان قاما والزيدون قاموا دلّ على أنّه يرتفع بالابتداء
دون الفعل فإن قيل فلم استر ضمير الواحد نحو زيد قام وظهر ضمير
الاثنين نحو الزيدان قاما وضمير الجماعة نحو الزيدون قاموا قيل لأنّ
الفعل لا يخلو من فاعل واحد وقد يخلو من اثنين وجماعة فإذا قُسمت اما
مفردا على الفعل نحو زيد قام لم ينجح معه الى إظهار ضميره لإحاطة العلم بأنّه لا
يخلو من فاعل واحد فاذا قُسمنا اما مثني على الفعل نحو الزيدان قاما
او مجموعا نحو الزيدون قاموا وجب إظهار ضمير التثنية والجمع لأنّه قد
يخلو من ذلك فلو لم يظهر ضميرها لوقع الالتباس ولم يعلم أنّ الفعل لاثنين
او جماعة فانهمه تصب ان شاء الله تعالى

الباب المحادي عشر

باب المفعول

ان قال قائل ما المفعول قيل كلّ اسم متعدّي اليه فعل فان قيل فما
العامل في المفعول قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب أكثرهم الى أنّ
العامل في المفعول هو الفعل فقط وذهب بعضهم الى أنّ العامل فيه الفعل
والفاعل معا والقول الصحيح هو الأوّل وهذا القول ليس بصحيح وذلك لأنّ
الفاعل اسم كما أنّ المفعول كذلك فإذا استويا في الاسمية والاصل في
الاسم ان لا يعمل فليس عمل احدهما في صاحبه اولى من الآخر وإذا ثبت
هذا واجمعنا على أنّ الفعل له تأثير في العمل بإضافة ما لا تأثير له في
العمل الى ما له تأثير لا تأثير له فدلّ على أنّ العامل هو الفعل فقط وهو
على ضربين فعل متعدّد بغيره وفعل متعدّد بنفسه فاما ما يتعدّى بغيره فهو
الفعل اللازم ويتعدّى بثلاثة اشياء وهي الهمزة والتضعيف وحرف الجر
فالهمزة نحو خرج زيد وأخرجته والتضعيف نحو خرج المتاع وخرجه
وحرف الجر نحو خرج زيد وأخرجت به وكذلك فرح زيد وأفرحته

وفرحه وفرحت به وما اشبه ذلك وإما المتعدي بنفسه فعلى ثلثة اضرِب
ضرب يتعدى الى مفعول واحد كقولك ضرب زيد عمرا وأكرم عمرو بشرا
وضرب يتعدى الى مفعولين كقولك اعطيت زيدا درهما وظننت زيدا
قاتما وضرب يتعدى الى ثلثة مفعولين كقولك اعلم الله زيدا عمرا خير
الناس ونبأ الله عمرا بشرا كريما وهذا الضرب مفعول بالهزة والتضعيف
مما يتعدى الى مفعولين لا يجوز الاقتصار على احدها لأن كل واحد من هذه
الاشياء الثلاثة المتعدية التي هي الهزة والتضعيف وحرف المجرى كما انها تنقل
الفعل اللازم من اللزوم الى التعدي فكذلك اذا دخلت على الفعل
المتعدي فإنها تزيد مفعولا وإن كان يتعدى الى مفعول واحد صار يتعدى
الى مفعولين كقولك في ضرب زيد عمرا أضربت زيدا عمرا وفي ضرب
زيد بشرا أضربت زيدا بشرا وما اشبه ذلك وإن كان متعديا الى مفعولين
صار متعديا الى ثلثة مفعولين ونحوه على ما قدمناه فاعرفه نصب ان شاء
الله تعالى

الباب الثاني عشر

باب ما لم يسم فاعله

ان قال قائل لم لم يسم الفاعل قيل لأن العناية قد تكون بذكر المفعول
كما تكون بذكر الفاعل وقد تكون للجھل بالفاعل وقد تكون للإيجاز
والاختصار والى غير ذلك فان قيل فلم كان ما لم يسم فاعله مرفوعا قيل
لأنهم لما حذفوا الفاعل أقاموا المفعول مقامه فارتفع بإستاد الفعل اليه كما
كان يرتفع الفاعل فان قيل فلم اذا حذف الفاعل وجب ان يقام اسم آخر
مقامه قيل لأن الفعل لا يذله من فاعل لثلاث يبقی الفعل حديثا عن غير
محدث عنه فلما حذف الفاعل هاهنا وجب ان يقام اسم آخر مقامه ليكون
الفعل حديثا عنه وهو المفعول فان قيل كيف يقام المفعول مقام الفاعل

وهو ضده في المعنى قليل هذا غير غريب في الاستعمال فإنه اذا جاز ان
يقال مات زيد ومضى زيد فاعلا ولم يحدث بنفسه الموت وهو مفعول في
المعنى جاز ان يقام المفعول هاهنا مقام الفاعل وإن كان مفعولا في المعنى
والذي يدل على ان المفعول هاهنا اقيم مقام الفاعل ان الفعل اذا كان
يتعدى الى مفعول واحد لم يتعد الى مفعول البتة كقولك في ضرب زيد عمرا
وأكرم بكر بشرا ضرب عمرو وأكرم بشروا إن كان يتعدى الى مفعولين
صار يتعدى الى مفعول واحد كقولك في أعطيت زيدا درهما وظننت عمرا
قائما أعطى زيد درهما وظن عمرو قائما ولو قلت ظن قائم عمرا جاز لزوال
الليس ولو قلت في ظننت زيدا اباك ظن اباك زيدا لم يجوز ذلك لأن
قولك ظننت زيدا اباك يؤذن بأن زيدا معلوم والأبوة مظنونة فلو اقيم
الأب مقام الفاعل لانعكس المعنى فصارت الأبوة معلومة وزيد مظنونا
وذلك لا يجوز وكذلك تقول أعطى زيد درهما وأعطى درهم زيدا فيكون
جائزا لعدم الالتباس فلو قلت في أعطيت زيدا غلاما أعطى غلام زيدا
لم يجوز لأن كل واحد منهما يصح ان يكون هو الآخذ فلو اقيم غلام مقام
الفاعل لم يعلم الآخذ من المأخوذ فلها كان ممتنعا وكذلك إن كان الفعل
يتعدى الى ثلاثة مفعولين صار يتعدى الى مفعولين كقولك في أعلم الله زيدا
عمرا خير الناس لقيام المفعول الأول مقام الفاعل وكان هو الأولى لانه
فاعل في المعنى فدل على ان المفعول هاهنا اقيم مقام الفاعل وإذا كان الامر
على هذا فبناء الفعل للمفعول به يقتضي نقله بالهزة والتضعيف وحرف
الجر ألا ترى ان الفعل اذا كان يتعدى الى مفعول واحد صار يتعدى بها
الى مفعولين وإذا كان يتعدى الى مفعولين صار يتعدى بها الى ثلاثة
مفعولين وذلك لأن بناء الفعل للمفعول به يجعل المفعول فاعلا والنقل
بالهزة والتضعيف وحرف الجر يجعل الفاعل مفعولا وإذا ثبت هذا فلا
بد أن تزيد بنقله بالهزة والتضعيف وحرف الجر مفعولا وينقص بينا انه

للمفعول مفعولا فان قيل فلم وجب تغيير الفعل اذا بني للمفعول قيل لان
المفعول يصح ان يكون هو الفاعل قلوا لم يغير الفعل لم يعلم هل هو الفاعل
بالحقيقة اوقام مقامه فان قيل فلم ضموا الاول وكسروا الثاني نحو ضرب
زيد وما اشبه ذلك قيل انما ضموا الاول ليكون دلالة على المحذوف
الذي هو الفاعل اذا كانت من علاماته وانما كسروا الثاني لانهم لما
حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه ارادوا ان يصوغوه على بناء لا يفرقه
فيه شيء من الابنية فبنوه على هذه الصيغة فكسروا الثاني لانهم لو ضموا لكان
على وزن طنب وجعل ولو فتحه لكان على وزن نُفِر وصرِد ولو اسكنوه
لكان على وزن قُلب وقُفِل فلم يبق الا الكسر فحركوه به فان قيل فلم كسروا
اول المعتل نحو قيل وبيع ولم يضموا كالصحيح قيل كان القياس يقتضي ان
يجري المعتل مجرى الصحيح في ضم اوله وكسر ثانيه الا انهم استغفلوا الكسرة
على حرف العلة فنقلوها الى القاف فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما
قبلها كما قلبوها في ميعاد وميفات وميزان واصلها مواعد وموقات وموزان
لانها من الوعد والوقت والوزن واما الياء فثبتت لانكسار ما قبلها على انه
من العرب من يغير الى الضم تنبيها على ان الاصل في هذا النحو هو الضم
ومن العرب ايضا من يحذف الكسرة ولا ينقلها ويُفَر الواو لانضمام ما قبلها
وتقلب الياء واو لسكونها وانضمام ما قبلها كما قال الشاعر

ليست وهل يتنع شيئا ليث ليست شبابا بوع فاشتريت

اراد بيع قلب الياء واو لسكونها وانضمام ما قبلها كما قلبوها في نحو موسر
وموقن والاصل مُسر ومُيقن لانها من اليسر واليقين الا انه لما وقعت
الياء ساكنة مضمومة ما قبلها قلبوها واو فكذلك ما هنا فان قيل فهل
يجوز ان يبني الفعل اللازم للمفعول به قيل لا يجوز ذلك على القول
الصحيح وقد زعم بعضهم انه يجوز وليس بصحيح الا انك لو بنيت الفعل اللازم
للمفعول به لكانت تحذف الفاعل فيبقى الفعل غير مستند الى شيء وذلك

محال فإن اتصل به ظرف الزمان أو ظرف المكان أو المصدر أو الحجاز
والجبرور جاز أن تنبيه عليه ولا يجوز أن تنبيه على المحال لأنها لا تقع إلا نكرة
فلو اقيمت مقام الفاعل لجاز إظهارها كالفاعل فكانت تقع معرفة والمحال
لا تكون إلا نكرة فإن قيل فلم إذا اقيم الظرف مقام الفاعل يخرج عن
الظرفية ويجعل مفعولا كريد وعمره وما أشبه ذلك قيل لأنه يتضمن معنى
حرف الجبر فلوم ينقل لعلته بالفعل مع تضمن حرف الجبر فالفاعل لا يتضمن
حرف الجبر فكذلك ما قام مقامه فإن قيل فالمصدر لا يتضمن حرف الجبر
فهل ينقل أو لا قيل اختلف القويون في ذلك فذهب بعضهم إلى أنه
لا ينقل لأنه ليس بينه وبين الفعل واسطة وذهب آخرون إلى أنه ينقل
واستدلوا على ذلك من وجهين أحدهما أن الفعل لا بد له من الفاعل
والمصدر لو لم يذكر لكان الفعل دالاً عليه بصيغته فصار وجوده وعدمه
سواءً والفاعل لا بد له منه فكذلك ما يقوم مقامه ينبغي أن يجعل بمنزلة
المفعول الذي لا يستغنى بالفعل عنه والوجه الثاني أن المصدر أنها يذكر
تأكيداً للفعل ألا ترى أن قولك سرت سيرا بمنزلة قولك سرت سرت فكذلك لا يجوز
أن يقوم الفعل مقام الفاعل فكذلك لا يجوز أن يقوم مقامه ما كان بمنزلة
فلها وجب نقل المصدر فإن قيل فإن اجتمع ظرف الزمان وظرف
المكان والمصدر والحجاز والجبرور فأياً بقام مقام الفاعل قيل انت
مخيرة فيها كلها أيما شئت اقيمت مقام الفاعل وزعم بعضهم إلا أن الأحسن
أن يتم الاسم الجبرور مقام الفاعل لأنه لو لم يكن حرف الجبر لم يتم مقام الفاعل
غيره فأعرفه تصبب أن شاء الله تعالى

الباب الثالث عشر

باب نعم وئس

أن قال قائل هل نعم وئس إيمان أو فعلان قيل اختلف القويون في

ذلك فذهب البصريون الى انهما فعلا ماضيان لا يتصرفان واستدلوا على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاول ان الضمير يتصل بهما على حد اتصاله بالافعال فيأتيهم قالوا نعم رجلين ونعيل رجلا كما قالوا قاما وقاموا والوجه الثاني ان تاء الثاني الساكنة التي لم يلقها احد من العرب هاء في الوقف تتصل بهما كما تتصل بالافعال نحو نعمت المرأة وبشت المجارية والوجه الثالث انهما مبنيان على الفتح كالافعال الماضية ولو كانا اسمين لما بنا على الفتح من غير علة وذهب الكوفيون الى انهما اسمان واستدلوا على ذلك من خمسة اوجه الوجه الاول انهم قالوا الدليل على انهما اسمان دخول حرف الجر عليها وحرف الجر يختص بالاسماء قال الشاعر

ألسنتُ بنعم الجار يولف نيته احبا قلة او مُعْذِم المآل مُصرما

وحكي عن بعض العرب انه يُثَرَّ بمولودة فقيل نعم المولودة مولودتك فقال والله ما هي بنعم المولودة نصرتها بكاء وبزها سرقة وحكي عن بعض العرب انه قال نعم السير على شمس العير فأدخلوا عليها حرف الجر وحرف الجر يختص بالاسماء فدل على انهما اسمان والوجه الثاني ان العرب تقول يا نعم المولى ونعم النصير فنداءهم نعم يدل على انهما اسمان لان النداء من خصائص الاسماء والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على انهما ليسا بفعلين انه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الافعال الا ترى انه لا يحسن ان تقول نعم الرجل اسس ولا يس الرجل غدا فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما دل على انهما ليسا بفعلين والوجه الرابع انهما لا يتصرفان ولو كانا فعلين لكانا يتصرفان لان التصرف من خصائص الافعال فلما لم يتصرفا دل على انهما ليسا بفعلين والوجه الخامس انه قد جاء عن العرب انهم قالوا نعم الرجل زيد وليس في امثلة الافعال شي على وزن فعيل فدل على صحة ما ذهبنا اليه وهو مذهب البصريين واما ما استدلل به الكوفيون فناسد اما قولهم انهما اسمان لدخول حرف الجر عليها فقلنا هتا فاسد لان حرف الجر انما

دخل عليها على تقدير الحكاية فلا يدل على انها اسمان لان حروف الجز
 قد تدخل على تقدير الحكاية على ما هو فعل في الحقيقة كقوله .
 والله ما ليلى بنام صاحبه . ولا خلاف ان نام فعل ماض ولا يجوز ان يقال
 انها هو اسم لدخول حرف الجز عليه فكذلك هاهنا ولولا تقدير الحكاية
 لم يحسن دخول حرف الجز على نعم وبس ونام والتقدير في قوله .
 ألسنت بنعم الجار يؤلف بيته . السنت بجار مقول فيه نعم الجار وكذلك
 التقدير في قول بعض العرب والله ما هي بنعم المولودة والله ما هي بمولودة
 فيقال فيها نعم المولودة وكذلك التقدير في قول الآخر . نعم السير على
 يسير العير . مقول فيه بس العير وكذلك التقدير في قول الشاعر .
 والله ما ليلى بنام صاحبه . والله ما ليلى بليل مقول فيها نام صاحبه الا انهم
 حذفوا الموصوف وأقاموا الصفة مقامه كقوله سبحانه وتعالى ان أعمل
 سائفات اي دروعا سابغات فصار التقدير فيه ألسنت بمقول فيه نعم الجار
 وما هي بمقول فيها نعم المولودة ونعم السير على مقول فيه بس العير وما ليلى
 بمقول فيها نام صاحبه ثم حذفوا الصفة التي هي مقول فيه فأوقعوا المحكي بها
 موقعها وحذف القول بها في كتاب الله تعالى وكلام العرب وأشعارهم أكثر
 من ان يحصى فدخل حرف الجز على هذه الافعال لفظا ولكن إن كان
 حرف الجز داخلا على هذه الافعال في اللفظ الا أنه داخل على غيرها في
 التقدير فلا يكون فيه دليل على الاسمية وأما قولهم ان العرب تقول يا نعم
 المولى ونعم النصير والنداء من خصائص الاسمية فنقول المقصود بالنداء
 محذوف للعلم به والتقدير فيه يا الله نعم المولى ونعم النصير انت وأما قولهم
 أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما ولا يجوز تصرفهما فنقول انها امتناع من
 اقتران الزمان الماضي والمستقبل بهما وسلبا التصرف لان نعم موضوعة لغاية
 المدح وبس موضوعة لغاية الذم فجعل دلالتها على الزمان مقصورة على
 الآن لانتك انها تمدح وتذم بما هو موجود في المدح والمذموم لا بما كان

فزال ولا بما سيكون في المستقبل وأما قولم أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا
نعم الرجل زيد فنقول هذه رواية شاذة ترد بها قطرب وحده ولكن صحّت
فليس فيها حجة لأن هذه الياء نشأت عن إشباع الكسرة لأن الأصل في
نعم نيم يفتح النون وكسر العين واشبهت الكسرة فنشأت الياء وهذا كثير
في كلامهم فانه كلما كان على وزن فاعل من الاسماء والأفعال وثانيه حرف
من حروف الخلق ففيه اربعة اوجه احدها استعماله على اصله كقولك فخذ
وقد ضحكك والثاني إسكان عنه تخفيفا كقولك فخذ وقد ضحكك والثالث
إنباع فانه في الكسر كقولك فخذ وقد ضحكك والرابع كسر فانه وإسكان
عنه لنقل كسرهما الى الفاء نحو قولك فخذ وقد ضحكك فكذلك نعم فيها أربع
لغات نيم يفتح النون وكسر العين وهو الأصل ونعم يفتح النون وسكون العين
ونعم بكسر النون والعين ونعم بكسر النون وإسكان العين وأما نعم بالياء
فانها نشأت فيه الياء عن إشباع الكسرة كما قال الشاعر

كأنني بفتح المجاهدين لقوة على تحمل مني أطاعني شيماي
وقال الآخر

لا عهد لي بينناك أصبحت كالقن البالي

وقال الآخر

ألم يأتنيك وإنياء تميم بما لاقت لبون بني زياد

وهذا أكثر من أن يحصى وقد ذكرناه مستقصى في المسائل الخلافية فلا
نعيها هاهنا فان قيل فلم وجب ان يكون فاعل نعم وليس اسم جنس قيل
لوجهين احدهما ان نعم لهما وضعت للدخ العام وليس للذم العام خص
فاعلهما باللفظ العام والوجه الثاني انها وجب ان يكون اسم جنس ليدل
على ان الموصوف والمذموم مستغرق للدخ والذم في ذلك الجنس فان قيل
فلم جاز الإضمار فيما قبل الذكر قيل انها جاز الإضمار فيما قبل الذكر
لأن المضمر قبل الذكر يشبه النكرة لانه لا يعلم الى أي شيء يعود حتى يفسر

ونعم وبمس لا يكون فاعلها معرفة محضة فلما ضارع المضمر فاعلها جاز
 الإضمار فيها فان قيل فلم فاعل ذلك قيل انما فاعل ذلك طلبا للتخفيف
 والإيجاز لانهم ابدا يتوحدون الإيجاز والاختصار في كلامهم فان قيل فكيف
 يحصل التخفيف والإضمار على شريطة التفسير قيل لأن التفسير انما يكون
 بكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد والنكرة اخفت من المعرفة فان قيل
 فعلى ماذا انتصبت النكرة قيل على التمييز فان قيل فلم رُفع زيد في
 قولهم نعم الرجل زيد قيل فيه وجهان احدهما ان يكون مرفوعا بالابتداء
 ونعم الرجل هو الخبر وهو مقدم على المبتدأ والتقدير فيه زيد نعم الرجل
 الآآنه مقدم عليه كقولهم مررت به المسكين والتقدير فيه المسكين مررت به
 فان قيل فاین العائد هاهنا من الخبر الى المبتدأ قيل لأن الرجل انما
 كان شائعا في الجنس كان زيد داخلا تحته فصار بمنزلة العائد الذي يعود
 اليه منه فصار هنا كقول الشاعر

فلما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواقب
 فإن القتال مبتدأ وقوله لا قتال لديكم خبره وليس فيه عايد لأن قوله لا
 قتال لديكم نفي عام لأن لا تنفي الجنس فاشتمل على جميع القتال فصار ذلك
 بمنزلة العائد اليه وكذلك قول الشاعر

فأما الصدور لا صدور لجعفر ولكن أعجازا شديدا صريرها
 والوجه الثاني ان يكون زيد مرفوعا لأنه خبر مبتدأ محذوف كأنه لما قيل
 نعم الرجل قيل من هذا المصوح قيل زيد اي هو زيد وحذف المبتدأ كثير
 في كلامهم فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع عشر

باب حَبَا

ان قال قائل ما الاصل في حَبَا قيل الاصل في حَبَا حُبْ ذا الآآه

لما اجمع حرفان مفرّكان من جنس واحد استقلوا اجتماعهما مفرّكين
تحدفوا حركة الحرف الاول وأدغموا في الثاني فصار حبّ وركبوا مع ذا
فصار بمنزلة كلمة واحدة ومعناها المدح وتقريب المدح من القلب فان قيل
فلم قلتم ان الاصل حبّ على فعل دون فعل وفعل قيل لوجهين احدهما
ان اسم الفاعل منه حبيب على وزن فعيل وفعل أكثر ما يجيء فيها فعلة
فعل نحو شرف فهو شريف وظرف فهو ظريف ولطف فهو لطيف وما اشبه
ذلك والوجه الثاني انه قد حكى عن بعض العرب انه نقل الضمة من الباء
الى الحاء كما قال الشاعر . وحبّ بها مقتولة حين قُتِل . فدلّ على ان
اصله فعل فان قيل فلم جعلوها بمنزلة كلمة واحدة قيل انما جعلوها بمنزلة
كلمة واحدة طلبا للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم فان قيل فلما
ركبوا مع المفرد المذكور دون المؤنث والمثنى والجمع قيل لان المفرد
المذكور هو الاصل والثاني والثنية والجمع كلها فرع عليه وهي اقل منه
فلما ارادوا التركيب كان تركيبه مع الاصل الذي هو الاخف اولى من
تركيبه مع الفرع الذي هو الاثقل فان قيل فلم كانت حبدا في الثنية والجمع
والثاني على لفظ واحد قيل انما كانت كذلك نحو حبدا الزيدان وحبدا
الزيدون وحبدا هدا لانها جرت في كلامهم مجرى المثل والامثال لا تتغير
بل تلزم سنا واحدا وطريقة واحدة فان قيل فما الغالب على حبدا الاسمية
او الفعلية قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب اكثرهم الى ان الغالب
عليها الاسمية وذلك لان الاسم اقوى من الفعل فلما ركب احدهما مع الآخر
كان التغليب للاقوى الذي هو الاسم دون الاضعف الذي هو الفعل
وذهب بعضهم الى ان الغالب عليها الفعلية وذلك لان المجزء الاول منها
فعل فقلّب عليها الفعلية لان القوة للمجزء الاول وذهب آخرون الى انها
لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية بل هي جملة مركبة من فعل ماض واسم هو
فاعل فلا يغلب احدهما على الآخر فان قيل فيها ذا يرتفع المعرفة بعد نحو

حبنا زيد قبل خمسة اوجه الوجه الاول ان يجعل حبنا مبتدأ وزيد
خبره والوجه الثاني ان يجعل ذا مرفوعا بحب ارتفاع الفاعل بفعله ويجعل
زيدا بدلا منه والوجه الثالث ان يجعل زيدا خبر مبتدأ محذوف كأنه لما
قبل من هو قيل زيد اي هو زيد والوجه الرابع ان يجعل زيدا مبتدأ وحبنا
خبره والوجه الخامس ان يجعل ذا زائنة فيرتفع زيد بحب لأنه فاعل وهو
اضعف الوجه فان قيل فعلى ماذا تنتصب النكرة بعد قيل أنها تنتصب
النكرة بعد على التمييز لا ترى أنك اذا قلت حبنا زيد رجلا وحبنا
عمرو راكبا يحسن فيه تقدير من كأنك قلت من رجل ومن راكب
كما قال الشاعر

يا حبنا جبل الزبان من جبل وحبنا ساكن الزبان من كانا
فذهب بعض النحويين الى انه ان كان الاسم غير مشتق نحو حبنا زيد رجلا
كان منصوبا على التمييز وإن كان مشتقا نحو حبنا عمرو راكبا كان
منصوبا على الحال فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الخامس عشر

باب التعجب

ان قال قائل لم زيدت ما في التعجب نحو ما احسن زيدا دون غيرها
ف قيل لان ما في غاية الإبهام والشيء اذا كان مبهما كان اعظم في النفس
لاحتماله امورا كثيرة فلماذا كانت زيادتها في التعجب اولى من غيرها فان قيل
فما معناها قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيويه واكثر
البصريين الى انها بمعنى شيء وهو في موضع رفع بالابتداء واحسن خبره
تقديره شيء احسن زيدا وذهب بعض النحويين من البصريين الى انها
بمعنى الذي وهو في موضع رفع بالابتداء واحسن صلته وخبره محذوف
وتقديره الذي احسن زيدا شيء وما ذهب اليه سيويه والاكثر من اولى لان

الكلام على قولم مستقل بنفسه لا يفتقر الى تقدير شيء وعلى القول الآخر
 يفتقر الى تقدير شيء وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه مستغنياً عن تقدير
 كان أولى مما يفتقر الى تقدير فإن قيل هل أحسن فعل أو اسم قيل
 اختلف الضمير في ذلك فذهب البصريون الى أنه فعل ماض واستدلوا
 على ذلك من ثلثة اوجه الأول أنهم قالوا الدليل على أنه فعل أنه اذا وصل
 بياء الضمير فأن نون الوقاية تصحبه نحو ما احسني وما اشبه ذلك وهذه
 النون أنها تصحب الضمير في الفعل خاصة لتقيه من الكسر الا ترى أنك
 تقول أكرمني واعطاني وما اشبه ذلك ولو قلت في نحو غلامي وصاحبي لم
 يجوز فلما دخلت هذه النون عليه دل على أنه فعل والوجه الثاني أنهم قالوا
 الدليل على أنه فعل أنه ينصب المعارف والتكرات وإفعل اذا كان اسماً
 أنها ينصب التكرات خاصة على التمييز نحو هذا أكبر منك سناً وأكثر
 منك علماً وما اشبه ذلك فلما نصب هاهنا المعارف دل على أنه فعل ماض
 والوجه الثالث أنهم قالوا الدليل على أنه فعل ماض أنه مفتوح الآخر فلم
 يكن فعلاً لما كان لبنائه على النفع وجه اذا لو كان اسماً لكان يجب ان يكون
 مرفوعاً لوقوعه خبراً لما قبله بالاجماع فلما وجب ان يكون مفتوحاً دل على
 أنه فعل ماض وذهب الكوفيون الى أنه اسم واستدلوا على ذلك من ثلثة
 اوجه الوجه الأول أنهم قالوا الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف ولو كان
 فعلاً لوجب ان يكون متصرفاً لأن التصرف من خصائص الافعال فلما لم
 يتصرف دل على أنه ليس بفعل فوجب ان يلحق بالاسماء والوجه الثاني
 أنهم قالوا الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير والتصغير من خصائص
 الاسماء قال الشاعر

يا ما أميخ غزلانا شدن لنا من هاوياً تكثر الضال والسمير
 والوجه الثالث أنهم قالوا الدليل على أنه اسم أنه يصح نحو ما اقومه وما ابعه
 كما يصح الاسم في نحو هذا اقوم منك وابيع منك ولو أنه فعل لوجب ان

يعتل كالفعل نحو أقلم وإباع في قولهم إباع الشيء إذا عرضه للبيع فلما لم
 يعتل وصحح كالاسماء مع ما دخله من المجود والتصغير دل على أنه اسم
 والصحيح ما ذهب إليه البصريون وأما ما استدلل به الكوفيون ففسد أما
 قولهم أنه لا يتصرف فلا حجة فيه ولأننا أجمعنا على أن عسى وليس فعلا
 ومع هذا لا يتصرفان وكذلك هاهنا وإنما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين •
 أحدهما أنهم لما لم يصوغوا للتعجب حرفا بدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف
 لتكون دلالة على المعنى الذي أرادوه وأنه مضى معنى ليس في أصله والوجه
 الثاني أنها لم تتصرف لأن الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال والتعجب
 أنها يكون ما هو موجود في الحال أو كان فيها مضى ولا يكون التعجب ما
 لم يقع فلما كان المضارع يصلح للحال والاستقبال كرهوا أن يصرفوه إلى صيغة •
 تحمل الاستقبال الذي لا يقع التعجب منه وأما قولهم أنه يدخله التصغير
 وهو من خصائص الاسماء قلنا المجواب عنه من ثلاثة أوجه الوجه الأول أن
 التصغير هاهنا لفظي والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل لأن هذا
 الفعل منع من التصرف والفعل متى منع من التصرف لا يؤكد بذكر المصدر
 فلما أرادوا تصغير المصدر صغروه بتصغير فعله لأنه يقوم مقامه ويدل •
 عليه فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل والوجه الثاني أن التصغير أنها
 حسن في فعل التعجب لأنه لما لزم طريقة واحدة أشبه الاسماء فدخله بعض
 أحكامها والشيء إذا أشبه الشيء من وجه لا يخرج بذلك عن أصله كما أن
 اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل فلم يخرج بذلك عن كونه اسما والفعل
 محمول على الاسم في الإعراب ولم يخرج عن كونه فعلا فكذلك هاهنا والوجه •
 الثالث أنها دخله التصغير حملا على باب أفعل الذي التفضيل والمبالغة
 لاشتراك اللفظين في ذلك ألا ترى أنك لا تقول ما أحسن زيدا إلا لمن بلغ
 غاية الحسن كما لا تقول زيد أحسن القوم إلا لمن كان أفضلهم في الحسن
 فلهذا المشابهة بينهما جاز التصغير في قوله يا ما أمتع غزلانا كما تقول غزلناك

اميل الغزلان وما اشبه ذلك والذي يدل على اعتبار هذه المشابهة بينهما انهم
 حملوا افعال منك وهو افعال النعم على قولهم ما افعله فجاز فيها ما جاز
 فيه وامتنع فيها ما امتنع فيه فلم يقولوا هذا اعور منك ولا اعور القوم
 لانهم لم يقولوا ما اعوره وقالوا هو اقعج عوراً منك واقعج القوم عوراً كما قالوا
 ما اقعج عوره وكذلك لم يقولوا هو احسن منك حسناً فيؤكدوا كما لم يقولوا
 ما احسن زينا حسناً فلما كانت بينهما هذه المشابهة دخله التصغير حملاً
 على افعال الذي للتفضيل والمبالغة وأما قولهم انه يصحح كما يصحح الاسم قلنا
 التصحيح حصل من حيث حصل التصغير وذلك لحمله على باب افعال الذي
 للفاضلة ولانه اشبه الاسماء لانه لزم طريقة واحدة فلما اشبه الاسم من هذين
 الوجهين وجب ان يصحح كما يصحح الاسم وشبهه الاسم من هذين الوجهين
 لا يخرج ذلك عن كونه فعلاً كما ان ما لا يتصرف اشبه الفعل من وجهين
 لم يخرج عن كونه اسماً فكذلك هاهنا هذا الفعل وإن اشبه الاسم من
 وجهين لا يخرج عن كونه فعلاً على ان تصحيحه غير مستنكر فان كثيراً من
 الافعال المنصرفه جاءت مصححة كقولهم اغيبت المرأة واستنوق المجل
 واستنست الشاة واستنوخ عليهم قال الله تعالى استنوخ عليهم النبطان وهذا
 اكثر في كلامهم والذي يدل على ان تصحيحه لا يدل على كونه اسماً ان افعال
 به جاءت في التعجب مصححة مع كونه فعلاً نحو اقوم به وامنع به فكما ان التصحيح
 في افعال به لا يخرج عن كونه فعلاً فكذلك التصحيح في ما افعله لا يخرج عن
 كونه فعلاً وقد ذكرنا هذه المسئلة مستوفاة في المسائل الخلافية فان قيل
 فلم كان فعل التعجب منقولاً من الثلاثي دون غيره قيل لوجهين احدهما
 ان الافعال على ضربين ثلاثي ورباعي فجاز نقل الثلاثي الى الرباعي لانك
 تنقله من اصل الى اصل ولم يحز نقل الرباعي الى الخماسي لانك تنقله من
 اصل الى غير اصل لان الخماسي ليس بأصل والوجه الثاني ان الثلاثي اخف
 من غيره فلما كان اخف من غيره احتمل زيادة الهزة وأما ما زاد على

الثلاثي فهو ثقل فلم يحمل الزيادة فان قيل فلم كانت الهمزة اولي بالزيادة
 قيل لان الاصل في الزيادة حروف المد واللين وهي الواو والياء والالف
 فاقام الهمزة مقام الالف لانها قريبة من الالف وانما اقاموها مقام الالف
 لان الالف لا يتصور الابتداء بها لانها لا تكون الا ساكنة والابتداء بالساكن
 محال فكان تقدير زيادة الالف هاهنا اولي لانها اخفت حروف العلة وقد
 كثرت زيادتها في هذا النحو نحو ابيض واسود وما اشبه ذلك فان قيل
 فيماذا يتنصب الاسم في قولم ما احسن زيدا قيل يتنصب لانه منقول
 احسن لان احسن لما نُقِلَ بالهمزة صار متعديا بعد ان كان لازما فتعدى
 الى زيد فصار زيد منصوبا بوقوع النعل عليه فان قيل فلم لا يشتق فعل
 التعجب من اللون والمخلق قيل لوجهين احدهما ان الاصل في افعالها ان
 تستعمل على أكثر من ثلاثة احرف وما زاد على ثلاثة احرف لا يبنى منه فعل
 التعجب والوجه الثاني ان هذه الاشياء لما كانت ثابتة في الشخص لا تكاد
 تتغير جرت مجرى اعضائه التي لا معنى للافعال فيها كاليد والرجل وما
 اشبه ذلك فكما لا يجوز ان يقال ما ايداء ولا ما أرجله من اليد والرجل
 فكذلك لا يجوز ان يقال ما أحمره وأسوده فان كان المراد بقوله ما ايداء
 من اليد بمعنى النعمة وما أرجله من الرجل جاز وكذلك ان كان المراد
 بقوله ما أحمره من صفة البلادة لا من المحمرة وما أسوده من السودة لا
 من السواد جاز وانما جاز في هذه الاشياء لانها ليست باللون ولا خلق
 فان قيل فلم استعمل لفظ الامر في التعجب نحو أحسن بزيد وما اشبهه
 قيل انما فعلوا ذلك لضرب من المبالغة في المدح فان قيل فما الدليل
 على انه ليس بفعل امر قيل الدليل على ذلك انه يكون على صيغة واحدة
 في جميع الاحوال تقول يا رجل أحسن بزيد ويا رجلا احسن بزيد
 ويا رجال احسن بزيد ويا هند احسن بزيد ويا هندان احسن بزيد ويا
 هندات احسن بزيد فيكون مع الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث على صيغة

واحدة لأنه لا ضمير فيه ولو كان امراً لكان ينبغي ان يختلف في الثانية
فتقول احسنا بزيد وفي جمع المذكر احسنوا وفي افراد المؤنث احسني وفي
جمع المؤنث احسين فتأتي بضمير الاثنين والجماعة والمؤنث فلما كان على
صيغة واحدة دل على ان لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر فان قيل فاموضع
المجاز والمجرور في قولم احسن بزيد قيل موضعه الرفع لانه فاعل احسن
لانه لما كان فعلاً والنعل لا بد له من فاعل جعل المجاز والمجرور في
موضع رفع لانه فاعل قال الله تعالى وكفى بالله ولياً وكفى بالله شهيداً اي
وكفى الله ولياً وكفى الله شهيداً والباء زائدة فكذلك هاهنا الباء زائدة لان
الاصل في احسن بزيد احسن زيداً اي صار ذا حسن ثم نقل الى لفظ
الامر وزيدت الباء عليه فان قيل فلم زيدت الباء عليه قيل لوجهين
احدهما انه لما كان لفظ فعل التعجب لفظ الامر فزادوا الباء فرقاً بين لفظ
الامر الذي للتعجب وبين لفظ الامر الذي لا يراد به التعجب والوجه الثاني
انه لما كان معنى الكلام يا احسن اثبت بزيد ادخلوا الباء لان اثبت تعدى
بجرف المجز فلذلك ادخلوا الباء وقد ذهب بعض النحويين الى ان المجاز
والمجرور في موضع النصب لانه يقدر في النعل ضميراً هو الفاعل كما يقدر
في ما احسن زيداً واذا قدر هاهنا في النعل ضميراً هو الفاعل وقع المجاز
والمجرور في موضع المفعول فكانا في موضع نصب والذي اتفق عليه اكثر
النحويين هو الاول وكان الاول هو الاول لان الكلام اذا كان مستقلاً
بنفسه من غير إضمار كان اول ما يفترق الى إضمار ثم حمل احسن
بزيد على ما احسن زيداً في تقدير الإضمار لا يستقيم لان احسن انما
أضمير فيه لتقدم ما عليه لان ما متبداً واحسن خيره ولا بد فيه من
ضمير يرجع الى المتبداً بخلاف احسن بزيد فإنه لم يتقدمه ما يوجب
تقدير الضمير فبان الفرق بينهما فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السادس عشر

باب عى

ان قال قائل ما عى من الكلام قيل فعل ماض من افعال المقاربة لا يتصرف وقد حكي عن ابن السراج انه حرف وهو قول شاذ لا يعرج عليه والصحيح انه فعل والدليل على ذلك انه يتصل به تاء الضمير والله واولوه نحو عسيت وعسيا وعسوا قال الله تعالى قُلْ عَسَيْتُمْ اِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَلَمَّا دخلته هذه الضائرا كما تدخل على الفعل نحوقت وقاما وقمت دل على انه فعل وكذلك ايضا تلحقه تاء التانيث الساكنة التي تختص بالفعل نحو عست المرأة كما تقول قامت وقعدت فدل على انه فعل فان قيل قلر لا يتصرف قيل لانه اشبه بالحرف لانه لما كان فيه معنى الطمع اشبه لعل ولعل حرف لا يتصرف فكذلك ما اشبهه فان قيل فما اذا تنعل عى قيل ترفع الاسم وتنصب الخبر مثل كان الا ان خبرها لا يكون الا مع الفعل المستقبل نحو عى زيد ان يقوم فان قيل فلم ادخلت في خبره ان قيل لان عى وضعت لمقارنة الاستقبال وان اذا دخلت على الفعل المضارع اخلصته للاستقبال فلما كانت عى موضوعة لمقارنة الاستقبال وان تخص الفعل للاستقبال الزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال ان التي هي علم الاستقبال فان قيل فما الدليل على ان موضع ان وصلتها النصب قيل لان معنى عى زيد ان يقوم قارب زيد القيام والذي يدل على ذلك قولهم . عى القويّر أبوسا . وكان القياس ان يقال عى الغوير ان يأس الا انهم رجعوا الى الاصل المتروك فقالوا . عى الغوير أبوسا فنصبوه بعسى لانهم اجروها مجرى قارب فكانه قيل قارب الغوير أبوسا وهو جمع بأس او بوس فان قيل فلم حذفوا ان في خبرها في بعض اشعارهم قيل انما يحذفونها في بعض اشعارهم لأجل الاضطراب تشبيها لما يكاد

فإن كاد من أفعال المقاربة كما أن عسى من أفعال المقاربة ولهذا الشبه بينهما
 جاز أن يُحمل عليها في حذف أن من خبرها نحو قوله
 عسى الم الذي أصبحت فيه يكون وراه قرع قريب
 وكما أن عسى تشبه بكاد في حذف أن معها فكذلك كاد تشبه بعسى في
 إثباتها معها قال الشاعر . قد كاد من طول اللي أن يمحصا . فأثبت أن
 مع كاد وإن كان الاختيار حذفها حملا على عسى فدل على وجود المشابهة
 بينهما فإن قيل ولم كان الاختيار مع كاد حذف أن وهي كس في المقاربة
 قيل ها وإن اشتركا في الدلالة على المقاربة إلا أن كاد أبلغ في تقريب
 الشيء من الحال وعسى أذهب في الاستقبال إلا ترى أنك لو قلت كاد زيد
 ١٠ يذهب بعد عام لم يجوز لأن كاد توجب أن يكون الفعل شديد القرب من
 الحال ولو قلت عسى الله أن يدخلني الجنة برحمته لكان جائزا وإن لم يكن
 شديد القرب من الحال فلما كانت كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال
 حذف معها أن التي هي علم الاستقبال ولما كانت عسى أذهب في الاستقبال
 أتى معها بأن التي هي علم الاستقبال فإن قيل فما موضع أن مع صلها نحو عسى
 ١٠ أن يخرج زيد قيل موضعها مع صلها الرفع بأنه فاعل كما كان زيد مرفوعا
 بأنه فاعل في نحو عسى زيد أن يخرج فإن قيل فهل يجوز أن تحذف أن
 إذا كانت مع صلها في موضع رفع قيل لا يجوز ذلك لأن من شرط الفاعل
 أن يكون اسما لفظا ومعنى وإذا قلت عسى يخرج زيد فقد جعلت الفعل
 فاعلا والفعل لا يكون فاعلا لأن الفاعل مخبر عنه والإخبار أنها يكون عن
 ٢٠ الاسم لا عن الفعل بل إن جعل زيد في نحو عسى يخرج زيد فاعل عسى
 وجعل يخرج في موضع نصب جازت المسألة لأن المفعول لا يبلغ
 اقتضاء الاسم مبلغ الفاعل إلا ترى أنه قد يقوم مقام المفعول الثاني ما
 ليس باسم نحو ظننت زيدا قام أبوه فقام أبوه جملة فعلية وقد قامت
 مقام المفعول الثاني لظننت وإنما الفاعل فلا يجوز أن يقع قط إلا اسما

لفظا ومعنى كما يتناه فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السابع عشر

باب كان وأخواتها

ان قال قائل اني شيء كان وأخواتها من الكلم قبل افعال وذهب بعض
 المخويين الى انها حروف وليست افعالا لانها لا تتدل على المصدر ولو
 كانت افعالا لكان ينبغي ان تتدل على المصدر ولما كانت لا تتدل على
 المصدر دل على انها حروف والصحيح انها افعال ومذهب الاكثرين
 والدليل على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاول انها تلتحقها تاء الضمير وانسه
 وواو نحوكت وكانا وكانوا كما تقول قتت وقاما وقاموا وما اشبه ذلك
 والوجه الثاني انها تلتحقها تاء التانيث الساكنة نحو كانت المرأة كما تقول
 قامت المرأة وهذه التاء تختص بالافعال والوجه الثالث انها تنصرف نحو
 كان يكون وصار يصير واصبح يصبح وامسى ويمسى وكذلك سائر ما عدا
 ليس وانما لم يدخلها التنصرف لانها اشبهت ما وهي تنفي الحال كما ان ما تنفي
 الحال ولهذا تجري ما مجرى ليس في لغة اهل الحجاز فلما اشبهت ما وهي
 حرف لا يتصرف وجب ان لا يتصرف وانما قولهم انها لا تتدل على المصدر
 ولو كانت افعالا لدلت على المصدر قلنا هذا انما يكون في الافعال الحقيقية
 وهذه الافعال غير حقيقية ولهذا المعنى يسمى افعال العبارة فما ذكرنا يدل
 على انها افعال وما ذكرتموه يدل على انها افعال غير حقيقية فند غلنا
 بمقتضى الدليلين على انهم قد جبروا هذا الكسر والزموها الخبر عوضا عن
 دلالتها على المصدر واذا وجد الخبر يلزم الخبر عوضا عن المصدر كان
 في حكم الموجود الثابت فان قيل فعلى كم تنقسم كان وأخواتها قيل اما
 كان تنقسم على خمسة اوجه الوجه الاول انها تكون ناقصة فتدل على
 الزمان المجرد عن الحدث نحو كان زيد قائما ويلزمها الخبر لما يتنا

والوجه الثاني انها تكون تامة فدل على الزمان والمحدث كغيرها من الافعال الحقيقية ولا تقتصر الى خبر نحو كان زيد وهي بمعنى حدث ووقع قال الله تعالى وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ أَيْ حَدَثٌ وَوَقَعَ وَقَالَ تَعَالَىٰ إِلَّا أَنْ تَكُونَ يَحَارَةً عَنِ تَرَاثِيهِمْ وَقَالَ تَعَالَىٰ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يَضَاعِفُهَا فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قُرْآنٍ بِالرَّفْعِ وَقَالَ تَعَالَىٰ كَيْفَ تُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا أَيْ وَجَدَ وَحَدَّثَ وَصَبًّا مُنْصَوْبٌ عَلَى الْحَالِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَاهُنَا الناقصة لانها لا اختصاص لعيسى في ذلك لان كلا قد كان في المهد صبيا ولا يجب في تكليم من كان فيها مضي في حال الصبي وانما العجب في تكليم من هو موجود في المهد في حال الصبي فدل على انها هاهنا بمعنى وجد وحدث وعلى هذا قولهم انا مذ كنت صديقك قال الشاعر

فَدَىٰ لِيْ ذَهْلٌ بِنَ شَيْبَانٍ نَاقِيٍّ إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْهَبُ
أَيْ حَدَّثَ يَوْمٌ وَقَالَ الْآخَرُ

إِذَا كَانَ الشَّيْءُ فَأَذَرْتُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِيهِ الشَّيْءُ
أَيْ حَدَّثَ الشَّيْءُ وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ أَنْ يَجْعَلَ فِيهَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَالْمَحْدِثُ
فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ خَبَرًا نَحْوُ كَانَ زَيْدٌ قَامَ أَيْ كَانَ الشَّأْنُ وَالْمَحْدِثُ زَيْدٌ
قَامَ قَالَ الشَّاعِرُ

إِذَا مِثْ كَانَ النَّاسُ صَفْنَانِ شَامَتْ وَآخِرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ
أَيْ كَانَ الشَّأْنُ وَالْمَحْدِثُ النَّاسُ صَفْنَانِ وَالْوَجْهُ الرَّابِعُ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةٌ غَيْرُ
حَامِلَةٍ نَحْوُ زَيْدٌ كَانَ قَامَ أَيْ زَيْدٌ قَامَ قَالَ الشَّاعِرُ
سَرَاةً بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَعَالَى عَلَىٰ كَانَ الْمُسَوِّمُ الْإِرَابِ

وَقَالَ الْآخَرُ

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامَ
أَيْ جِيرَانِ كِرَامٍ وَالْوَجْهُ الْخَامِسُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى صَارَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ وَكَانَ
مِنَ الْكَافِرِينَ وَكَانَ مِنَ الْمُفْرَقِينَ أَيْ صَارَ وَعَلَىٰ هَذَا حَمَلُ بَعْضِهِمْ قَوْلَهُ تَعَالَىٰ

كَيْفَ تُنْكَمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَيًّا إِي صَارَ وَقَالَ الشَّاعِرُ
 بَيْهَاءَ قَفِيرٍ وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا يَوْضُهَا
 إِي صَارَتْ فِرَاخًا يَوْضُهَا وَإِنَّمَا مَا صَارَ فَتُسْتَعْمَلُ نَاقِصَةٌ وَتَأْمَةٌ فَأَمَّا النَّاقِصَةُ
 فَتُدَلُّ عَلَى الزَّمَانِ الْمَجْرَدِ عَنِ الْحَدَثِ وَيَنْتَقِرُ إِلَى الْخَبَرِ نَحْوُ صَارَ زَيْدٌ عَلَمَا
 مِثْلَ كَانَتْ إِذَا كَانَتْ نَاقِصَةً وَإِنَّمَا التَّائِمَةُ فَتُدَلُّ عَلَى الزَّمَانِ وَالْحَدَثِ وَلَا
 تَنْتَقِرُ إِلَى الْخَبَرِ نَحْوُ صَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو مِثْلَ كَانَتْ إِذَا كَانَتْ تَأْمَةً وَكَذَلِكَ
 سَائِرُ أَخْوَانِهَا تُسْتَعْمَلُ نَاقِصَةٌ وَتَأْمَةٌ إِلَّا ظَلَّ وَلَيْسَ وَمَا زَالَ وَمَا فَتِي
 فَأَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا نَاقِصَةً فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ عِبِلَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ فِي شَيْئَيْنِ
 قَبِيلَ لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ الْجَمْلِ لَا عَنِ الْمَفْرَدَاتِ فَلَمَّا اقْتَضَتْ شَيْئَيْنِ وَجِبَ
 أَنْ تَعْمَلَ فِيهَا فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ رَفَعْتَ الْأِسْمَ وَنَصَبْتَ الْخَبَرَ قَبِيلَ تَشْبِيهَا ١٠
 بِالْأَفْعَالِ الْحَقِيقَةِ فَرَفَعْتَ الْأِسْمَ تَشْبِيهَا لَهُ بِالْفَاعِلِ وَنَصَبْتَ الْخَبَرَ تَشْبِيهَا
 لَهُ بِالْمَفْعُولِ فَإِنْ قِيلَ فَهَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا عَلَى أَسْمَائِهَا قَبِيلَ نَعْرِ
 يَجُوزُ وَأَنَّهَا جَازٍ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ أَخْبَارُهَا مُشَبَّهَةً بِالْمَفْعُولِ وَأَسْمَاؤها مُشَبَّهَةٌ
 بِالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفَاعِلِ فَكَذَلِكَ مَا كَانَ مُشَبَّهًا بِهِ
 فَإِنْ قِيلَ فَهَلْ يَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا عَلَيْهَا أَنْفُسُهَا قَبِيلَ يَجُوزُ ذَلِكَ فِيمَا
 لَمْ يَكُنْ فِي أَوَّلِهِ مَا نَحْوُ قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ وَأَنَّهَا جَازٍ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مُشَبَّهًا
 بِالْمَفْعُولِ وَالْعَامِلُ فِيهِ مُتَصَرِّفٌ جَازٌ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ كَالْمَفْعُولِ نَحْوُ عَمْرٍو ضَرَبَ
 زَيْدٌ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُ أَسْمَائِهَا عَلَيْهَا أَنْفُسُهَا كَمَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا
 عَلَيْهَا قَبِيلَ أَنَّهَا لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُ أَسْمَائِهَا عَلَيْهَا لِأَنَّ أَسْمَاءَهَا مُشَبَّهَةٌ بِالْفَاعِلِ
 وَالْفَاعِلُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ فَكَذَلِكَ مَا كَانَ مُشَبَّهًا بِهِ وَجَازٌ تَقْدِيمُهُ ١٢
 أَخْبَارُهَا عَلَيْهَا لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِالْمَفْعُولِ وَالْمَفْعُولُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ
 كَمَا يَبَيَّنُ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُ خَبَرِ مَا فِي أَوَّلِهِ مَا عَلَيْهِ قَبِيلَ لِأَنَّ مَا
 فِي أَوَّلِهِ مَا مَاعِدًا مَا دَامَ لِلْنَفِيِّ وَالنَّفْيُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ كَالِاسْتِفْهَامِ فَكَمَا أَنَّ
 الْاسْتِفْهَامَ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَ فِيمَا قَبْلَهُ نَحْوُ عَمْرٍو ضَرَبَ زَيْدٌ فَكَذَلِكَ النَّفْيُ

لا يعمل ما بعد فيما قبله نحو قائما ما زال زيد وقد ذهب بعض القويين
 الى أنه يجوز تقديم خبر ما زال عليها وذلك لأن ما للنفي وزال فيها معنى
 النفي اذا دخل على النفي صار إيجابا صار قولك ما زال زيد قائما بمنزلة كان
 زيد قائما وكما يجوز ان تقول قائما كان زيد فكذلك يجوز ان تقول قائما
 ما زال زيد واجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر ما دام عليها وذلك لأن
 ما فيها مع الفعل بمنزلة المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه فان قيل
 فهل يجوز تقديم خبر ليس عليها قيل اختلف القويون في ذلك فذهب
 الكوفيون الى أنه لا يجوز تقديم خبرها عليها وذهب أكثر البصريين الى
 جوازها لأنه كما جاز تقدم خبرها على اسمها جاز تقدم خبرها عليها نفسها
 ١٠. والاختيار عندي ما ذهب اليه الكوفيون لأن ليس فعل لا يتصرف والفعل
 أنما يتصرف عمله اذا كان متصرفا في نفسه واذا لم يكن متصرفا في نفسه
 لم يتصرف عمله وأما قولهم أنه كما جاز تقدم خبرها على اسمها جاز تقدم
 خبرها عليها ففسد لأن تقدم خبرها على اسمها لا يخرجها عن كونه متأخرا
 عنها وتقدم خبرها عليها بوجوب كونه متقدما عليها وليس من ضرورة ان
 ١١. يعمل الفعل فيما بعد ويجب ان يعمل فيما قبله ثم نقول أنما جاز تقدم
 خبرها على اسمها لأنها اضعف من كان لأنها تتصرف ويجوز تقدم خبرها
 عليها وأقوى من ما لأنها حرف ولا يجوز تقدم خبرها على اسمها فجعل لما
 منزلة بين المتزلزين فلم يميز تقدم خبرها عليها نفسها لتفحص عن درجة
 ٢٠. كان ويجوز تقدم خبرها على اسمها لترتفع عن درجة ما فان قيل لم جاز
 ما كان زيد الآ قائما ولم يميز ما زال زيد الآ قائما قيل لأن الآ اذا
 دخلت في الكلام ابطلت معنى النفي فاذا قلت ما كان زيد الآ قائما كان
 التقدير فيه كان زيد قائما واذا قلت ما زال زيد الآ قائما صار التقدير
 زال زيد قائما وزال لا تستعمل الآ بحرف النفي فلما كان إدخال حرف
 الاستثناء بوجوب إبطال معنى النفي وكان يجوز استعمالها من غير حرف

الفي وزال لا يجوز استعمالها إلا بإدخال حرف النفي جاز ما كان زيد
 ألا قائما ولم يجر ما زال زيد ألا قائما وأما قول الشاعر
 حراسي ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو تزي بها بلكما قفرا
 فالخبر قوله على الخسف وتقديره ما تنفك على الخسف إلا أن تناخ ان
 نزي بها بلدا قفرا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن عشر

باب ما

ان قال قائل لم علمت ما في لغة اهل الحجاز فرفعت الاسم ونصبت الخبر
 قيل لأن ما اشبهت ليس ووجه الشبه بينهما من وجهين احدهما ان ما
 تنفي الحال كما ان ليس تنفي الحال والوجه الثاني ان ما تدخل على المبتدأ
 والخبر كما ان ليس تدخل على المبتدأ والخبر ويقوي هذه المشابهة بينهما
 دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس فإذا ثبت انها اشبهت
 ليس فوجب ان تعمل عليها فترفع الاسم وتنصب الخبر وهي لغة القرآن
 قال الله تعالى مَا هَذَا بَقَرًا وذهب الكوفيون الى ان الخبر منصوب^{١٠}
 بحذف حرف الجر وهنا فاسد لأن حذف حرف الجر لا يوجب النصب
 لأنه لو كان حذف حرف الجر يوجب النصب لكان ينبغي ان يكون ذلك
 في كل موضع ولا خلاف ان كثيرا من الاسماء بحذف منها حرف الجر ولا
 ينصب بحذفه كقوله تعالى وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ولو حذف
 حرف الجر لكان وَكَفَى اللَّهُ وَلِيًّا وَكَفَى اللَّهُ شَهِيدًا بالرفع كقول الشاعر^{٢٠}
 عُمَيْرٌ وَدَجِجٌ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَدِيًّا كَفَى السَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلرَّهْ نَاهِيًّا
 وكذلك قولهم بحسبك زيد وما جاءني من احد ولو حذف حرف الجر
 لقلت بحسبك زيد وما جاءني احد بالرفع فدل على ان حذف حرف
 الجر لا يوجب النصب فان قيل لم لم تعمل على لغة بني عيم قيل لأن

الحرف أنها يعمل اذا كان مختصاً بالاسم كحرف الجر أو بالفعل كحرف
 المجرم وإذا كانت يدخل على الاسم والفعل لم يعمل كحرف العطف وما
 تدخل على الاسم والفعل الا ترى أنك تقول ما زيد قائم وما يقوم زيد
 فتدخل عليها فلما كانت غير مختصة وجب ان تكون غير عاملة فان قيل
 فلم دخلت الباء في خبرها نحو ما زيد بقام قيل لوجهين احدهما انها
 أدخلت توكيداً للنفي والثاني ان يقدر أنها جواب لمن قال إن زيدا
 لقائم فأدخلت الباء في خبرها لتكون بإزاء اللام في خبر إن فان قيل
 فلم يطل عملها في لغة اهل الحجاز اذا فصلت بين اسمها وخبرها بالأ فويل
 لأن ما أتت عملت لأنها اشبهت ليس من جهة المعنى وهو النفي والآ تبطل
 معنى النفي فتقول المشابهة وإذا زالت المشابهة وجب ان لا تعمل
 فان قيل فلماذا بطل عملها ايضا اذا فصلت بينها وبين اسمها وخبرها
 بأن المخفية قيل لأن ما ضعيفة في العمل لأنها أتت عملت لأنها اشبهت
 فعلا لا يتصرف شبا ضعيفا من جهة المعنى فلما كان عملها ضعيفا بطل
 عملها مع الفصل ولهذا المعنى يبطل عملها ايضا اذا تقدم الخبر على الاسم
 نحو ما قام زيد لضعفها في العمل فالزمت طريقة واحدة وأما قول الشاعر
 فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش واذ ما مثلهم ينشرو
 فمن الغويين من قال هو منصوب على الحال لأن التقدير فيه واذ ما
 بشر مثلهم فلما تقدم مثلهم الذي هو صفة التكرة انتصب على الحال لأن صفة
 التكرة اذا تقدمت انتصب على الحال كقول الشاعر
 لعمرة موحشاً طلل يلوح كأنه خيل
 التقدير فيه طلل موحش وكقول الآخر . والصالحات عليها مقلق باب .
 والتقدير فيه باب مقلق إلا أنه لما تقدم الصفة على التكرة نصبت على الحال
 ومنهم من قال هو منصوب على الظرف لأن قوله ما مثلهم بشر في معنى
 فوقهم ومنهم من حمله على الغلط لأن هذا البيت للرزق وكان تيمناً وليس

من لفظه إعمال ما سيؤي تقدم الخبر أو تأخر فلما استعمل لغة غيره غلط فظن أنها تعمل مع تقدم الخبر كما تعمل مع تأخره فلم يكن في ذلك حجة ومنهم من قال أنها لغة لبعض العرب وهي لغة قليلة لا يعتد بها فاعرف نصب إن شاء الله تعالى

الباب التاسع عشر

باب إن وأخواتها

إن قال قائل لم اعلمت هذه الحرف قيل لأنها اشبهت الفعل ووجه الشبه بينهما من خمسة اوجه الوجه الاول أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح والوجه الثاني أنها على ثلاثة احرف كما أن الفعل على ثلاثة احرف والوجه الثالث أنها تلزم الاسماء كما أن الفعل يلزم الاسماء والوجه الرابع أنها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو انني وكأني ولكنني والوجه الخامس أن فيها معاني الافعال فعني إن وأن حقت ومعني كأن شئت ومعني لكن استدركت ومعني ليت تمنيت ومعني لعل ترجوت فلما اشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الالوجه الخمسة وجب ان تعمل على وانما عملت في شيئين لانها عبارة عن الجميل لا عن المفردات كما يتأ في كان فان قيل فلم نصبت الاسم ورفعت الخبر قيل لانها اشبهت الفعل وهو يرفع وينصب شئت فنصبت الاسم تشبيها بالمفعول ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل فان قيل فلم وجب تقدم المنصوب على المرفوع قيل لوجهين احدهما ان هذه الحروف تشبه الفعل لفظا ومعنى فلو تقدم المرفوع على المنصوب لم يعلم هل هي حروف او افعال فان قيل الافعال تنصرف والمحروف لا تنصرف قيل عدم التنصرف لا يدل على انها حروف لانه قد يوجد افعال لا تنصرف وهي نم ويش وعسى وليس وفعل التمجيب وجبنا فلما كان ذلك يؤدي الى الالتباس

بالافعال وجب تقدم المنصوب على المرفوع رفعا لهذا الالتباس والوجه
 الثاني ان هذه الحروف لما اشبهت الفعل الحقيقي لفظا ومعنى حُمِلت عليه
 في العمل فكانت رفعا عليه في العمل وتقدم المنصوب على المرفوع فرع
 فالزموال الفرع الفرع وتخرج على هذا ما فانها ما اشبهت الفعل من جهة
 اللفظ وانما اشبهته من جهة المعنى ثم الفعل الذي اشبهته ليس فعلا حقيقيا
 وفي فعليته خلاف بخلاف هذه الحروف فانها اشبهت الفعل الحقيقي من
 جهة اللفظ والمعنى من الخمسة الالوه التي يتأها فبان الفرق بينهما وقد
 ذهب الكوفون الى ان إن واخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر وانما
 الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها لانها فرع على الفعل في العمل
 ١٠ فلان عمل عمله لان الفرع ابدا اضعف من الاصل فينبغي ان لا تعمل في
 الخبر وهذا ليس بصحيح لان كونه فرعا على الفعل في العمل لا يوجب ان
 لا يعمل عمله فان اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ويعمل عمله على
 آنا قد علمنا يقتضى كونه فرعا فانما أزمناه طريقة واحدة وارجبنا فيه تقدم
 المنصوب على المرفوع ولم يجوز في الوجهين كما جاز ذلك مع الفعل
 ١٠ لئلا يجري مجرى الاصل فلما اوجبنا فيه تقدم المنصوب على المرفوع بان
 ضعف هذه الحروف عن رتبة الفعل وانحطاطها عن رتبة الفعل فوقع الفرق
 بين الفرع والاصل ثم لو كان الامر كما زعموا وأنه باق على رفعه لكان
 الاسم المبتدأ اولي بذلك فلما وجب نصب المبتدأ بها وجب رفع الخبر بها
 لانه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسماء النصب ولا يعمل الرفع
 ٢٠ فما ذهبوا اليه يؤدى الى ترك القياس ومخالفة الاصول لغير فائدة وذلك لا
 يجوز فان قيل فلم جاز العطف على موضع إن وليكن دون سائر اخواتها
 قسيل لانها لم يغيرا معنى الابتداء بخلاف سائر الحروف لانها غيرت
 معنى الابتداء لان كان افادت معنى التشبيه وليت افادت معنى التبعي
 ولعل معنى الترجي فان قيل فهل يجوز العطف على الموضع قبل ذكر

المخبر قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب اهل البصرة الى انه لا
 يجوز ذلك على الإطلاق وذلك لانك اذا قلت إنك وزيد قائمان وجب
 ان يكون مرفوعا بالابتداء ووجب ان يكون عاملا في خبر زيد وتكون
 إن عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا معا وذلك لا يجوز وإنما الكوفيون
 فاختلوا في ذلك فذهب الكسائي الى انه يجوز ذلك على الإطلاق سواء
 نيتين فيه عمل ان او لم يتبين نحو ان زيدا وعمرو قائمان وانك وبكر
 مطلقان وذهب الفرّاء الى انه لا يجوز ذلك الا فيها لم يتبين فيه عمل ان
 واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصّابّون
 والنصارى فعتطف الصّابّين على موضع ان قبل تمام الخبر وهو قوله من
 آمن بالله واليوم الآخر وما حكي عن بعض العرب انه قال انك وزيد
 ذاهبان وقد ذكره سيبويه في الكتاب والصحيح ما ذهب اليه البصريون
 وما استدلوا به الكوفيون فلا حجة لهم فيه وإنما قوله تعالى ان الذين
 آمنوا والذين هادوا والصّابّون فلا حجة لهم فيه من وجهين احدهما انا
 نقول في الآية تقدم وتأخير والتقدير فيه ان الذين آمنوا والذين هادوا
 من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصّابّون
 والنصارى كذلك والوجه الثاني ان يجعل قوله من آمن بالله واليوم
 الآخر خبر الصّابّين والنصارى ونصير للذين آمنوا والذين هادوا مثل
 الذي اظهرت للصّابّين والنصارى الا ترى انك تقول زيد وعمرو قائمان
 فيجعل قائما خبرا لعمرو ونصير لزيد خبرا آخر مثل الذي اظهرت
 لعمرو وان شئت جعلته خبرا لزيد واضمرت لعمرو خبرا كما

قال الشاعر

ولا فأعلم أنا وأنتم بقاء ما بقينا في شقاق

وان شئت جعلت قوله بقاء خبرا للثاني واضمرت للاول خبرا وان
 شئت جعلته خبرا للاول واضمرت للثاني خبرا على ما بينا وإنما قول

بعض العرب إنك وزيد ذاهبان فقد ذكره سيبويه أنه غلط من
بعض العرب وجعله بمتلة قول الشاعر
يبدأ لي أني لست مدرك ما مضى ولا ساقبي شيئا اذا كان جائيا
فقال ساقبي بالجر على العطف وإن كان المعطوف عليه منصوبا بالتوهم
حرف الجر فيه وكذلك قول الآخر

مشائم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبي الآيين غرابها
فقال ناعبي بالجر بالعطف على مصلحين لأنه توهم أن الباء في مصلحين
موجودة ثم عطف عليه مجرورا وإن كان منصوبا ولا خلاف أن هذا
نادر ولا يقاس عليه فكذلك هاهنا فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى

الباب العشرون

باب ظننت واخواته

إن قال قائل على كم ضربا تستعمل هذه الأفعال قيل أما ظننت
فتستعمل على ثلاثة أوجه أحدها بمعنى الظن وهو ترجيح أحد الاحتمالين
على الآخر والثاني بمعنى اليقين قال الله سبحانه وتعالى الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ
مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ وقال الله تعالى قَظَنُوا أَنَّهُمْ مُوَاعِقُهَا
وقال الشاعر

فقلت لهم قظنوا بألني مدحج سرانهم في الفارسي المسرد
وهذان يتمدان إلى مفعولين والثالث بمعنى التهمة كقوله وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ
يَظُنِّينَ فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قِرَاءِ بِالظَّاهِ أَيِ بَيِّنَةٍ وهذا يتعدى إلى مفعول واحد
وأما خلت وحسبت فتستعملان بمعنى الظن وأما زعمت فتستعمل في
القول عن غير صحة قال الله تعالى زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا وأما
علمت فتستعمل على أصلها فتتعدى إلى مفعولين وتستعمل بمعنى عرفت
فتتعدى إلى مفعول واحد قال الله تعالى لَا تَعْلَمُهُمْ تَحْنُ تَعْلَمُهُمْ وَأَمَا رَأَيْتَ

فتكون من رؤية القلب فتعدي الى مفعولين نحو رايت الله غالبا وتكون
من رؤية البصر فتعدي الى مفعول واحد نحو رايت زيدا اي ابصرت
زيدا ولما وجدت فتكون بمعنى علت فتعدي الى مفعولين نحو وجدت
زيدا عالما وتكون بمعنى اصبحت فتعدي الى مفعول واحد نحو وجدت
الضالة وجدانا وقد تكون لازمة في نحو قولم وجدت في المحزن وجدنا
ووجدت في المال وجدنا ووجدت في الغضب موجدة وحكي بعضهم
وجدانا قال الشاعر

كلانا ردّ صاحبه بغير ظ على حق ووجدان شديد

فان قيل لم اُعلت هذه الافعال وليست مؤثرة في المفعول قسيل لان
هذه الافعال وان لم تكن مؤثرة الا ان لها تعلقا بما عملت فيه الا ترى ان
قولك ظننت يدل على الظن والظن يتعلق بمظنون وكذلك سائرهما ثم
ليس التأثير شرطا في عمل الفعل وانما شرط عمله ان يكون له تعلق
بالمفعول فاذا تعلق بالمفعول تعدى اليه سواء كان مؤثرا او لم يكن مؤثرا
الا ترى انك تقول ذكرت زيدا فيتعدي الى زيد وان لم يكن مؤثرا فيه
الا انه لما كان له به تعلق عمل لآن ذكرت تدل على الذكر والذكر لا
بد له من مذكور فيتعدي اليه فكذلك هاهنا فان قيل فلم تعدت الى
مفعولين قسيل لانها لما كانت تدخل على المبتدأ والمخبر بعد استغنائهما
بالفاعل وكل واحد من المبتدأ والمخبر لا بد له من الآخر وجب ان
يتعدى اليهما فان قيل فهل يجوز الاقتصار فيها على الفعل والفاعل قسيل
اختلف النحويون في ذلك فذهب البعض الى انه يجوز واستدل عليه
بالمثل السائر وهو قولم من يسع يحل فاقصر على يحل وفيه ضمير الفاعل
وذهب بعضهم الى انه لا يجوز واستدل على ذلك من وجهين احدهما ان
هذه الافعال نجاب بما يجاب به القسم كقوله تعالى وظننا ما لهم من محيص
فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون القسم عليه فكذلك لا يجوز

الاقتصار على هذه الافعال مع فاعليها دون مفعوليها والثاني انما نعلم
 ان العاقل لا يخلو من ظن او علم او شك فاذا قلت ظننت او علمت
 او حسبت لم تكن فيه فائدة لانه لا يخلو عن ذلك فان قيل فهل يجوز
 الاقتصار على احد المفعولين قيل لا يجوز لان هذه الافعال داخلة على المبتدا
 والخبر وكما ان المبتدا لا يبدل من الخبر والخبر لا يبدل من المبتدا فكذلك
 لا يبدل لاحد المفعولين من الآخر فان قيل فلم وجب افعال هذه الافعال
 اذا تقدمت وجاز الفاؤها اذا توسطت وتأخرت قيل انما وجب
 افعالها اذا تقدمت لوجهين احدهما انها اذا تقدمت فقد وقعت في اعلى
 مراتبها فوجب افعالها ولم يجر الفاؤها والثاني انها اذا تقدمت دل ذلك
 على قوة العناية والفاؤها يدل على اطراحها وقلة الاهتمام بها فلذلك
 لم يجر الفاؤها مع التقديم لان الشيء لا يكون معنيا به مطرعا وانما اذا
 توسطت او تأخرت فانها جاز الفاؤها لان هذه الافعال لما كانت
 ضعيفة في العمل وقد مر صدر الكلام على اليقين لم يغير الكلام عما
 اعتمد عليه وجعلت في نعلها بما قبلها بمنزلة الظرف فاذا قال زيد
 منطلق ظننت فكأنه قال زيد منطلق في ظني وكما ان قولك في ظني لا
 يعمل فيما قبله فكذلك ما نزل بمنزلة وانما من افعالها اذا تأخرت فعملها
 متقدمة في التدبير وإن كانت متأخرة في اللفظ مجازا وتوسعا غير ان
 الاعمال مع التوسط احسن من الاعمال مع التأخر وذلك لانها اذا
 توسطت كانت متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه لانها متأخرة عن
 احد الجزئين متقدمة على الآخر ولا يتم احد الجزئين الا بصاحبه
 فكانت متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه فحسن افعالها كما حسن
 الفاؤها واذا تأخرت عن الجزئين جميعا كانت متأخرة من كل
 وجه فكان الفاؤها احسن من افعالها لتأخرها وضعف عملها فاعرفه
 بحسب ان شاء الله تعالى

الباب الحادي والعشرون

باب الإغراء

ان قال قائل لم أقيم بعض الظروف والمحروف مقام الفعل قيل طلبا للتخفيف لأن الاسماء والمحروف اخفت من الأفعال واستعملوها بدلا عنها . طلبا للتخفيف فان قيل فلم كثر في عليك وعدك ودونك خاصة قيل لأن الفعل انما يضر اذا كان عليه دليل من مشاهدة حال او غير ذلك فلما كانت على للاستعلاء والمستعلى يشاهد من تحته وعند المخضرة ومن بحضرتك تشاهد ودون للقرب ومن بقرتك تشاهد وصار هذا بمنزلة مشاهدة حال تدلّ عليه فلما أقيمت مقام الفعل فان قيل فلم يخص به ١٠ مخاطب دون الغائب والمتكلم قيل لأن المخاطب يقع الامر له بالفعل من غير لام الامر نحو قم واذهب فلا ينتقل الى لام الامر وأما الغائب والمتكلم فلا يقع الامر لهما الا باللام نحو ليتم زيد ولأتم معه فينتقل الى لام الامر فلما اقاموها مقام الفعل كرهوا ان يستعملوها للغائب والمتكلم لانها ١٥ تصوير قائمة مقام شيئين اللام والفعل ولم يكرهوا ذلك في مخاطب لانها تقوم مقام شيء واحد وهو الفعل وأما قوله عليه السلام ومن لم يستطع منك الباء فعليه الصوم فإنه له وجاء فاتها جاء لأن من كان بحضرته يستدلّ بأمره للغائب على أنه داخل في حكمه وأما قول بعض العرب عليه رجلا ليسني فلا يقاس عليه لأنه كالمثل فان قيل فهل يجوز تقديم معبول ٢٠ هذه الكلم عليها او لا قيل اختلف المعنويون في ذلك فذهب البصريون الى أنه لا يجوز تقديم معبولا عليها لانها فرع على الفعل في العمل فينبغي ان لا تصرف تصرفه وأما الكوفيون فذهبوا الى جواز تقديم معبولا عليها واستدلوا على ذلك بقوله تعالى كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ فنصب كتاب الله بعلينكم واستدلوا ايضا بقول الشاعر

بأيتها الماتح دلوي دونكا
بأيتها الماتح دلوي دونكا
بأيتها الماتح دلوي دونكا
بأيتها الماتح دلوي دونكا

والتقدير دونك دلوي فدلوي في موضع نصب بدونك فدل على
جواز تقدم معبوما عليها والصحيح ما ذهب اليه البصريون وأما ما
استدل به الكوفيون فلا حجة لم فيه لأن قوله تعالى كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ
ليس هو منصوبا بعلينكم وإنما هو منصوب على المصدر بفعل مقدر
وأنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من قوله تعالى
حَرَمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْثَانِكُمْ وَمِثْلَهُنَّ وَلَيَاكُنَّ مِنَ الْآيَةِ لَأَنَّ فِي ذَلِكَ دلالة
على أَنَّ ذلك مكتوب عليهم فنصب كتاب الله على المصدر كقوله تعالى
وَتَرَى الْجِبَالَ تَحِيَّاتٍ تَهْنِئَةً وَفِي تَرْمِزٍ مَرَّاسٍ صَنَعَ اللَّهُ فَصَبَّ صَنَعَ
الله على المصدر بفعل مقدر دل عليه ما قبله قال الشاعر

وَدَأْبْتُ أَنْ إِنْ بَنَيْتُ الظِّلَّ بَعْدَمَا تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الْآلِ يَصْخُ
وَرَجِيفُ الْمَطَايَا ثُمَّ قُلْتُ لَصَبِي وَلَمْ يَتَزَلَّوْا أَبْرَدْتُمْ فَتَرَوْحُوا
فنصب وجيف بفعل دل عليه ما تقدم وأما البيت الذي انشده فلا حجة لم
فيه من وجهين أحدهما أَنَّ قوله دلوي دونكا في موضع رفع لأنه خبر مبتدأ
مقدر والتقدير فيه هذا دلوي دونكا والثاني أَنَّا نُسَلِّمُ أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ
لَكِنْ بِإِضَارِ فَعْلٍ وَالتَّحْدِيدُ فِيهِ خُذْ دَلْوِي دُونَكَ وَدُونَكَ تَقْسِيرُ لِذَلِكَ
فَاعْرِفْهُ نَصَبٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

الباب الثاني والعشرون

باب التحذير

٢٠

أَنْ قَالَ قَائِلٌ مَا وَجْهُ التَّكْرِيرِ إِذَا أَرَادُوا التَّحْذِيرَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمُ الْإِسْدُ
الْإِسْدُ قَبْلَ لَانْتَهُمُ أَرَادُوا أَنْ يَحْطُوا أَحَدَ الْأَسْمِينَ قَائِمًا مَقَامَ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ
إِحْدَرْتُ وَلِهَذَا إِذَا كَرَّرُوا لَمْ يَجِزْ إظهار الفعل وإذا حذفوا أَحَدَ الْأَسْمِينَ
جَازَ إظهار الفعل فدلَّ عَلَى أَنَّ أَحَدَ الْأَسْمِينَ قَائِمٌ مَقَامَ الْفِعْلِ فَإِنْ قِيلَ

فأَيُّ الاسمين أولى بأن يقوم مقام الفعل قيل أولى الاسمين بأن يقوم
مقام الفعل هو الأول لأن الفعل يجب أن يكون مقدماً على الاسم الثاني
لأنه مفعول فبذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل ينبغي أن يكون مقدماً
فان قيل فلم انتصب قولهم إِيَّاكَ والشرَّ قيل لأن التقدير فيه إِيَّاكَ احذَر
فإِيَّاكَ منصوب باحذر والشرَّ معطوف عليه وقيل اصله احذر إِيَّاكَ من
الشرِّ فوضع الحجاز والمجرور نصب فلما حذف حرف الحجاز صار النصب فيما
بعده فان قيل فلم قدروا الفعل بعد إِيَّاكَ ولم يقتدروا قبله قيل لأن
إِيَّاكَ ضمير المنصوب المتصل ولا يجوز أن يقع الفعل قبله لأنك لو أتيت
به قبله لم يجز أن تأتي به بلفظه لأنك تقدر على ضمير المنصوب المتصل
وهو الكاف الا ترى أنك لو قلت ضربت إِيَّاكَ لم يجز لأنك تقدر
على أن تقول ضربتك فإِذَا قول الشاعر . اليك حتى بلغت إِيَّاكَ
فشأذ لا يناس عليه فان قيل فلم يستعملوا لفظ الفعل مع إِيَّاكَ كما
يستعملوه مع غيره قيل أنها خصت إِيَّاكَ بهذه لأنها لا تكون الا في
موضع نصب لأنها ضمير المنصوب المتصل فصارت بنية لفظه تدل على
كونه مفعولاً فلم يستعملوا معه لفظ الفعل بخلاف غيره من الاسماء فإنه
يجوز أن يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً اذ ليس في بنية لفظه ما يدل
على كونه مفعولاً فاستعملوا معه لفظ الفعل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والعشرون

باب المصدر

ان قال قائل لم كان المصدر منصوباً قيل لوقوع الفعل عليه وهو
المفعول المطلق فان قيل هل الفعل مشتق من المصدر او المصدر
مشتق من الفعل قيل اختلف اللغويون في ذلك فذهب البصريون الى
أن الفعل مشتق من المصدر واستدلوا على ذلك من سبعة اوجه الوجه

الأول أنه يسمى مصدرا والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الأبل فلما
 سمي مصدرا دل على أنه قد صدر عنه الفعل والوجه الثاني أن المصدر
 يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين فكما أن المطلق أصل
 للتقيّد فكذلك المصدر أصل للفعل والوجه الثالث أن الفعل يدل على
 شيئين والمصدر يدل على شيء واحد قبل الاثنين فكذلك يجب أن يكون
 المصدر قبل الفعل والوجه الرابع أن المصدر اسم وهو يستغني عن الفعل
 والفعل لا بد له من الاسم وما يكون مفتقرا إلى غيره ولا يقوم بنفسه
 أولى بأن يكون فرعاً مما لا يكون مفتقراً إلى غيره والوجه الخامس أن
 المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من
 الحدث والزمان ومعنى ثالث كما دلّت أسماء الفاعلين والمنعولين على الحدث
 وعلى ذات الفاعل والمنعول به فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس
 مشتقاً من الفعل والوجه السادس أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل
 لوجب أن يجري على سنن واحد ولم يختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين
 والمنعولين فلما اختلف المصدر اختلف سائر الاجناس دل على
 أن الفعل مشتق منه والوجه السابع أن الفعل يفتضح المصدر والمصدر
 لا يفتضح الفعل ألا ترى أن ضرب يدل على ما يدل عليه الضرب
 والضرب لا يدل على ما يدل عليه ضرب وإذا كان كذلك دل على أن
 المصدر أصل والفعل فرع عليه وصار هنا كما نقول في الأولى المصوغة
 من النضة فإنها فرع عليها ومأخوذة منها وفيها زيادة ليست في النضة
 فدل على أن الفعل مأخوذ من المصدر كما كانت الأولى مأخوذة من
 النضة وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن المصدر مأخوذ من الفعل واستدلوا
 على ذلك من ثلاثة أوجه الوجه الأول أن المصدر يعتل لا احتلال الفعل
 ويصح لصحته نقول تمت قياماً فيعتل المصدر لا احتلال الفعل ونقول قاوم
 قواماً فيصح المصدر لصحة الفعل فدل على أنه فرع عليه والوجه الثاني أن

الفعل يعمل في المصدر ولا شك أن رتبة العامل قبل رتبة المفعول
 والوجه الثالث أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ولا شك أن رتبة المؤكد
 قبل رتبة المؤكد فدل على أن المصدر مأخوذ من الفعل والصحيح ما
 ذهب إليه البصريون وأما ما استدلل به الكوفيون ففسد أما قولهم أنه
 يصح لصحة الفعل ويعتدل لاعتلاله فنقول إنما صح لصحته واعتدل لاعتلاله .
 طلباً للتشاكل يجري الباب على سنن واحد لثلاث تختلف طرق تصاريف
 الكلمة وهذا لا يدل على الأصل والفرع الا ترى أنهم قالوا يعدد والأصل
 يوعدهم فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وقالوا أعد ونعد ونعد
 فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملاً على يعدد أثلاً تختلف طرق
 تصاريف الكلمة وكذلك قالوا أكرم والأصل فيه أأكرم إلا أنهم حذفوا .
 إحدى الهزتين استغفالاً لاجتماعهما ثم قالوا يكرم وتكرم وتكرم فحذفوا
 الهزتين وإن لم يجمع هزتان حملاً على أكرم يجري الباب على سنن واحد
 وكذلك هاهنا وأما قولهم أن الفعل يعمل في المصدر فنقول هذا لا يدل
 على أنه أصل له فإننا أجمعنا على أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال
 ولا شك أن الحروف ليست أصلاً للأسماء والأفعال فكذلك هاهنا وأما ١٠
 قولهم أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل فنقول هذا لا يدل على أنه فرع
 عليه الا ترى أنك تقول جاني زيد ورأيت زيداً زيداً ولا يدل
 هذا على أن زيداً الثاني فرع على الأول فكذلك هاهنا وقد بينا هذا
 مستوفى في المسائل الخلافية فإن قيل فلم كان قولهم سرت أشد السير
 منصوباً على المصدر قيل لأن الفعل لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه .
 وقد أضيف إلى المصدر الذي هو السير فلما أضيف إلى المصدر كان
 مصدراً فانتصب انتصاب المصادر كلها فإن قيل فعلى ماذا ينتصب
 قولهم قد الترفصاً ونحوه قيل ينتصب على المصدر بالفعل الذي هو
 قبله لأن الترفصاً لما كانت نوطاً من التعود والفعل الذي هو قد

يتعدى الى جنس القعود الذي يشتمل على القرفصاء وغيرها تعدى الى القرفصاء الذي هو نوع منه لانه اذا عمل في الجنس عمل في النوع اذ كان داخلا تحته هنا مذهب سيبويه وذهب ابو بكر ابن السراج الى انه صفة لمصدر محذوف والتقدير فيه تعدد القرفصاء الا انه حذف الموصوف واقام الصفة مقامه والذي عليه الاكثرون مذهب سيبويه لانه لا يفتقر الى تقدير موصوف وما ذهب اليه ابن السراج يفتقر الى تقدير موصوف وما لا يفتقر الى تقدير موصوف اولى بما يفتقر الى تقدير موصوف فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والعشرون

باب المفعول فيه

ان قال قائل ما المفعول فيه قيل هو الظرف وهو كل اسم من اسماء المكان او الزمان يراد فيه معنى في ذلك نحو صمت اليوم وقت الليلة وجلست مكانك والتقدير فيه صمت في اليوم وقت في الليلة وجلست في مكانك وما اشبه ذلك فان قيل فلم سمي ظرفا قيل لانه لما كان محلا للافعال سمي ظرفا تنسيها بالاولا في التي تحل الاشياء فيها ولهذا سمي الكوثرية الظروف محال للحوادث فيها فان قيل فلم لم يسموا الظروف لتضمنها معنى الحرف قيل لان الظروف وإن نابت عن الحرف الا انها لم تتضمن معناه والذي يدل على ذلك انه يجوز اظهاره مع لفظها ولو كانت متضمنة للحرف لم يجوز اظهاره الا ترى ان متى وأين وكيف لما تضمنت معنى هزة الاستفهام لم يجوز اظهار الهزة معها فلما جاز اظهارها هنا دل على انها لم تتضمن معناه واذا لم تتضمن معناه وجب ان تكون مفعولة على اصلها فان قيل فلم تعدى الفعل اللازم الى جميع ظروف الزمان ولم يتعد الى جميع ظروف المكان قيل لان الفعل يدل على جميع ظروف

الزمان بصيغته كما يدلّ على جميع ضروب المصادر وكما أنّ الفعل
يتعدّى الى جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدّى الى جميع ظروف
الزمان وأما ظروف المكان فلم يدلّ عليها الفعل بصيغته الا ترى أنّك
اذا قلت ضرب او سيضرب لم يدلّ على مكان دون مكان كما يكون فيها
دلالة على زمان دون زمان فلما لم يدلّ الفعل على ظروف المكان بصيغته .
صار الفعل اللازم منه بمنزلة من زيد وعمرو وكما أنّ الفعل اللازم لا
يتعدّى بنفسه الى زيد وعمرو فكذلك لا يتعدّى الى ظروف المكان
فان قيل فلم تعدّى الى الجهات الست ونحوها من ظروف المكان قيل
لانها اشبهت ظروف الزمان من وجهين احدهما انها مبهمة غير محدودة
الا ترى أنّك اذا قلت تحلّف زيد كان غير محدود وكان هذا اللفظ
مشتبها على جميع ما يقابل ظهره الى ان تنقطع الارض كما أنّك اذا قلت
أمام زيد كان ايضا غير محدود وكان هذا اللفظ مشتبها على جميع ما
يقابل وجهه الى ان تنقطع الارض كما أنّك اذا قلت قام دلّ على كلّ
زمان ماض من أوّل ما خلق الله الدنيا الى وقت حديثك واذا قلت يقوم
دلّ على كلّ زمان مستقبل والوجه الثاني أنّ هذه الظروف لا تقدر على
وجه واحد لانّ فوقا يصير تحنا وتحنا يصير فوقا كما أنّ الزمان المستقبل
يصير حاضرا والحاضر يصير ماضيا فلما اشبهت ظروف الزمان تعدّى
الفعل اليها كما يتعدّى الى ظروف الزمان فان قيل فكيف قالوا زيد متي
معقّد الإزار ومقعد القابلة ومناط الثريا وما خطأت جانبي أنّها يعني
الخطين الذين يكتنفان أنف الظبية وهي كلّها مخطوطة قيل الاصل فيها
كلّها ان تستعمل بحروف الجبر الا أنّهم حذفوا حرف الجبر في هذه المواضع
اتساعا كقول الشاعر

فَلَا يَنْبَغُ قَنَا وَعَوَارِضَا وَلَا قَيْنَ الْخَيْلِ لَابَةَ صَرَعَدِ
وقال الآخر

لَدَنَ بِهِزَ الْكَفْتِ يَعْمَلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَمَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ
 اراد في الطريق ومن حَقَّقَهَا أَنْ يُحْفَظَ وَلَا يُقَاسَ عَلَيْهَا فَأَمَّا قَوْلُهُ دَخَلْتُ
 الْبَيْتَ فَذَهَبَ أَبُو عَمْرِو الْحَجَرِيُّ إِلَى أَنْ دَخَلْتُ فَعَلَ مُتَعَدِّيًا إِلَى الْبَيْتِ
 فَتَنَصَّبَهُ كَقَوْلِكَ بَنَيْتَ الْبَيْتَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَذَهَبَ الْكَثِيرُونَ إِلَى أَنْ
 دَخَلْتُ فَعَلَ لَازِمٌ وَقَدْ كَانَ الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَسْتَعْمَلَ مَعَ حَرْفِ الْحِجْرِ إِلَّا
 أَنَّهُ حُذِفَ حَرْفُ الْحِجْرِ اتِّسَاعًا عَلَى مَا بَيْنَنَا وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَالَّذِي يَدُلُّ
 عَلَى أَنْ دَخَلْتُ فَعَلَ لَازِمٌ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ مَصْدَرَهُ عَلَى فِعُولٍ وَهُوَ
 مِنْ مَصَادِرِ الْأَفْعَالِ اللَّازِمَةِ كَقَعْدَ قَعُودًا وَجَلَسَ جُلُوسًا وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ
 وَالثَّانِي نَظِيرُهُ فَعَلَ لَازِمٌ وَهُوَ غَرَّتْ وَتَقَبَّضَ فَعَلَ لَازِمٌ وَهُوَ خَرَجَتْ
 ١. فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ لِإِزْمًا حَمَلًا عَلَى نَظِيرِهِ وَتَقَبُّضُهُ فَاعْرِفَهُ نَصَبَ أَنْ
 شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

الباب الخامس والعشرون

باب المفعول معه

١. أَنْ قَالَ قَائِلُ مَا الْعَامِلُ لِلنَّصَبِ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ قَسِيلٌ اخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ
 فِي ذَلِكَ فَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ هُوَ الْفِعْلُ وَذَلِكَ لِأَنَّ
 الْأَصْلَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ أَيَّ مَعَ الْخَشَبَةِ إِلَّا أَنَّهُمْ أَقَامُوا
 الْوَاوَ مَقَامَ مَعَ تَوْسَعًا فِي كَلَامِهِمْ فَقَوِيَ الْفِعْلُ بِالْوَاوِ فَتَعَدَّى إِلَى الْأَسْمِ
 فَتَنَصَّبَهُ كَمَا قَوِيَ بِالْهَزَةِ فِي قَوْلِكَ أَخْرَجْتَ زَيْدًا وَنَظِيرَ هَذَا نَصَبُ الْأَسْمِ
 ٢. فِي بَابِ الْأِسْتِثْنَاءِ بِالْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ بِتَقْوِيَةِ إِلَّا نَحْوَ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا فَكَذَلِكَ
 هَاهُنَا الْمَفْعُولُ مَعَهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ بِتَقْوِيَةِ الْوَاوِ وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ
 إِلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْخِلَافِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ اسْتَوَى
 الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ لَا يَحْسُنُ تَكَرُّارُ الْفِعْلِ فَيَقَالُ اسْتَوَى الْمَاءُ وَاسْتَوَتْ الْخَشَبَةُ
 لِأَنَّ الْخَشَبَةَ لَمْ تَكُنْ مَعُوجَةً حَتَّى تَسْتَوِيَ فَلَمَّا لَمْ يَحْسُنْ تَكَرُّيرُ الْفِعْلِ كَمَا

يحسن في جآء زيد وعمرو فقد خالف الثاني الأوّل فانتصب على الخلاف
 وذهب ابو اسحاق الزجاج الى أنّه منصوب بعامل مقدّر والتقدير فيه
 استوى الماء ولا يسنّ الخشبة وزعم أنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما
 الواو والصحيح هو الأوّل وإمّا قول الكوفيين أنّه منصوب على الخلاف
 لانه لا يحسن تكرير الفعل فقلنا هذا هو الموجب لكون الواو غير عاملة
 وإنّ الفعل هو العامل بتقويتها لا بنفس المخالفة ولو جاز ان يقال مثل
 ذلك لجاز ان يقال أنّ زيدا في قولك ضربت زيدا منصوب لكونه
 مفعولا لا بالفعل وذلك محال لأنّ كونه مفعولا لا يوجب ان يكون
 ضربت هو العامل فيه النصب فكذلك هاهنا وإمّا قول الزجاج فانه
 ينتصب بتقدير عامل لأنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو فليس
 بصحيح ايضا لأنّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول
 فإن كان الفعل لا يفتقر الى تقوية تعدي الى المفعول بنفسه وإن كان يفتقر
 الى تقوية بحرف الجزاء او غيره عمل بتوسطه الا ترى أنّك تقول أكرمت
 زيدا وعمرا فتنتصب عمرا بأكرمت كما تنصب زيدا به فلم يمنع الواو
 من وقوع أكرمت على ما بعدها فكذلك هاهنا فان قيل لم حذف
 مع واقبت الواو مقامها قيل حذف مع واقبت الواو مقامها توسعا
 في كلامهم وطلباً للتخفيف والاختصار فان قيل فلم كانت الواو اولى من
 غيرها من المحرّوف قيل أنّما كانت الواو اولى من غيرها لأنّ الواو
 في معنى مع ولأنّ معنى مع المصاحبة ومعنى الواو الجمع فلما كانت في
 معنى مع كانت اولى من غيرها فان قيل فهل يجوز تقديم المنصوب
 هاهنا على الناصب قيل لا يجوز ذلك لأنّ حكم الواو ان لا تنقصر
 على ما قبلها وهذا الباب من الخويين من يجزى فيه القياس ومنهم
 من يقصره على السماع والاكثر على القول الأوّل فاعرفه نصب ان
 شاء الله تعالى

الباب السادس والعشرون

باب المفعول له

ان قال قائل ما العامل في المفعول له النصب قيل العامل في المفعول له الفعل الذي قبله نحو جئتكَ طبعاً في برك وقصدتك ابتغاءً ومعروفك وكان الاصل فيه جئتكَ للطبع في برك وقصدتك للابتغاء في معروفك الا انه حذف اللام فاتصل الفعل به فتصبه فان قيل فلم تعدى اليه الفعل اللازم كالتعدى قيل لان العاقل لما كان لا يفعل شيئاً الا لعلته وهي علة للفعل وعذر لوقوعه كان في الفعل دلالة عليه فلما كان دلالة عليه تعدى اليه فان قيل فهل يجوز ان تكون معرفة ونكرة قيل نعم يجوز ان يكون معرفة ونكرة والدليل على ذلك قوله تعالى وَمَثَلُ الَّذِينَ يُبْتِغُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءً مَرْضَاتٍ اللَّهِ وَتُبَيِّنَا مِنْ أَنفُسِهِمْ فابتغاء مرضات الله معرفة بالاضافة وتبييننا قال الشاعر

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادَّخَرَهُ وَأَعْرَضُ عَنْ شَمِّ الثَّيْمِ نَكَرَ مَا

فادخاره معرفة بالاضافة ونكر ما نكرة وقال الآخر
بِرَّكَبِ كُلِّ طَائِفٍ جُهِورٍ مَخَافَةٍ وَزَعَلِ الْجُهِورِ وَالْهَوَلُ مِنْ هَوَلِ الْمُجُورِ
وذهب ابو عمر الجرمي الى انه لا يجوز ان يكون الا نكرة وتقدر بالاضافة في هذه المواضع في نية الانفصال فلا يكسب التعريف من المضاف اليه كقولهم مررت برجل ضارب زيدا خدا قال الله تعالى هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا وقال الشاعر

سَلِ الْهَوَمَ بِكُلِّ مَعْطِي رَأْيِهِ نَاجٍ مَخَالِطُ صَهْبَةٍ مَتَعِسٍ

والذي عليه الجمهور والمذهب المشهور هو الاول والذي ادعاه الجرمي من كون الاضافة في نية الانفصال يقتضي الى دليل ثم لو صح هذا في الاضافة فكيف يصح له مع لام التعريف في قول الشاعر . والهول من هول الجهور .

وإشباهه فإن قيل فهل يجوز تقديم المنصوب هاهنا على الناصب قيل
نعم يجوز ذلك لأنَّ العامل فيه يتصرف ولم يوجد ما يمنع من جواز تقديمه
كما وجد في المفعول معه فكان جائزا على الأصل وهذا الباب يترجمونه
المصريون وأما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه من باب المصدر فلا
يفردون له بابا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السابع والعشرون

باب الحال

ان قال قائل ما الحال قيل هيئة الفاعل والمفعول الا ترى أنك اذا
قلت جاءني زيد راكبا كان الركوب هيئة زيد عند وقوع الهمي منه وإذا
قلت ضربته مشدودا كان الشد هيئة عند وقوع الضرب له فان قيل
فهل تقع الحال من الفاعل والمفعول معا بلفظ واحد قيل يجوز ذلك
والدليل عليه قول الشاعر

تعلقت ليلي وهي ذات مؤصد ولم يبد للأتراب من تذبها تخيم
صغيرين نرى اليهم يا ليت أننا الى اليوم لم تكبر ولم تكبر اليهم
فنصب صغيرين على الحال من التأء في تعلقت وهي فاعلة ومن ليلي وهي
مفعولة وقال الآخر

مضى ما تلقني قردتين ترجف روافد اليك واستطارا
فنصب فردين على الحال من ضمير الفاعل والمفعول في تلقني وهذا كثير
في كلامهم فان قيل فإ العامل في الحال النصب قيل ما قبلها من
العامل وهو على ضربين فعل ومعنى فعل فإن كان فعلا نحو جاء زيد
راكبا جاز ان يتقدم الحال نحو راكبا جاء زيد لأنَّ العامل لما كان
متصرفا تصرف عمله فجاز تقدم مفعوله عليه وإن كان العامل فيه معنى
فعل نحو هذا زيد قائما لم يجوز تقدم الحال عليه فلو قلت قائما هذا زيد

لم يجوز لأن معنى الفعل لا يتصرف تصرفه فلم يجوز تقديم معموله عليه وذهب
 الفراء إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل في الحال سواء كان العامل
 فيه فعلاً أو معنى فعل وذلك لأنه يؤدي إلى أن يتقدم المضر على المظهر
 فإنه إذا قال راكباً جاء زيد ففي راكب ضمير زيد وقد تقدم عليه وتقدم
 المضر على المظهر لا يجوز وهذا ليس بشيء لأن راكباً وإن كان مقدماً في
 اللفظ إلا أنه مؤخر في المعنى والتقدير وإذا كان مؤخراً في التقدير جاز
 التقديم قال الله تعالى فَأَوْجَسَ فِي تَجَنُّبِهِ خِيفَةُ مُوسَى فَأَلْهَمَ فِي نَفْسِهِ عَائِذَةً
 إِلَى مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ فِي تَقْدِيرِ التَّقْدِيمِ وَالْهَمَاءِ فِي تَقْدِيرِ التَّأْخِيرِ جاز
 التقديم وهذا كثير في كلامهم فكذلك هاهنا فإن قيل فلم عمل النعل
 اللازم في الحال قيل لأن الفاعل لمَّا كان لا يفعل النعل إلا في حالة
 كان في النعل دلالة على الحال فتعلَّى إليها كما تعلَّى إلى طرف الزمان
 لمَّا كان في النعل دلالة عليه فإن قيل لم وجب أن يكون الحال نكرة
 قيل لأن الحال جرى مجرى الصفة للنعل ولهذا سماها سبويه نعتاً للنعل
 والمراد بالفعل المصدر الذي يدلُّ النعل عليه وإن لم تذكره إلا ترى أن
 جاء بدل على محبي وإذا قلت جاء راكباً دل على محبي موصوف بركوب
 فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة فكذلك وصفه يجب
 أن يكون نكرة وإما قولهم أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ وَطَلَبْتَهُ جَهَنَّمَ وَطَافَتْكَ وَرَجَعَ
 عَوْدَهُ عَلَى بَدَنِهِ فِي مَصَادِرِ أَقِيمَتْ مَقَامَ الْحَالِ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ أَرْسَلَهَا تَعْتَرِكُ
 وَطَلَبْتَهُ تَجْتَمِدُ وَتَعْتَرِكُ وَتَجْتَمِدُ حَمَلَةٌ مِنَ النْعْلِ وَالْفَاعِلِ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ
 كَأَنَّكَ قُلْتَ أَرْسَلَهَا مَعْتَرِكَةً وَطَلَبْتَهُ مَجْتَمِداً إِلَّا أَنَّهُ أَخْصَرُ وَجَوَّلَ الْمَصْدَرِ
 دليلاً عليه وهذا كثير في كلامهم وذهب بعض النحويين إلى أن قولهم
 رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدَنِهِ مَنْصُوبٌ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ رَجَعَ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُتَعَدِّياً كَمَا يَكُونُ
 لَازِماً قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فاعْمَلْ رَجْعَ فِي
 الْكَافِ أَلْقَى لِلْخَطَّابِ فَقَالَ رَجَعَكَ اللَّهُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ مُتَعَدِّياً وَمِمَّا

يدل على أن الحال لا يجوز أن يكون معرفة أنها لا يجوز أن تقوم مقام
الفاعل فيما لم يسم فاعله لأن الفاعل قد يصير فيكون معرفة فلو جاز أن
يكون الحال معرفة لما امتنع ذلك كما لم يمتنع في ظرف الزمان والمكان
والجواز والجرور والمصدر على ما بينا فافهمه نصب أن شاء الله تعالى

الباب الثامن والعشرون

باب التمييز

ان قال قائل ما التمييز قيل تعيين النكرة المفسرة لليم فان قيل فاعمل
العامل فيه النصب قيل فعل وغير فعل فاما ما كان العامل فيه فعلا
فمحو قولك نصبت زيد عرقا وتنقأ الكباش شحما فعرقا وشحما كل واحد
منها انتصب بالفعل الذي قبله فان قيل فهل يجوز تقديم هذا النوع على
العامل فيه قيل اختلف المحققون في ذلك فذهب سبويه الى أنه لا
يجوز تقديم هذا النوع على عامله وذلك لأن المنصوب هاهنا هو الفاعل
في المعنى لا ترى أنك اذا قلت نصبت زيد عرقا كان الفعل للعرق
في المعنى لا لزيد فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجوز تقديمه كما لو كان
فاعلا لفظا وذهب ابو عثمان المازني واهو العباس المبرد ومن وافقهما
الى أنه يجوز تقديمه على العامل فيه واستدلوا على ذلك بقول الشاعر
أَتَعْبُرُ سَلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَا وما كاد نفسا بالفراق تطيب
ولأن هذا العامل فعل متصرف فجاز تقديم معبولة عليه كما جاز تقديم
الحال على العامل فيها نحو راكبا جآ زيد لأنه من فعل متصرف فكذلك
هاهنا والصحيح ما ذهب اليه سبويه وأما ما استدلل به المازني والمبرد من
البيت فإن الرواية الصحيحة فيه . وما كاد نفسي بالفراق تطيب . وذلك
لا صحة فيه ولأن صحة تلك الرواية فتقول نصب نفسا بفعل مقدّر كأنه
قال أعني نفسا وأما قولهم أنه فعل متصرف فجاز تقديم معبولة عليه كالحال

قلنا هذا العامل وإن كان فعلا متصرفا إلا أن هذا المنصوب هو الفاعل في المعنى فلا يجوز تقديمه على ما بيننا وإنما تقدم الحال على العامل فيها فإنما جاز ذلك لأنك اذا قلت جاء زيد راکبا كان زيد هو الفاعل لفظا ومعنى وإذا استوفى الفعل فاعله ينزل راکبا منزلة المفعول المحض فجاز تقديمه كالمفعول نحو عمرا ضرب زيد بخلاف التمييز فأنك اذا قلت تصيب زيد عرقا لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى وكان الفاعل في المعنى هو العرق فلم يكن عرقا في حكم المفعول من هذا الوجه لأن الفعل قد استوفى فاعله لفظا لا معنى فلم يجوز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل وإنما ما كان العامل فيه غير فعل فجو عندي عشرون رجلا وخمسة عشر درهما وما اشبه ذلك فالعامل فيه هو العدد لأنه مشبه بالصفة المشبهة باسم الفاعل نحو حسن وشديد وما اشبه ذلك ووجه المشابهة بينهما أن العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل وإذا كان في العدد نحو عشرون أو تنوين مقدّر نحو خمسة عشر صار النون والتنوين مانعين من الإضافة كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع فصار التمييز فضلة كالمفعول وكذلك حكم ما كان منصوبا على التمييز فيما كان قبله حائلا نحو لي مثله غلاما والله ذو رجلا فإن الهاء منعت الاسم بعدها أن يغير بإضافة ما قبلها إليه كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع فنصب على التمييز لما ذكرناه فإن قيل فلم وجب أن يكون التمييز نكرة قيل لأنه يبين ما قبله كما أن الحال يبين ما قبله ولما اشبه الحال وجب أن يكون نكرة كما أن الحال نكرة فأما قول الشاعر

ولقد اغتدى وما صنع الديك على أدم أجش الصيلا
وقال الآخر . أجش الظهر ليس له سنام . بنصب الصهيل والظهر
والصحيح أنه منصوب على التشبيه بالمفعول كالضارب الرجل فاعرفه نصب
إن شاء الله تعالى

الباب التاسع والعشرون

باب الاستثناء

ان قال قائل ما الاستثناء قيل إخراج بعض من كل بمعنى إلا نحو
 جاءني القوم إلا زيدا فان قيل فما العامل في المستثنى من الموجب النصب .
 قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى ان العامل هو
 الفعل بتوسط إلا وذلك لان هذا الفعل وإن كان لازما في الاصل إلا
 انه قوي بإلا فتعدى الى المستثنى كما تعدى الفعل بالحروف المعدية
 ونظيره نصبهم الاسم في باب المنفعل معه نحو استوى الماء والخشب فان
 الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو فكذلك هاهنا وذهب بعض
 النحويين الى ان العامل هو إلا بمعنى أستثنى وهو قول الزجاج من البصريين
 وذهب الفرّاء من الكوفيّين الى ان إلا مركبة من إن ولا تم خففت إن
 وأدغمت في لا فهي تنصب في الإيجاب اعتبارا بأن وترفع في النفي اعتبارا
 بلا والصحيح ما ذهب اليه البصريون وأما قول بعض النحويين والزجاج ان
 العامل هو إلا بمعنى أستثنى فاسد من خمسة اوجه الوجه الاول أنه لو كان
 الامر كما زعموا لوجب ان لا يجوز في المستثنى إلا النصب ولا خلاف في
 جواز الرفع والمجر في النفي على البدل في قولك ما جاءني احد إلا زيد
 وما مررت بأحد إلا زيد والوجه الثاني ان هذا يؤدي الى إعمال معاني
 الحروف وإعمال معاني الحروف لا يجوز الا ترى أنك تقول ما زيد
 قائما ولو قلت ما زيدا قائما بمعنى نفيت زيدا قائما لم يجوز ذلك فكذلك
 هاهنا والوجه الثالث أنه يبطل بقولهم قام القوم غير زيد فان غير منصوب
 فلا يتخلو إما ان يكون منصوبا بتقدير إلا وإما ان يكون منصوبا بنفسه
 وإما ان يكون منصوبا بالفعل الذي قبله يبطل ان يقال أنه منصوب
 بتقدير إلا لاننا لو قدرنا إلا لنفس المعنى لانه بصير التقدير فيه قام القوم

إلا غير زيد وهذا فاسد وبطل ايضا ان يقال انه يعمل في نفسه لان
الشيء لا يعمل في نفسه فوجب ان يكون العامل فيه هو الفعل المتقدّر
وانما جاز ان يعمل فيه وإن كان لازما لأن غير موضوعة على الإبهام
المعطوف الا ترى أنك تقول مررت برجل غيرك فيكون كل من عدا
المخاطب داخلا تحت غير فلما كان فيه هذا الإبهام المعطوف اشبه الظروف
المجهة نحو خلف وأمام ووراء وقدام وما اشبه ذلك وكما ان الفعل
يتعدى الى هذه الظروف من غير واسطة فكذلك هاهنا والوجه الرابع
أنا نقول لماذا قدرتم استغنى زيدا وهلاك قدرتم امتنع زيد كما حكى عن
ابي علي الفارسي انه كان مع عضد الدولة في الميدان فسأله عضد الدولة
عن المستغنى بماذا انتصب فقال له ابو علي الفارسي لان التقدير استغنى
زيدا فقال له عضد الدولة وهلاك قدرتم امتنع فرفعته فقال له ابو علي
هذا الجواب الذي ذكرته لك جواب ميداني وإذا رجعت ذكرت لك
الجواب الصحيح ان شاء الله تعالى والوجه الخامس أنا اذا أعلننا معنى إلا
كان الكلام جمليين وإذا أعلننا الفعل بتقوية إلا كان الكلام جملة
واحدة والكلام متى كان جملة واحدة كان أولى من تقدير جمليين وأما قول
الفرّاء بأن إلا مركبة من إن ولا فدعوى تقتصر الى دليل ولو قدرنا
ذلك فنقول المحرف اذا رُكِب مع حرف آخر تغير عما كان عليه في
الاصل قبل التركيب الا ترى ان لو حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره فإذا
رُكِب مع ما تغير ذلك المعنى وصارت بمعنى هلاك وكذلك ايضا اذا
رُكِب مع لا كقولهم . لولا الكمي المتقما . وما اشبه ذلك فكذلك
هاهنا فان قيل فبماذا يرتفع المستغنى في النبي قيل يرتفع على البذل
ويجوز النصب على اصل الباب فان قيل فلم كان البذل أولى قيل لوجهين
احدهما الموافقة للفظ فانه اذا كان المعنى واحدا فيكون اللفظ موافقا أولى
لان اختلاف اللفظ يشعر باختلاف المعنى وإذا اتفقا كان موافقة اللفظ

اولى والوجه الثاني ان البدل يجري في تعلّق العامل به كجبراه لو ولى
العامل والنصب في الاستثناء على التشبيه بالمفعول فلما كان البدل اقوى
في حكم العامل كان الرفع اولى من النصب على ما بينا فان قيل فلم جاز
البدل في النفي ولم يجوز في الإيجاب قيل لأن البدل في الإيجاب يؤدي الى
تحال وذلك لأن المبدل منه يجوز ان يقتصر كانه ليس في الكلام فاذا
قدّرنا هنا في الإيجاب صار محالا لانه يصير التقدير جاني إلا زيد
وصار المعنى ان جميع الناس جاؤني غير زيد وهذا لا يستحيل في النفي
كما يستحيل في الإيجاب لانه يجوز ان لا يجيئه احد سوى زيد فبان الفرق
بينها فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثلثون

باب ما يجزّ به في الاستثناء

ان قال قائل لم أعربت غير إعراب الاسم الواقع بعد إلا دون سوى
وسواء قيل لأن غير لما اقيمت هاهنا مقام إلا وكان ما بعدها
مجرورا بالإضافة ولا بد لها في نفسها من إعراب أعربت إعراب الاسم
الواقع بعد إلا ليدل بذلك على ما كان يستحق الاسم الذي بعد إلا من
الإعراب ويبقى حكم الاستثناء وإنما سوى وسواء فلزمها النصب لانهما
لا يكونان إلا ظرفين فلم يجوز نقل الإعراب اليهما كما جاز في غير لأن
ذلك يؤدي الى تمكثها وهما لا يكونان متمكّين فلذلك لم يجوز ان يعربا
إعراب الاسم الواقع بعد إلا وإنما حاشى فاختلف التحوّيون في ذلك
فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين الى انه حرف جرّ وليس بفعل
والدليل على ذلك انه لو كان فعلا لجاز ان يدخل عليه ما كما تدخل
على الافعال فيقال ما حاشى زيدا كما يقال ما خلا زيدا فلما لم يقل دل
على انه ليس بفعل فوجب ان يكون حرفا وذهب الكوفيون الى انه فعل

ورافقهم ابو العباس الميزد من البصريين واستدلوا على ذلك من
ثلاثة اوجه الوجه الاول انه بتصريف والتصرف من خصائص الافعال
قال النابغة

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه وما أحاشى من الأقولم من أحد
فإذا ثبت ان يكون متصرفا وجب ان يكون فعلا والوجه الثاني انه يدخله
الحذف والحذف انما يكون في الفعل لا في المحرف الا ترى انهم قالوا في
حاشى لله حاشى لله ولهذا قرأ أكثر القراء بإسقاط الالف حاشى لله والوجه
الثالث ان لام الجحر يتعلق به في قولهم حاشى لله وحرف الجحر انما يتعلق بالفعل
لا بالمحرف لأن المحرف لا يتعلق بالمحرف والصحيح ما ذهب اليه البصريون
واما قول الكوفيين انه بتصريف بدليل قوله وما أحاشى فليس فيه حجة لأن
قوله أحاشى مأخوذ من لفظ حاشى وليس متصرفا منه كما يقال بسمل وهأل
وحمدل وسجل وحولق اذا قال بسم الله ولا اله الا الله وسبحان الله والحمد
لله ولا حول ولا قوة الا بالله واذا كانت هذه الاشياء لا تصصرف فكذلك
هاهنا وقولهم انه يدخله الحذف والحذف لا يدخل المحرف قلنا لا نسلم
بل الحذف قد يدخل المحرف الا ترى انهم قالوا في رب رب وقد قرئ
بهما قال الله تعالى ربما يؤذ الذين كفروا لو كانوا مسلمين بالتشديد
والتحفيف وفي رب اربع لغات بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها وبفتح الراء
وتشديد الباء وتخفيفها وكذلك حكيم عن العرب انهم قالوا في سوف افعل
سو افعل وهو حرف وزعم ان الاصل في سافعل سوف افعل فحذفت
الفاء والواو وما فدل على ان الحذف يدخل المحرف وامما قولهم ان لار
الجحر يتعلق به قلنا لا نسلم فإن اللام في قولهم حاشى لله زائدة فلا تتعلق
بشيء كقوله تعالى عسى ان يكون ردف لكم اي ردفكم كقوله تعالى الذين
هم ليرتهم يرهبون وما اشبه ذلك وانما زيدت اللام مع هذا المحرف
تقوية له لئلا كان يدخله من المحذف فدل على انه ليس فعل وانه حرف

وإنما خلا فإنها تكون فعلا وحرفا فإذا كانت فعلا كان ما بعدها منصوبا. وتتضمن ضمير الفاعل وإذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا لأنها حرف جر فان دخل عليها ما كانت فعلا ولم يجوز ان تكون حرفا لأنها مع ما بمنزلة المصدر وإذا كانت فعلا كان ما بعدها منصوبا لا غير قال الشاعر

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل
وسندكر هنا في باب ما ينصب به في الاستثناء.

الباب الحادي والثلاثون

باب ما ينصب به في الاستثناء.

ان قال قائل لم عملت ما خلا وما عدا وليس ولا يكون النصب قيل لأنها أفعال إنما ما خلا وما عدا فهما فعلان لأن ما اذا دخلت عليها كانا معها بمنزلة المصدر وإذا كانا بمنزلة المصدر انتفت عنها المحرقة ووجب لها الفعلية وكان فيها ضمير الفاعل فكان ما بعدها منصوبا وحكي عن بعض العرب أنه كان يجر بها اذا لم يكن معها ما فيجر بها مجرى خلا لأن خلا تارة تكون فعلا فيكون ما بعدها منصوبا وتارة تكون حرفا فيكون ما بعدها مجرورا وإنما سببوه فلم يذكر بعد عدا إلا النصب لا غير وإنما ليس ولا يكون فإنها وجب ان يكون ما بعدها منصوبا لأنه خبر لها لأن التقدير في قولك جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون عمرا أي ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم عمرا فبعضهم الاسم وما بعد الخبر وخبر ليس ولا يكون منصوبا كما لو لم يكونا في باب الاستثناء فان قيل فلم لزم لفظا واحدا في التثنية والجمع والتأنيث قيل لأنها لما استصلا في الاستثناء قاما مقام إلا و وإلا لا يغير لفظه فكذلك ما قام مقامه ليدلوا على أنه قائم مقامه فان قيل فلم لا يجوز ان يعطف عليها بالواو ولا فيقال

ضربت القوم ليس زيدا ولا عمرا وأكرمت القوم لا يكون زيدا ولا عمرا
 قيل لأن العطف بالواو ولا لا يكون إلا بعد النفي فلما أقيما هاهنا مقام
 إلا غيرا عن اصلها في النفي فلم يميز العطف عليهما بالواو ولا فاعرفه
 نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والثلاثون

باب كم

ان قال قائل لم يثبت كم على السكون قيل انما يثبت لانها لا تخلو
 اما ان تكون استفهامية او خبرية فان كانت استفهامية فقد تضمنت معنى
 حرف الاستفهام وان كانت خبرية فهي نقيضة رب لان رب للتقليل وكم
 للكثير وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره فثبت كم محلا
 على رب وانما يثبت على السكون لانه الاصل في البناء فان قيل فلم
 وجب ان تقع كم في صدر الكلام قيل لانها ان كانت استفهامية
 فالاستفهام له صدر الكلام وان كانت خبرية فهي نقيضة رب ورب معناها
 التقليل والتقليل مضارع للنفي والنفي له صدر الكلام كالاستفهام فان قيل
 فلم كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا وفي الخبر مجرورا قيل للفرق
 بينهما فجعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده وفي الخبر بمنزلة عدد
 يجز ما بعده وانما جعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده لانها
 في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير لان المستفهم يسأل
 ٢. عن عدد كثير وقليل ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه فجعلت في الاستفهام
 بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة
 وتسعين وهو ينصب ما بعده فلما كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا
 واما في الخبر فلا تكون الا للكثير فجعلت بمنزلة العدد الكثير وهو يجز
 ما بعده ولهذا كان ما بعدها مجرورا في الخبر لانها نقيضة رب ورب

تجر ما بعدها وكذلك ما حمل عليها فان قيل فلم جاز النصب مع
 الفصل في الخبر قيل انما جاز ذلك وهو النصب عُدُولاً عن الفصل
 بين الجار والجرور لان الجار والجرور بمنزلة الشيء الواحد وليس
 الناصب مع المنصوب بمنزلة الشيء الواحد على ان بعض العرب ينصب
 بها في الخبر من غير فصل ويحذف بها في الاستفهام حملاً لإحدىيهما على
 الاخرى فان قيل فلم اذا كانت استفهامية لم تبيّن إلا بالمفرد النكرة وإذا
 كانت خبرية جاز ان تبيّن بالمفرد والجمع قيل لانتها اذا كانت استفهامية
 حُمِلت على عدد ينصب ما بعده وذلك لا يبيّن إلا بالمفرد النكرة نحو
 احد عشر رجلاً وتسع وتسعون جارية فلذلك لم يجوز ان تبيّن إلا بالمفرد
 النكرة وإذا كانت خبرية حُمِلت على عدد يحذف ما بعده والعدد الذي
 يحذف ما بعده يجوز ان يبيّن بالمفرد كائنه درهم وبالجمع ككثفه اثواب فلها
 جاز ان تبيّن بالمفرد والجمع وإنما اختصاصها بالتكثير فيها جميعاً فلان
 كم لها كانت للتكثير والتكثير والتقليل لا يصح إلا في النكرة لا في المعرفة
 لان المعرفة تدل على شيء محض فلا يصح فيه التقليل ولا التكثير ولهذا
 كانت رب فمحصن بالنكرة لانها لها كانت للتقليل والتقليل انما يصح
 في النكرة لا في المعرفة كما بينا في كم فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والثلاثون

باب العدد

ان قال قائل لم ادخلت الماء من الثلاثة الى العشرة في المذكور نحو خمسة
 رجال ولم تدخل في المؤنث نحو خمس نسوة قيل انما فعلوا ذلك
 للفرق بينهما فان قيل فهلا عكسوا وكان الفرق حاصلًا قيل لاربعة
 اوجه الوجه الاول ان الاصل في العدد ان يكون مؤنثًا والاصل في
 المؤنث ان يكون بالهاء والمذكر هو الاصل فاخذ الاصل الماء فبق

المؤنث بغير هاء والوجه الثاني ان المذكر اخفت من المؤنث فلما كان
 المذكر اخفت من المؤنث احمل الزيادة والمؤنث لما كان انقل لم يحمل
 الزيادة والوجه الثالث ان الهاء زيدت للبالغة كما زيدت في علامة
 ونسابة والمذكر افضل من المؤنث فكان اولى بزيادتها والوجه الرابع
 . انهم لما كانوا يجمعون ما كان على مثال فقال في المذكر بالهاء نحو غراب
 وأغربة ويجمعون ما كان على هذا المثال في المؤنث بغير هاء نحو عقاب
 وأعقب حملوا العدد على الجمع فأدخلوا الهاء في المذكر وأسقطوها في
 المؤنث وكذلك حكمها بعد التركيب الى العشرة إلا العشرة فانها تتغير
 لانها تكون في حال التركيب في المذكر بغير هاء والمؤنث بالهاء لانهم
 . لما ركبوا الأحاد مع العشرة صارت معها بمنزلة اسم واحد كرهوا ان يثبتوا
 الهاء في العشرة لان لا يصير بمنزلة الجمع بين تأنيئين في اسم واحد على
 لفظ واحد فان قيل فلم يبي ما زاد على العشرة من احد عشر الى تسعة
 عشر قسيل لان الاصل في احد عشر احد وعشر فلما حذف حرف
 العطف وهي الواو ضُمَّنا معنى حرف العطف فلما تَضَمَّنا معنى الحرف
 . وجب ان يبنيا وبنيا على حركة لان لما حالة تَمَكَّنْ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَكَانَ
 الفتح اولى لانه اخفت المحركات وكذلك سائرهما فان قيل فلم لم يبنوا
 اثنيث في اثني عشر قسيل لوجهين احدهما ان علم الثانية فيه هو علم
 الإعراب فلو نزعوا منه الإعراب لسقط معنى الثانية والثاني ان إعرابه
 في وسطه وفي حال التركيب لم يخرج عن ذلك فوجب ان يبقى على ما
 . كان عليه وبنى عشر لوجهين احدهما ان يكون بُني على قياس أخوانه
 لتضمينه معنى حرف العطف والثاني ان يكون بني لانه قام مقام النون من
 اثنيث فلما قام مقام الحرف وجب ان يبنى وليس هو كالمضاف والمضاف
 اليه لان كل واحد من المضاف والمضاف اليه له حكم في نفسه بخلاف
 اثني عشر الا ترى أنك اذا قلت ضربت اثني عشر رجلا كان الضرب

واقعا بالعشرة والاثنين كما لو قلت ضربت اثنين ولو قلت ضربت غلام
 زيد لكان الضرب واقعا بالغلام دون زيد فلها قلنا ان العشر قاصر
 مقام النون وخالف المضاف اليه فان قيل فلم حذف الواو من احد
 عشر الى تسعة عشر وجعل الاسمان اسما واحدا قيل انما فعلوا ذلك
 حملا على العشرة وما قبلها من الاحاد لقرينها منها لتكون على لفظ الاعداد .
 المفردة وان كان الاصل هو العطف والذي يدل على ذلك انهم اذا
 بلغوا الى العشرين رثوها الى العطف لانه الاصل وانما رثوها اذا
 بلغوا الى العشرين لبعدها عن الاحاد فان قيل فهلا اشتقوا من لفظ
 الاثنين كما اشتقوا من لفظ الثلاثة والاربعة نحو الثلاثين والاربعين قيل
 لانهم لو اشتقوا من لفظ الاثنين لما كانت يتم معناه الا بزيادة ولو
 ونون او ياء ونون وكان يؤتى الى ان يكون له اعرابان وذلك لا
 يجوز فلم يبق من الاحاد شيء يشتق منه الا العشرة فاشتقوا من لفظها
 عددا عوضا عن اشتقاقهم من لفظ الاثنين فقالوا عشرون فان قيل
 فلم كسروا العين من عشرين قيل لانه لما كان الاصل ان يشتق من
 لفظ الاثنين واو الاثنين مكسور كسروا اول العشرين ليدلوا بالكسر .
 على الاصل فان قيل فلم وجب ان يكون ما بعد احد عشر الى تسعة
 وتسعين واحدا نكرة منصوبة قيل انما كان واحدا نكرة لان المقصود
 من ذكر النوع تعيين المعداد من ائى نوع هو وهذا يحصل بالواحد
 النكرة وكان الواحد النكرة اولى من الواحد المعرفة لان الواحد النكرة
 اخف من الواحد المعرفة ولا يلزم فيه ما يلزم في العدد الذي يضاف
 الى ما بعده ولانه ليس بمضاف فيتوهم انه جزء مما يفتنه كما يلزم بالمضاف
 فلذلك وجب ان يكون واحدا نكرة وانما وجب ان يكون منصوبا لانه
 من احد عشر الى تسعة عشر اصله التنوين وانما حذف للبناء وكانه
 موجود في اللفظ لانه لم يتم مقامه شيء يبطل حكمه فكان باقيا في الحكم

فجمع من الإضافة وأما العشرون الى التسعين ففيه النون موجودة فجمعت
من الإضافة وانتصب على التمييز على ما بيّناه في بابة فان قيل فلم اذا
بلغت الى المائة أُضيفت الى الواحد قيل لأن المائة حملت على العشرة
من وجه لانها عقد مثلهما وحملت على التسعين لانها تليها فالزمت الإضافة
تسيعيا بالعشرة وبنيت بالواحد تسيعيا بالتسعين فان قيل فلم قالوا تلك
مائة ولم يقولوا تلك مئتين قيل كان القياس ان يقال تلك مئتين إلا انهم
أكتفوا بلفظ المائة لانها تدلّ على المجمع وهم يكتفون بلفظ الواحد عن
المجمع قال الله تعالى فَمُخْرِجُكُمْ ظَنًّا أي أظنّاً قال الشاعر
كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْنُوا فَإِنْ زَمَاتِكُمْ زَمَنْ خَيْصُ
أي في بطونكم والشواهد على هذا النحو كثيرة فان قيل فلم يجري الألف
مجرى المائة في الإضافة الى الواحد قيل لأن الألف عقد كما ان المائة
عقد فان قيل فلم يجمع الألف اذا دخل على الآحاد ولم يفرّد مع الآحاد
كما لمائة قيل لأن الألف طرف كما ان الواحد طرف لأن الواحد أول
والألف آخر ثم تتكرر الأعداد فلذلك يجري مجرى ما يضاف الى الآحاد
فأعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والثلاثون

باب النداء

ان قال قائل لم يبي المنادى المنرد المعرفة قيل لوجهين احدهما انه اشبه
كاف الخطاب وذلك من ثلثة اوجه الخطاب والتعريف والإفراد لأن
كل واحد منها يتصف بهذه الثلثة فلما اشبه كاف الخطاب من هذه
الأوجه بقي كما أن كاف الخطاب مبنية والوجه الثاني انه اشبه الأصوات
لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت والأصوات مبنية فكذلك ما اشبهها
فان قيل فلم يبي على حركة قيل لأن له حالة تمكن قبل النداء فبي على

حركة تفضيلا على ما بقي وليس له حالة تمكن فان قيل فلم كانت الحركة
 ضمة قسيل. لثلاثة اوجه الوجه الاول انه لو بقي على الفتح لالتبس بما لا
 ينصرف ولو بقي على الكسر لالتبس بالمضاف الى النفس واذا بطل
 بناق على الكسر والفتح تعين بناؤه على الضم والوجه الثاني انه بقي على الضم
 فرقا بينه وبين المضاف لانه ان كان المضاف مضافا الى النفس كان
 مكسورا وان كان مضافا الى غيرك كان مفتوحا فبقي على الضم لئلا يلتبس
 بالمضاف لان الضم لا يدخل المضاف والوجه الثالث انه بقي على الضم
 لانه لما كان غاية يتم بها الكلام وينقطع عندها شبه قبل وبعد فبنيوه
 على الضم كما بنوها على الضم فان قيل فلم جاز في وصفه الرفع والنصب
 نحو يا زيد الظريف والظريف قبل جاز الرفع حملا على اللفظ
 والنصب حملا على الموضع والاختيار عندي هو النصب لان الاصل في وصف
المبني هو الحمل على الموضع لا على اللفظ فان قيل فلم جاز الحمل هاهنا
 على اللفظ وضمة زيد ضمة بناء وضمة الصفة ضمة إعراب قيل لان الضم
 لما اطرّد في كل اسم منادى شبه الرفع للفاعل لاطرّاده فيه فلما شبه
 الرفع جاز ان يتبعه الرفع غير ان هذا الشبه لم يخرجها عن كونها ضمة بناء
 وأن الاسم مبني فلها كان الأقيس هو النصب ويجوز الرفع عندي على
 تقدير مبتدأ محذوف والتقدير فيه انت الظريف ويجوز النصب على
 تقدير فعل محذوف والتقدير فيه أعني الظريف ويؤيد الرفع فيه بتقدير
 المبتدأ والنصب له بتقدير الفعل ان المنادى شبه الاسماء المضمرة
 والاسماء المضمرة لا توصف فان قيل فلم جاز في العطف ايضا الرفع
 والنصب نحو يا زيد والحارث والحارث قبل انما جاز الرفع والنصب
 على ما بينا في الوصف من الحمل تارة على اللفظ وتارة على الموضع قال
 الله تعالى يا حَبِإلُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ وَالطَّيْرُ بالرفع والنصب فن قرأ
 بالرفع حملة على اللفظ ومن قرأ بالنصب حملة على الموضع فان قيل فلم

كان المضاف والتكرة منصوبين قيل لأن الأصل في كل منادى أن يكون منصوباً لأنه مفعول إلا أنه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناؤه بقي ما سواء على الأصل فإن قيل فما العامل فيه النصب قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه النصب فعل مقدر والتقدير فيه ادعو زيداً وأنادي زيداً وذهب آخرون إلى أنه منصوب بيا لأنها نابت عن ادعو وأنادي والذي يدل على ذلك أنه تجوز فيه الإمالة نحو يا زيد والإمالة لا تجوز في الحروف إلا أنه لما قام مقام الفعل جازت الإمالة فيه فإن قيل أليس المضاف والتكرة مخاطبتين فهلاً بُنِيَ لوقوعهما موقع أسماء الخطاب كما بني المفرد قيل لوجهين أحدهما أن المفرد وقع بنفسه موقع أسماء الخطاب وأما المضاف فيتعرف بالمضاف إليه فلم يقع موقع أسماء الخطاب كالمفرد وأما التكرة فبعبارة الشبه من أسماء الخطاب ولم يميز بناؤها والوجه الثاني أننا لو سلمنا أن المضاف والتكرة وقعا موقع أسماء الخطاب إلا أنه لم يلزم بناؤها لأنه عرض فيها ما منع من النداء أما المضاف فوجود المضاف إليه لأنه حل محل التنوين ووجود التنوين يمنع البناء فكذلك ما يقوم مقامه وأما التكرة فنصبت ليفصل بينها وبين التكرة التي يقصد قصدتها وكانت التكرة التي يقصد قصدتها أولى بالتغيير لأنها في المخرجة عن بابها فكانت أولى بالتغيير فإن قيل فهل يجوز حذف حرف النداء قيل يجوز حذف حرف النداء إلا مع التكرة والميم لأن الأصل فيها النداء بأي نحو يا أيها الرجل ويا أيها الرجل فلما أطرحوا أيا والالف واللام لم يطرحوا حرف النداء لئلا يؤثر ذلك في الإصحاف بالاسم فإن قيل فهل يجوز في وصف أيها ما جاز في وصف زيد نحو يا زيد الطريف والطريف قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب جماهير النحويين إلى أنه لا يجوز فيه إلا الرفع لأن الرجل هاهنا هو المنادى في

و**مُحَقِّقَةٌ** إِلَّا أَنَّهُمْ ادْخَلُوا إِنَّمَا هَاهُنَا تَوَصُّلاً إِلَى تَدَاءٍ . مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ
لَمَّا كَانَتْ هُوَ الْمَادِي فِي الْمَحَقِّقَةِ لَمْ يَجُزْ فِيهِ إِلَّا الرِّفْعُ مَعَ كَوْنِهِ صِفَةً
 مِثْلَانَا بِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ فِي التَّدَاءِ . وَذَهَبَ أَبُو عِثَّانَ الْمَازِنِيُّ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ
 فِيهِ التَّنْصِبُ نَحْوُ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ كَمَا يَجُوزُ يَا زَيْدَ الظَّرِيفِ وَهُوَ عَدِي
 الْقِيَاسُ لَوْ سَاعَدَهُ الِاسْتِعْمَالُ فَإِنْ قِيلَ لَمْ يَجْمَعُوا بَيْنَ يَاءٍ وَالْأَلْفِ وَاللَّامِ .
 قِيلَ لِأَنَّ يَا تَنِيدُ التَّعْرِيفَ وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ تَنِيدُ التَّعْرِيفَ فَلَمْ يَجْمَعُوا
 بَيْنَ عَلَامَتَيْ تَعْرِيفٍ إِذْ لَا يَجْتَمِعُ عَلَامَتَا تَعْرِيفٍ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فَإِنْ قِيلَ
 قَوْلُهُ يَا زَيْدُ هَلْ تَعْرِفُ بِالتَّدَاءِ أَوْ بِالْعَلِيَّةِ قِيلَ فِي ذَلِكَ وَجْهَانِ
 أَحَدُهُمَا أَنَّا نَقُولُ أَنَّ تَعْرِيفَ الْعَلِيَّةِ زَالٌ مِنْهُ وَحَدَّثَ فِيهِ تَعْرِيفُ
 التَّدَاءِ . وَالْقَصْدُ فَلَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ تَعْرِيفَاتُ وَالثَّانِي أَنَّا نَسْلَمُ أَنَّ تَعْرِيفَ
 الْعَلِيَّةِ وَالتَّدَاءِ اجْتِمَاعٌ فِيهِ وَلَكِنْ جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّا مَتَعْنَا عَنْ الْجَمْعِ
 بَيْنَ التَّعْرِيفَيْنِ إِذَا كَانَا بِعَلَامَةٍ لَفْظِيَّةٍ كَمَا مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْعَلِيَّةِ
 لَيْسَتْ بِعَلَامَةٍ لَفْظِيَّةٍ فَبِإِنْ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا فَإِنْ قِيلَ أَلَيْسَ قَدْ قَالَ الشَّاعِرُ
قَدَيْتُكَ يَا الَّتِي تَمَيَّنَتْ قَلْبِي . وَقَالَ الْآخَرُ . فِيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّآ .
 فَكَيْفَ جَازَ الْجَمْعُ بَيْنَ يَا وَالْأَلْفِ وَاللَّامِ قِيلَ أَنَّمَا قَوْلُهُ
قَدَيْتُكَ يَا الَّتِي تَمَيَّنَتْ قَلْبِي وَانْتِ بِجَهْلَةٍ بِالْوَدِّ عَنِي
 فَاتَّمَا جَمَعَ بَيْنَ يَا وَالْأَلْفِ وَاللَّامِ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي الْإِسْمِ الْمَوْصُولِ
 لَيْسَتْ لِلتَّعْرِيفِ لِأَنَّهُ أَنَّمَا يَتَعَرَّفُ بِصِلَتِهِ لَا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فَلَمَّا كَانَا فِيهِ
 زَائِدَيْنِ لِغَيْرِ التَّعْرِيفِ جَازَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ يَا وَبَيْنَهُمَا وَأَمَّا قَوْلُ الْآخَرِ
فِيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّآ . إِنَّمَا كَأَنَّ تَكْمِيلِيَانِي شَرَّآ .
 فَالتَّقْدِيرُ فِيهِ فِيَا أَيُّهَا الْغُلَامَانِ فَحُذِفَ الْمَوْصُولُ وَأَقَامَ الصِّفَةُ مَقَامَهُ
 لِمُضَرَّةِ الشَّعْرِ وَمَا جَاءَ لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرَ لَا يُوْرَدُ تَقْصُصًا فَإِنْ قِيلَ قَدْ
 قَالُوا يَا اللَّهُ فَجْمَعُوا بَيْنَ يَا وَالْأَلْفِ وَاللَّامِ قِيلَ أَنَّمَا جَازَ أَنْ
 يَجْمَعُوا بَيْنَهُمَا لِوُجْهِهِ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَوِضَ عَنْ حَرْفِ سَقَطَ

من نفس الاسم فإن أصله إله فأسقطوا الهزة من أوله وجعلوا الألف واللام عوضاً منها والذي يدل على ذلك أنهم جَوَزُوا قطع الهزة ليدلوا على أنها قد صارت عوضاً عن هزة القطع فلما كانت عوضاً عن هزة الفتح وهي حرف من نفس الاسم لم يتنعوا من أن يجعلوا بينها والوجه الثاني أنه إنما جاز في هذا الاسم خاصة لأنه كثير في استعمالهم فحُفَّتْ على الستم فجوزوا فيه ما لا يجوز في غيره فإن قيل فلم أُلحقت الميم المشددة في آخر هذا الاسم نحو اللهم قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون إلى أنها عوض من يا ألهي للتنبيه والهاء مضمومة لأنه نداء ولهذا لا يجوز أن يجعلوا بينها فلا يقولون يا اللهم ثلاثاً يجعلون بين العوض والعوض وذهب الكوفيون إلى أنها ليست عوضاً من يا وإنما الأصل فيه يا الله أما بجير ألا أنه لما كثرت في كلامهم وجرى على الستم حذفوا بعض الكلام تخفيفاً كما قالوا أَيْش والأصل فيه أَيْشي وقالوا وَيْلَيْهِ والأصل فيه ويل أمه وهذا كثير في كلامهم فكذلك هاهنا قالوا والذي يدل على أنها ليست عوضاً عنها أنهم يجعلون بينها قال الشاعر

إني إذا ما حَدَثْتُ أَلْماً أقول يا اللهم يا اللهم

وقال الآخر

وما عليك أن تقول كلاً * صليت أو سبحت يا اللهم * أُرِيدُ علينا شيئاً مُسَكِّماً
فجميع بين الميم ويا ولو كانت عوضاً عنها لم يجمع بينها لأن العوض والعوض لا يجتمعان والصحيح ما ذهب إليه البصريون وإما قول الكوفيين أن أصله يا الله أمنا بجير فهو فاسد لأنه لو كان الأمر على ما ذكروا وذهبوا إليه لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي إلى هذا المعنى ولا شك أنه يجوز أن يقال اللهم العنه اللهم آخره وما أشبه ذلك قال الله تعالى وَلَوْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَبِطْ عَلَيْنَا بَحِيرَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ أَرْسِلْنَا رِجَالَكُم بِالنَّارِ وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا

ذهبوا اليه لكان التقدير فيه أمنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك
فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم ولا شك أن هذا
التقدير ظاهر الفساد إذ لا يكون أهم بالخير إن يطر عليهم حجارة من
السماء أو يؤتى بعذاب أليم وقولهم أنه يجوز أن يجمع بين الميم ويا
بدليل ما انشدوه فلا حجة فيه لأنه أتينا جميع بينهما لضرورة الشعر ولم
يقع الكلام في حال الضرورة وإنما سهل الجمع بينهما للضرورة أن العوض
في آخر الكلمة والجمع بين العوض والمعوّض جائز في ضرورة الشعر
قال الشاعر . ها ننثا في في من فويها . فجمع بين الميم والواو وهي
عوض منها فكذاك هاهنا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الخامس والثلاثون

باب الترخيم

ان قال قائل ما الترخيم قيل حذف آخر الاسم في النداء فان قيل
فلم خص الترخيم في النداء قيل لكثرة دوره في الكلام فحذف طلبا
للتخفيف وهو باب تغيير الأتري أنه عرض فيه حذف الإعراب^{١٠}
والتنوين وهما من باب تغيير والتغيير يؤنس بالتغيير فان قيل فهل
يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة احرف قيل اختلف القويون في ذلك
فذهب البصريون الى أنه لا يجوز ترخيمه وذلك لأن الترخيم إنما
دخل في الكلام لأجل التخفيف وما كان على ثلاثة احرف فهو على غاية
المحنة فلا يحصل الحذف لأن الحذف منه يؤدي الى الإصحاف به وذهب^{١١}
الكوفيون الى أنه يجوز ترخيمه اذا كان اوسطه متحركا وذلك نحو قولك
في عنق يا عن وفي كيف يا كيت وما اشبه ذلك لأن في الاسماء ما يماثله
ويضاهيه نحو يد وغد ودم والاصل فيه يدي وغدو ودمو بدليل
قولهم دميان وقيل دميان ايضا ففصلوها للتخفيف فبقيت يد وغد ودم

فكذلك هاهنا وهذا فاسد من وجهين احدهما ان المحذف في هذه
الاسماء قليل في الاستعمال بعيد عن القياس اما قلته في الاستعمال فظاهر
لانها كلمات بسيرة معدودة واما بعد عن القياس فلان القياس يقتضي
ان حرف العلة اذا تحرك وانفع ما قبله يقلب الفا ولا يحذف فلما
حذف هاهنا من دمو دل على انه على خلاف القياس والوجه الثاني
انهم انما حذفوا الياء والواو من يد وغد ودم لاستئصال الحركات
عليها لان الاصل فيها يدي وغدو ودمو واما في باب الترخيم فانما
وقع المحذف فيه على خلاف القياس لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه
ولم يوجد هاهنا لانه في غاية الخفة فلا حاجة بنا الى تخفيفه بالمحذف
١٠ فان قيل فلم جاز الترخيم ما في علامة التانيث نحو قولك في سنة يا سن
وما اشبه ذلك قيل لان هاء التانيث يتركز اسم ضم الى اسم وليست
من بناء الاسم فجاز حذفها كما يحذف الاسم الثاني من الاسم المركب بقول
في ترخيم حضرموت يا حضّر وفي بعلبك يا بعل وما اشبه ذلك
فان قيل فهل يجوز ترخيم المضاف اليه قيل اختلف اللغويون في ذلك
٢٠ فذهب البصريون الى انه لا يجوز ترخيمه لان الترخيم انما يكون فيما
يؤثر النداء فيه ياء والمضاف اليه لم يؤثر فيه النداء بيا فكذلك لا يجوز
ترخيمه وذهب الكوفيون الى انه يجوز ترخيمه واحتجوا بقول زهير

بن أبي سلي وهو

خذوا حطكم يا آل عكرم واحفظوا أو اصرنا والرم بالقيس يذكر
٢٠ اراد يا آل عكرمة فحذف التاء للترخيم وهو عكرمة بن خصنة بن قيس
بن غيلان واحتجوا ايضا بقول الشاعر

أبا عمرو لا تبعك فكل ابن حرة سيدعوه داعي يمينه فيجب

اراد ابا عروة الا انه حذف التاء للترخيم واحتجوا ايضا بقول الآخر

أما نرين اليوم أم حمز قاربت بين عقي وجيزي

أراد أم حزمة لحذف الراء للترخيم لجبدل على مجازة وما اعتدوه لاجمة
فيه لأنه رخمه للضرورة وترخم المضاف إليه يجوز في ضرورة الشعر
كما يجوز الترخم في غير النداء لضرورة الشعر قال الشاعر
ألا أنصحت حياتكم رماما وأنصحت منك شاسعة اماما

يريد أمانة وقال الآخر

إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته أو أمتدحه فإن الناس قد علموا
يريد ابن حارثه وهنا كثير في كلامهم فإن قيل فهل يجوز ترخم الاسم
المفرد الذي قبل آخره حرف ساكن بحذف آخره مع حذف الساكن
نحو أن تقول في سيطر يا سبب أو لا قيل اختلف الفخويون في ذلك
فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك لأنه كما بقيت حركة الاسم
المرخم بعد دخول الترخم كما كانت قبل دخول الترخم فكذلك السكون
لأنه موجود في الساكن حسب وجود الحركة في المفتوح فكما بقيت الحركة
في المفتوح فكذلك السكون في الساكن وذهب الكوفيون إلى أن ترخمه
بحذف الأخير منه وحذف الحرف الساكن الذي قبله وذلك لأن الحرف
إذا سقط من هنا نحو بقي آخره ساكنا فلو قلنا أنه لا يحذف لأدنى
ذلك إلى أن يشابه الأدوات وما أشبهها من الأسماء وذلك لا يجوز
وهنا ليس بصحيح لأنه لو كانت هنا معتبرا لكان ينبغي أن يحذف
الحرف المكسور ثلثا يؤذي ذلك إلى أن يشابه المضاف إلى المتكلم
ولا قائل به فدل على فساد ما ذهبوا إليه فإن قيل فلم جاز أن
ينى المرخم على الضم في أحد القولين كما جاز أن يبقى على حركته
وسكونه قيل لأنهم لو قدرنا بقية الاسم المرخم بمنزلة اسم لم يحذف
منه شيء فبقى على الضم نحو يا حار ويا مال كما لو لم يحذف منه
شيء فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى

الباب السادس والثلاثون

باب النَّدْبَةِ

ان قال قائل ما الندبة قيل تلحق بالنائب عند فقد المندوب . وأكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهن عن تحمل المصائب فان قيل فما علامة الندبة قيل و او يا في اؤلة والفاء وهاء في آخرة واُتبا زيدت و او يا في اؤله والفاء وهاء في آخرة ليمد بها الصوت ليكون المندوب بين صوتين مديدين وزيدت الهاء بعد الالف لان الالف خفية والوقف عليها يزيدها خفاء فزيدت الهاء عليها في الوقف لتظهر الالف بزيادتها بعدها في الوقف فان قيل فلم وجب ان لا يندب إلا بأعرف اسمائه واسمها قيل ليكون ذلك عذرا للنادب عند السامعين لانهم اذا عذروه شاركوه في التفتيح والرزية فاذا شاركوه في التفتيح هانت عليه المصيبة فان قيل فلم لحقت الف الندبة آخر المضاف اليه نحو يا عبد الملكاه ولم تلحق آخر الصفة نحو يا زيد الظريفاه قيل لان الف الندبة انما تلحق ما يلحقه تنبيه النداء والمضاف والمضاف اليه بمنزلة شيء واحد والدليل على ذلك انه لا يتم المضاف إلا بذكر المضاف اليه ولا بد مع ذكر المضاف من ذكر المضاف اليه الا ترى أنك لو قلت في غلام زيد وثوب خثر غلام وثوب لم يتم إلا بذكر المضاف اليه فلما كان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الشيء الواحد جاز ان تلحق الف الندبة آخر المضاف اليه وأما الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيء واحد فلذلك لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف بل انت مخير في ذكر الصفة إن شئت ذكرتها وإن شئت لم تذكرها الا ترى أنك اذا قلت هذا زيد الظريف كنت مخيرا في ذكر الصفة ان شئت ذكرتها وإن شئت لم تذكرها وإذا كنت مخيرا في ذكر الصفة دل على انها ليسا بمنزلة

شيء واحد وإذا لم يكونا بمنزلة شيء واحد وجب أن لا تلحق ألف الندبة
 الصفة بخلاف المضاف اليه . وقد ذهب بعض الكوفيين ويونس بن
 حبيب البصري إلى جواز إلحاقها الصفة حملا على المضاف اليه وقد
 بينا الفرق بينهما ويحكون عن بعض العرب أنه قال يا عدنيا يا جُمُعِيَّ
 الشائِيتِيَّاه وهو شاذ لا يقاس عليه فإن قيل فلم جاز ندبة المضاف إلى
 المخاطب نحو يا غلامكاه ولم يحز ندأه قيل لأن المندوب لا ينادى
 ليحسب بل ينادى لبُشر النادب مصيبته وأنه قد وقع في امر عظيم
 وخطب جسم ويظهر نقيضه كيف لا يكون في حالة من إذا دُعي
 اجاب وأما المنادي فهو مخاطب فلو جاز ندأه لكان يؤدي إلى
 أن يجمع فيه بين علامتي خطاب وذلك لا يجوز فاعرفه تنصب
 ان شاء الله تعالى

الباب السابع والثلاثون

باب لا

ان قال قائل لم يثبت النكرة مع لا على الفخ نحو لا رجل في الدار قيل
 أنها ببيت مع لا لأن التقدير في قولك لا رجل في الدار لا من رجل
 في الدار لأنه جواب قائل قال هل من رجل في الدار فلما حذفت من
 من اللفظ وركبت مع لا تضمنت معنى الحرف فوجب ان تنفي وأنها
 ببيت على حركة لأن لما حالة تمكن قبل البناء وأنها كانت المحركة فتح
 لأنها اخفت المحركات وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الحركة حركة
 إعراب لا حركة بناء لأن لا تعمل التنصب إجماعا لأنها تقيضة أن لأن
 لا للثني وأن للإثبات وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره
 ألا ترى أن لا لما كانت فرعا على إن في العمل وإن تنصب مع التنوين
 نصبت لا بغير تنوين لينحط الفرع عن درجة الأصل اذ الفروع تنحط

عن درجات الاصول ابدا وهذا عندي فاسد لانه لو كان معربا لوجب
 ان لا يخطف منه التنوين لان التنوين ليس من عمل ان وانما هو شيء
 يستحق الاسم في اصله واذا لم يكن من عمل ان فلا معنى لحذفه مع لا
 ليخطف الفرع عن درجة الاصل لان الفرع انما يخطف عن درجة الاصل
 فيما كان من عمل الاصل واذا لم يكن التنوين من عمل الاصل وجب
 ان يكون ثابتا مع الفرع ثم انحطاطها عن درجة ان قد ظهر في اربعة
 مواضع الاول ان ان تعمل في المعرفة والتكرة ولا لا تعمل الا في التكرة
 خاصة والثاني ان ان لا تركب مع اسمها لقوتها ولا تركب مع اسمها
 لضعفها والثالث ان ان تعمل في اسمها مع الفصل بينها وبينه بالظرف
 وحرف الجر ولا لا تعمل مع الفصل والرابع ان ان تعمل في الاسم
 والخبر عند البصريين ولا تعمل في الاسم دون الخبر عند كثير من
 المحققين فالحطت لا التي في الفرع عن درجة ان التي في الاصل فان قيل
 فلم اذا عطف على التكرة جاز فيه النصب على اللفظ كما جاز فيه الرفع
 على الموضع والعطف على لفظ المني لا يجوز قيل لانه لما اطرد البناء
 على الفع في كل تكرة ركبت مع لالاتها اشبهت النصب للفعول لا طرده
 فيه فاشبهت حركة المعرب فجاز ان يعطف عليها بالنصب فان قيل فلما
 جاز ان تبنى صفة التكرة معها على الفع كما جاز ان تنصب حملا على اللفظ
 وترفع حملا على الموضع قيل لان بناء الاسم مع الاسم اكثر من بناء
 الاسم مع المحرف فلما جاز ان يبنى الاسم مع المحرف جاز ايضا ان يبنى
 مع الصفة لان الصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل انه
 لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة في نحو قولك انما الرجل
 ثم ما في المعنى كشيء واحد فجاز ان تبنى كل واحد منها مع صاحبه ولا
 يجوز هاهنا ان تركب لا مع التكرة اذا ركبت مع صفتها لانه يؤدي الى
 ان تجعل تلك كلمات بمنزلة كلمة واحدة وهذا لا نظير له في كلامهم

فان قيل فلم جاز الرفع. اذا كررت نحو لا رجل في الدار ولا امرأة
 قيل لانك اذا كررت كان جوابا لمن قال ارجل في الدار ام امرأة
 فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ليكون الجواب على حسب السؤال
 فان قيل لم ثبت لامع التكررة دون المعرفة قيل لان التكررة تقع بعد
 من في الاستفهام الا ترى انك تقول هل من رجل في الدار فاذا وقعت .
 بعد من في السؤال جاز تقدير من في الجواب واذا حذف من في
 السؤال تضمنت التكررة معنى المحرف فوجب ان تنبى ولما المعرفة فلا تقع
 بعد من في الاستفهام الا ترى انك لا تقول هل من زيد في الدار
 فاذا لم تقع بعد من في السؤال لم يجز تقدير من في الجواب واذا لم يجز
 تقدير من في الجواب لم يتضمن المعرفة معنى المحرف فوجب ان ينبي
 على اصله في الاعراب فاما قول الشاعر . لا هيثم الليلة في المطي .
 فانها جاز لان التقدير فيه لا مثل هيثم فصار في حكم التكررة لجاز
 ان ينبي مع لا وعلى هذا قولهم قضية ولا ابا حسن اي ولا مثل ابي
 حسن ولولا هذا التقدير لوجب الرفع مع التكرير نحو لا زيد
 عندي ولا عمرو فان قيل فلم وجب التكرير في المعرفة قيل لانه
 جاء مبنيا على السؤال كانه قال ازيد عندك ام عمرو فقال لا زيد
 عندي ولا عمرو والدليل على ان السؤال في تقدير التكرير ان المفرد
 لا يقتصر الى ذكره في الجواب الا ترى انه اذا قيل ازيد عندك كان
 الجواب ان تقول لا من غير ان تذكره كأنك قلت لا اصل
 لذلك فاما قولهم لا بد لك ان تفعل كذا فانها لم تكرر لانه صار
 بمنزلة لا ينبغي لك فاجروها مجراها حيث كانت في معناها كما اجرول
 يذكر في مجرى يدع لاتفاقها في المعنى فان قيل لم لا تنبي مع المضاف
 قيل لم يجز ان تنبي مع المضاف لان المضاف والمضاف اليه
 بمنزلة شيء واحد فلو بنا مع لا لكان يؤدي الى ان تجعل نكث

كلمات بمنزلة كلمة واحدة وهذا لا نظير له في كلامهم والمشبّه المضاف
في امتناعه من التركيب حكمه حكم المضاف اليه فاعرفه نصب ان
شاء الله تعالى

الباب الثامن والثلاثون

باب حروف الجز

ان قال قائل لم عملت هذه الحروف الجز قيل انها عملت لانها
اختصت بالاسماء والمحروف متى كانت مختصة وجب ان تكون عاملة
وانما وجب ان تعمل الجز لان اعراب الاسماء رفع ونصب وجز فلما
سبق الابتداء الى الرفع في المبتدأ والفعل الى الرفع ايضا في الفاعل والى
النصب في المفعول لم يبق الا الجز فلما وجب ان تعمل الجز واجود
من هذا ان تقول انها عملت الجز لانها تقع وسطا بين الاسم والفعل
والجز وقع وسطا بين الرفع والنصب فاعطي الاوسط الاوسط ثم ان
هذه المحروف على ضربين احدها يلزم الجز فيه والاخر لا يلزم الجز فيه
فاما ما يلزم الجز فيه فمن ذلك وفي اللام والياء ورب واما ما لا
يلزم الجز فيه فالواو والفاء في القسم وحتى ولها مواضع نذكرها فيها
ان شاء الله تعالى واما ما لا يلزم الجز فيه فعن وعلى والكاف وحاشي
وخلا ومنذ ومنذ فاما عن فتكون اسما كما تكون حرفا فاذا كانت اسما
دخل عليها حرف الجز فكانت بمعنى الناحية وما بعدها مجرور بالاضافة
قال الشاعر.

فقلت اجعلي ضوء النراقد كلها بينا وضوء النجم من عن شمالك
وقال الآخر

فلقد اراني للرياح دربة من عن يميني مرة وشماله
وقال الآخر

جرت عليها كل رجة سبهج من عن بين الخط أو ساهج
 وقال الآخر . من عن بين الحياء نظرة قبل . وإذا كانت حرفا
 كان ما بعدها مجرورا بها كقولك رميت عن القوس وما اشبه ذلك
 وأما على فتكون إما فعلا وحرفا فإذا كانت إما دخل عليها حرف
 الجز فت كانت بمعنى فوق وما بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر
 عدت من عليه بعد ما تم ظلوها نصل وعن قضي يزرا . مجمل
 وقال الآخر

أتت من عليه تنفض الطل بعد ما رأت حاجب الشمس استوى فترقعا
 وقال الآخر

فهي تنوش الحوض توشا من علا نوحا به تقطع اجوار السلا
 وإذا كانت فعلا كانت مشتقة من مصدر وتدل على زمان مخصوص
 نحو علا الجبل يعلو علوا فهو عال كقولك سلا يسلو سلا فهو سال
 وما اشبه ذلك وإذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها نحو على
 زيد دين وإشباهه وأما الكاف فتكون إما كما تكون حرفا فإذا كانت
 إما قدروها تقدير مثل وجاز ان يدخل عليها حرف الجز وكان ما
 بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر . وصاليات ككا يؤقن .
 فالكاف الاولى حرف جز والثانية اسم لأنه لا يجوز ان يدخل حرف
 جز على حرف جز كقول الشاعر . يفصكن عن كالبرد المهر .
 وتكون الكاف ايضا فاعلة كقول الشاعر

أنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالعائن يهلك فيه الزيت والنخل
 فالكاف هاهنا اسم لأنها فاعلة وهي في موضع رفع بإسناد الفعل إليها
 فإذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها نحو جاني الذي كريد
 وما اشبه ذلك وأما حاشي وخلا فقد ذكرناها في باب الاستثناء فيما
 قبل وأما مذ ومنذ فلها باب نذكرها فيه فيما بعد ان شاء الله تعالى

ثم ان معاني هذه الحروف كلها مختلفة فاما من فتكون على اربعة اوجه
الوجه الاول ان تكون لابتداء الغاية كقولك سرت من الكوفة الى
البصرة والوجه الثاني ان تكون للبعض كقولك اخذت من المال درهما
والوجه الثالث ان تكون لتبيين الجنس كقوله تعالى قَاتِلُوا آلَ رَجَسَ
. مِنَ الْاَوْتَانِ فمن هذه دخلت لتبيين المقصود بالاجتناب ولا يجوز ان
تكون للبعض لانه ليس المأمور به اجتناب بعض الاوتان دون بعض
واما المقصود اجتناب جنس الاوتان والوجه الرابع ان تكون زائدة في
التخي كقوله تعالى مَا لَكُمْ مِنْ آلِهَةٍ غَيْرُهُ والتقدير ما لكم اِله غيره ومن
زائدة كقول الشاعر . وما بالربع من أحد . اي احد وذهب بعض
المؤرخين الى انه يجوز ان تكون زائدة في الواجب ويستدل بقوله تعالى
وَيُكْفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ فمن زائدة بقوله تعالى قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَفْعَلُوا
مِنْ اَبْصَارِهِمْ ومن زائدة وما استدلل به لاجتماعه له فيه لان من ليست
زائدة فاما قوله تعالى وَيُكْفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ فمن فيه للبعض لا
زائدة لانه من الذنوب ما لا يكفر يا بداء الصدقات او اخافها وابتاعها
. للفقراء . وفي مظالم العباد واما قوله تعالى يَفْعَلُوا مِنْ اَبْصَارِهِمْ فمن فيه
ايضا للبعض لانهم انما امروا ان يَفْعَلُوا ابصارهم عما حرم عليهم لا
عما اُحل لهم فدل على انها للبعض وليست زائدة واما الى فتكون على
وجهين احدهما ان تكون غاية كقولك سرت من الكوفة الى البصرة والثاني
ان تكون بمعنى مع كقوله تعالى قَاتِلُوا آلَ رَجَسَ وَمُجْرِهِمْ اِلَى الْمُرَافِقِ
وَاتَّبَعُوا بِرُؤُسِكُمْ وَارْجُلُكُمْ اِلَى الْكَمِينَ اي مع المرافق ومع الكمينين
واما في فاعلها الظرفية كقولك زيد في الدار وقد يتسع فيها فيقال
زيد ينظر في العلم واما اللام فاعلها التخصيص والملك كقولك المال
لزيد اي يختص به ويملكه واما الباء فاعلها الإلصاق كقولك كتبت
بالقلم اي ألصقت كتابتي بالقلم واما رب فاعلها التقليل وفي تخالف

حرف الجَمْز من أربعة أوجه الوجه الأول أنها تقع في صدر الكلام وحروف الجَمْز لا تقع في صدر الكلام والوجه الثاني أنها لا تعمل إلا في نكرة وحروف الجَمْز تعمل في المعرفة والنكرة والوجه الثالث أنه يلزم مجرورها الصفة وحروف الجَمْز لا يلزم مجرورها الصفة والوجه الرابع أنها يلزم معها حذف الفعل الذي أوصلته إلى ما بعدها وهذا لا يلزم الحرف . وإحصائها بهذه الأشياء لمعان اختصت بها فأما كونها في صدر الكلام فأنها لما كانت تدل على التقليل وتقليل الشيء يقارب نفيه اشبهت حروف النفي وحروف النفي لما صدر الكلام وأما كونها لا تعمل إلا في النكرة فلأنها لما كانت تدل على التقليل والنكرة تدل على التكثر وجب أن تختص بالنكرة التي تدل على التكثر ليصح فيها التقليل وأما كونها تلزم الصفة مجرورها فجعلنا ذلك عوضاً عن حذف الفعل الذي يتعلق به وقد يظهر ذلك في ضرورة الشعر وأما حذف الفعل معها فللعلم به إلا ترى أنك إذا قلت رب رجل ينهم كان التقدير فيه رب رجل ينهم إدركت أو لقيت فحذف الفعل لدلالة الحال عليه كما حذف في قوله تعالى **وَأَدْخِلْ يَمْلِكُ فِي جَنَّةِكَ** إلى قوله **إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ** ١٥ ولم يذكر مرسلًا لدلالة الحال عليه فكذلك هاهنا وأما عن فاعلها المجاوزة وأما على فاعلها الاستعلاء وأما الكاف فاعلها التشبيه وقد تكون زائدة كقوله تعالى **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ** وتقديره ليس مثله شيء قال الشاعر . **لَوْ أَحَقَّ الْأَقْرَابُ فِيهَا كَالْبَقَى** . وتقديره فيها المتقى وهو الطول فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى

الباب التاسع والثلاثون

باب حتى

إن قال قائل على كم وجه تستعمل حتى قيل على ثلاثة أوجه الأول

ان تكون حرف جر كالي نحو قوله تعالى سَلَامٌ حِي حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ وما بعدها مجرور بها في قول جماعة النحويين إلا في قول شاذ لا يترج عليه وهو ما قد حكى عن بعضهم أنه قال أنه مجرور بتقدير الى بعد حتى وهو قول ظاهر النساذ والوجه الثاني ان تكون عاطفة حملا على الواو نحو جَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٌ ورأيت القوم حتى زيدا ومررت بالقوم حتى زيدا فان قيل فلم حملت حتى على الواو فسيل لأنها اشبهتها بوجه الشبه بينهما ان اصل حتى ان تكون غاية وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلا في حكم ما قبلها الا ترى أنك اذا قلت جَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٌ كان زيدا داخلا في الهي كما لو قلت جَاءَنِي الْقَوْمُ وزيدا فلما اشبهت الواو في هذا المعنى جاز ان تحمل عليها فان قيل فلم اذا كانت عاطفة وجب ان يكون ما بعدها من جنس ما قبلها ولا يجب ذلك في الواو فسيل لأنها لما كانت للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء فلا يتصور ان يكون طرف الشيء من غيره فلو قلت جاء الرجال حتى النساء لمجملت النساء غاية للرجال ومقطعا لم وذلك محال والوجه الثالث ان تكون حرف ابتداء ١٠ كاتما نحو ضرب القوم حتى زيد ضارب وذهبوا حتى عمرو ذاهب قال الشاعر

فما زالت القتلى تَمُخُّ دِمَآؤَهَا بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وقال الآخر

مَطُوتٌ بِهِمْ حَتَّى تَكُلُّ رَكَائِهِمْ وحتى الجياد ما يُقَنَّ بِأَرْسَانِ
٢٠ فان قيل فهل يكون للجملة بعدها موضع من الإعراب فسيل لا يكون للجملة بعدها موضع من الإعراب لأن الجملة انما يحكم لها بموضع من الإعراب اذا وقعت موقع المنرد يجوز ان تقع وصفا نحو مررت برجل يكتب او حالا نحو جَاءَنِي زَيْدٌ يَضْحَكُ او خبر مبتدأ نحو زيد يذهب وإذا لم تقع هاهنا موقع المنرد فينبغي ان لا يحكم لها بموضع من الإعراب

فهذه الوجة الثالثة التي في حتى وقد تجميع كلها في مسألة واحدة نحو قولم
 أكلت السمكة حتى رأيتها وحتى رأسها وحتى رأسها بالجر والرفع
 والنصب فالجر على ان تجعل حتى حرف جر والنصب على ان تجعلها
 حرف عطف فتعطنه على السمكة والرفع على ان تجعلها حرف ابتداء
 فيكون مرفوعا بالابتداء وخبره محذوف وتقديره حتى رأسها مأكول
 وإنما حذف الخبر لدلالة الحال عليه وعلى هذه الوجة الثالثة ينشد
 ألقى الصيعة كي يجتف رحله والزاد حتى نعله ألقاها
 بالرفع والنصب والجر فالجر مجع والنصب على العطف والرفع على
 الابتداء وألقاها الخبر فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الأربعون

باب مذ ومنذ

ان قال قائل لم قلتم ان الأغلب على مذ الاسمية وعلى منذ المحرفية وكل
 واحد منها يكون اسما ويكون حرفا جارا قيل انما قلنا ان الأغلب
 على مذ الاسمية وعلى منذ المحرفية لان مذ دخلها الحذف والاصل فيها ^{١٥}
 منذ فحذف النون منها والحذف انما يكون في الاسماء والدليل على ان
 الاصل في مذ منذ انك لو صغرتها او كثرتها لرددت النون اليها
 فقلت في تصغيرها منيد وفي تكبيرها منذ لان التصغير والتكبير يردان
 الاشياء الى اصولها فدل على ان الاصل في مذ منذ فان قيل فلم اذا
 كانا اسمين كان الاسم بعدها مرفوعا نحو ما رأيت مذ يومان ومنذ ^{٢٠}
 ليلتان قيل انما كان الاسم بعدها مرفوعا اذا كانا اسمين لانه خبر
 المبتدأ لان مذ ومنذ هما للمبتدأ وما بعدها هو الخبر والتقدير في قولك
 ما رأيت مذ يومان ومنذ ليلتان أمذ ذلك يومان وأمد ذلك ليلتان
 فان قيل فلم يبيت مذ ومنذ قيل لانها اذا كانا حرفين بنيا لان

المحروف كلها مبنية وإذا كانا اسمين بنيا لتضمهما معنى المحرف لأنك اذا قلت ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان كان المعنى فيه ما رأيته من أول اليومين الى آخرها ومن أول الليلتين الى آخرها ولما تضمنا معنى المحروف وجب ان يبنيا وبنيت مذ على السكون لأن الاصل في البناء ان يكون على السكون فبنيت على الاصل وبنيت منذ على الضم لانه لما وجب ان تحرك الدال لالتقاء الساكنين بنيت على الضم ابتاعا لضمة الميم كما قالوا في مئين مئتين فضموا التاء ابتاعا لضمة الميم ومنهم من يقول مئين فيكسر الميم ابتاعا لكسرة التاء ونظير هذين الوجهين قراءة من قرأ الحمد لله فضم اللام ابتاعا لضمة الدال وقراءة من قرأ الحمد لله فكسر الدال ابتاعا لكسرة اللام فلها كانت مذ ومنذ مبنيين وهما مخصصان بابتداء الغاية في الزمان كما ان من تخصص بابتداء الغاية في المكان وذهب الكوفيون الى ان من تستعمل في الزمان كما تستعمل في المكان واستدلوا على جواز ذلك بقوله تعالى لَمَجِدُ اسَسَ عَلَى الْآلَقَوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فَادْخُلْ مِنْ عَلَى أَوَّلِ يَوْمٍ وَهُوَ ظَرْفُ زَمَانٍ وَيَسْتَدِلُّونَ أَيْضًا بِقَوْلِ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سَلِيٍّ

لَمَنْ الدِّيارُ بِقَعَةِ الْحَجَرِ أَقْوَمِينَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ
وَمَا اسْتَدَلُّوا بِهِ لِاحْتِجَةِ لَهُمْ فِيهِ أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى لَمَجِدُ اسَسَ عَلَى الْآلَقَوَى
مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فَالتَّقْدِيرُ فِيهِ مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ
فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَاقِيمَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ
الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ أَهْلُ الْقَرْيَةِ وَأَهْلُ الْعَيْرِ
وَهَذَا كَبِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ وَأَمَّا قَوْلُ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سَلِيٍّ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ فَالْإِشَارَةُ
فِيهِ مَذْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ وَإِنْ صَحَّ مَا رَوَوْهُ فَالتَّقْدِيرُ فِيهِ مِنْ مَرَّ حَجَجٍ وَمِنْ
مَرَّ دَهْرٍ كَمَا نَقُولُ مَرَّتْ عَلَيْهِ السَّنُونَ وَمَرَّتْ عَلَيْهِ الدَّهُورُ فَحُذِفَ الْمُضَافُ
وَاقَامَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ عَلَى مَا يَبَيِّنُ فَأَعْرَفَهُ نَصْبُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

الباب المحامي والاربعون

باب القسم

ان قال قائل لم حذف فعل القسم قيل انما حذف فعل القسم لكثرة استعماله فان قيل فلم قلتم ان الاصل في حروف القسم الباء دون غيرها يعني الواو والتاء قيل لان فعل القسم المحذوف فعل لازم الا نرى ان التقدير في قولك بالله لأفعلن أقسم بالله او احلف بالله والمحرف المعدى من هذه الحروف هو الباء لان الباء هو المحرف الذي يقتضيه الفعل وانما كانت الباء دون غيرها من الحروف المعدية لان الباء معناها الإلصاق فكانت اولى من غيرها ليتصل فعل القسم بالقسم به مع تعديته والذي يدل على انها في الاصل انها تدخل على المضمر والمظهر والواو تدخل على المظهر دون المضمر والتاء تختص باسم الله تعالى دون غيره فلما دخلت الباء على المظهر والمضمر واختصت الواو بالمظهر والتاء باسم الله تعالى دل على ان الباء هي الاصل فان قيل فلم جعلوا الواو دون غيرها بدلا من الباء قيل لوجهين احدهما ان الواو تقتضي الجمع كما ان الباء تقتضي الإلصاق فلما تقاربا في المعنى اقيمت مقامها والثاني ان الواو مخرجهما من الشفتين كما ان الباء مخرجهما من الشفتين فلما تقاربا في المخرج كانت اولى من غيرها فان قيل فلم اختصت الواو بالمظهر دون المضمر قيل لانها لما كانت فرعا على الباء والباء تدخل على المظهر والمضمر انحطت عن درجة الباء التي هي الاصل واختصت بالمظهر دون المضمر لان الفرع ابداً ينفك عن درجة الاصل فان قيل فلم جعلوا التاء دون غيرها بدلا من الواو قيل لان التاء تبدل من الواو كثيرا نحو قولهم تراث وتجاه ونخمة ونجمة ونفور والاصل فيه وراث. ووجاه ووخمة ووهمة ووفور لانه مأخوذ من الوقار الآاتهم

ابدلوا التاء من الواو فكذلك هاهنا فان قيل فلم اختصت التاء باسم واحد وهو اسم الله تعالى قيل لانها لما كانت فرعا للواو التي هي فرع للتاء والواو تدخل على المظهر دون المضمحل لانها فرع انقطعت عن درجة الواو لانها فرع الفرع فاخصت باسم واحد وهو اسم الله تعالى فان قيل فلم جعلوا جواب القسم باللام وإن وما ولا قيل لأن القسم وجوبه لما كانا جمليين والمجمل يقوم بنفسها وإنما تتعلق احدى المجملتين بالآخرى برابطة بين وبين وجوبه وجوبه لا يخلو إما أن يكون موجبا او منفيا جعلوا الرابطة بينهما بأربعة احرف حرفين للإيجاب وهما اللام وإن وحرفين للنفي وهما لا وما فان قيل فلم جاز حذف لا نحو قوله تعالى قَالُوا تَأْتِيهِ تَفْعُلُ تَذْكُرُ يُوَسِّفُ خَلْقُكَ حَرْصًا أَوْ تَكُونُ مِنَ الْفَالِكِينَ قيل لدلالة الحال عليه لأنه لو كان إيجابا لم يخل من إن او اللام فلما خلا منها دل على انها نفي فلها جاز حذفها فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والأربعون

باب الإضافة

ان قال قائل على كم ضربا الإضافة قيل على ضربين إضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد وإضافة بمعنى من نحو ثوب خمر اي ثوب من خمر فان قيل فلم حذف التنوين من المضاف وجز المضاف اليه قيل اما حذف التنوين فلا لأنه بدل على الانفصال والإضافة تدل على الاتصال فلم يجمعوا بينهما الا ترى ان التنوين يؤذن بانقطاع الاسم وتامه والإضافة تدل على الاتصال وكون الشيء متصلا منفصلا في حالة واحدة محال وإنما جز المضاف اليه فلان الإضافة لما كانت على ضربين بمعنى اللام وبمعنى من وحذف حرف الجر قام المضاف مقامه

فعمل في المضاف اليه الحرف كما يعمل حرف الجر فان قيل وجه زيد
 ويد عمرو هذه الاضافة هل في معنى اللام او بمعنى من قيل بمعنى
 اللام لان الاضافة التي بمعنى من يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول الا
 ترى انه يجوز ان تقول في نحو قولك ثوبٌ خَرٌّ ثوبٌ خَرٌّ فترفع خَرَّ
 لانه صفة لقب وكذلك ما اشبهه واما الاضافة بمعنى اللام فلا يجوز ان
 يكون الثاني وصفا للاول الا ترى انك لا تقول في غلام زيد غلامٌ زيد
 فلا يجوز ان تجعل زيدا صفة لغلام كما جاز ان تجعل خرا صفة لقب
 فلما وجدنا قولهم وجه زيد لا يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول علما
 انه بمعنى اللام لا بمعنى من فان قيل فلم كانت اضافته اسم الفاعل اريد
 به الحال او الاستقبال واضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل واضافة افعال
 الى ما هو بعض له واضافة الاسم الى الصفة غير محضة في هذه المواضع
 كلها قيل اما اسم الفاعل فانيها كانت اضافة غير محضة لان الاصل
 في قولك مررت برجل ضارب زيد غدا اي ضارب زيدا بتنوين ضارب
 فلما كان تنوين هاهنا مقدرا كانت الاضافة في تقدير الانفصال ولهذا
 اجري وصفا للنكرة واما الصفة المشبهة باسم الفاعل فانيها كانت اضافتها
 غير محضة لان التقدير في قولك مررت برجل حسن الوجه مررت
 برجل حسن وجهه فلما كان التنوين ايضا هاهنا مقدرا كانت اضافته
 ايضا غير محضة واما افعال الذي يضاف الى ما هو بعض له فانيها
 كانت اضافته غير محضة لان التقدير في قولك زيد افضل القوم زيد
 افضل من القوم فلما كانت من هاهنا مقدرة كانت اضافته غير محضة
 واما اضافة الاسم الى الصفة فانيها كانت غير محضة لان التقدير في
 قولك صلاة الاولى صلاة الساعة الاولى فلما كان الموصوف هاهنا مقدرا
 كانت الاضافة غير محضة لم تعد التعريف بخلاف ما اذا كانت محضة
 نحو غلام زيد وما لم يتعرف بالاضافة لان اضافته غير محضة كقولهم

مررت برجل مثلك وشبهك وما أشبه ذلك وأنت لم تتعرف بالاضافة لأنها لا تختص شيئا بعينه فلها وقعت صفة للكرة فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والأربعون

باب التوكيد

ان قال قائل ما الفائدة في التوكيد قيل الفائدة في التوكيد التحقيق وإزالة الغموض في الكلام لأن من كلامهم العجاز الا ترى أنهم يقولون مررت بزيد وهم يريدون المرور بمنزله ومحلّه وجاءني القوم وهم يريدون بعضهم قال الله تعالى قَتَلْتُهُ أَنَا وَالْكَلْبُكَةُ وَأَنَا كَانَ جَبْرِيلُ وَجَدَهُ فَأَذَا قُلْتُ مررت بزيد نفسه زال هنا العجاز وكذلك اذا قلت جاءني القوم كلهم زال هنا العجاز ايضا قال الله تعالى قَتَلْتُهُ أَنَا وَالْكَلْبُكَةُ كُلُّهُمْ فزال هذا العجاز الذي كان في قوله قَتَلْتُهُ أَنَا وَالْكَلْبُكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ لوجود التوكيد فيه فان قيل فعلى كم ضربا التوكيد قيل على ضربين توكيد بتكرير اللفظ وتوكيد بتكرير المعنى فاما التوكيد بتكرير اللفظ فهو جاءني زيد زيد وجاءني رجل رجل وما أشبه ذلك وأما التوكيد بتكرير المعنى فيكون بتسعة الفاظ وفي نفسه عنه كله أجمع أجمعون جمعا جمع كلا كلنا فان قيل فلم يجب تقديم نفسه وعينه على كلهم وأجمعين قيل لأن النفس والعين يدلان على حقيقة الشيء وكلهم وأجمعون يدلان على الإحاطة والعموم والإحاطة والعموم يدلان على محاط به فكان فيها معنى التبع والنفس والعين ليس فيها معنى التبع فكان تقديمها أولى وقدم كلهم على اجمعين لأن معنى الإحاطة في اجمعين اظهر منها في كلهم لأن اجمعين مشتقة من الاجتماع وكل لا اشتقاق له وأما ما بعد اجمعين فتبع لاجمعين وأما كان ذلك لأنهم كرهوا إعادة لفظ اجمعين فزادوا الفاظا بعد اجمعين تبعا له لأنها لا معنى لها سوى التبع فلم نأ

وجب ان تكون بعد اجمعين فان قيل اجمع وجمعاً وجميع هل هن
 معارف ام تكرات قيل في معارف والذي يدل على ذلك انها تكون
 تأكيداً للمعارف نحو جاء الجيش اجمع ورأيت القيلة جمعاً ومرت
 بين جميع فلما كانت تأكيداً للمعارف دل على انها معارف فان قيل
 فلم كانت غير معروفة قيل اما اجمع فللتعريف ووزن النعل واما
 جمعاً فلا لفي التأنيث نحو صحراء واما جميع فللتعريف والعدل عن
 اجمع جمعاً وقياسه جميع كخبر فعدل وحرك فاجمع فيه العدل
 والتعريف واما كلا وكلتا ففيها افراد لفظي وتنبيه معنوي والذي يدل
 على ذلك انها تارة يرجع الضمير اليها بالافراد اعتباراً باللفظ وتارة
 بالثنائية اعتباراً بالمعنى قال الله تعالى كَلِمَاتُ اثْنَتَيْنِ أَنْتَ أَكَلَهَا فرد الضمير
 الى اللفظ فأفرد ثم قال الشاعر
 كلا أخوين ذو رجال كلهم أسود الشرى من كل أغلب ضيغم
 وقال الآخر وهو الفرزدق

كلاهما حين جد الجري بينهما قد أقلما وكلا أنفها راب
 فرد الى اللفظ والمعنى فقال أقلما اعتباراً بالمعنى وقال راب اعتباراً
 باللفظ والذي يدل على ان الالف فيها ليست للثنائية انها لو كانت
 للثنائية لانقلب في النصب والمجر اذا اضيفتا الى المظهر لأن الاصل هو
 المظهر تقول رأيت كلا الرجلين ومرت بكلا الرجلين ورأيت كلتا
 المراتين ومرت بكلا المراتين فلو كانت للثنائية لوجب ان تنقلب مع
 المظهر فلما لم تنقلب دل على انها الالف المقصورة وليست للثنائية
 وذهب الكوفيون الى ان الالف فيها للثنائية واستدلوا على ذلك
 بقول الشاعر

في كلت رجلها سلامى واحدة كلتاها مفروقة بزائدة
 فأفرد في قوله كلت فدل على ان كلتا مثني واستدلوا على ذلك ايضا

بأنّ الالف فيها تنقلب الى الياء في حال النصب والحجر اذا اضيفنا
الى المضمر نقول رأيت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما وكذلك
نقول رأيت المرأتين كليهما ومررت بالمرأتين كليهما ولو كانت الالف
المقصورة لم تنقلب كالف عصا ونحوها وما ذهب اليه الكوفيون ليس
بصحيح فاما استدلالهم بقول الشاعر في البيت المتقدم . في كنت رجلها
سلاى واحدة . فلا حجة فيه لانه يحتمل انه حذف الالف لضرورة
الشعر واما قولهم انها تنقلب في حال النصب والحجر اذا اضيفت الى
المضمر قلنا انها قلبت مع المضمر لانها اشبهت الف الى وعلى ولدى قلنا
اشبهتها قلبت النها مع المضمر ياء كما قلبت الف الى وعلى ولدى مع
المضمر في اليك وعليك ولديك ووجه المشابهة بينهما وبين هذه الكلم
ان هذه الكلم يلزم دخولها على الاسم ولا تقع الا مضافة كما ان هذه الكلم
لها حال النصب والحجر وليس لها حال الرفع فان قيل فهل يجوز توكيد
النكرة قيل إن كانت التوكيد بتكرير اللفظ جاز توكيد النكرة كما
يجوز توكيد المعرفة نحو جاءني رجل رجل وان كان التوكيد بتكرير
المعنى فقد اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى انه لا يجوز
وذلك لان كل واحدة من هذه الالفاظ التي يؤكد بها معرفة فلا يجوز
ان يجري على النكرة تأكيدها كما لا يجوز ان يجري عليها وصفا وذهب
الكوفيون الى انه يجوز استدلالها على جوازها بقول الشاعر
ليكنه شاة ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب
فحجز كلا على التوكيد بحول وهذه نكرة واستدلوا ايضا بقول الشاعر
اذا القعود كر فيها حندا يوما جدينا كله مطربا
فأكد يوما وهو نكرة بكنه واستدلوا ايضا بقول الآخر . وقد صرت
البكرة يوما جمعا . وما استدلوا به من هذه الايات لا حجة فيه اما
قول الشاعر . يا ليت عدة حول كله رجا . فالرواية . يا ليت

عدة حول كله رجب . بالاضافة وهو معرفة لا نكرة ورجبا منصوب
فان القصيدة منصوبة وأما قول الآخر . يوما جديدا كله مطرذا .
فيحتمل ان يكون تأكيداً للضمير في جديد والمضمرات لا تكون إلا
معارف وكان هذا أولى لأنه اقرب اليه من اليوم فعلى هذا يكون
الانشاد بالرفع وأما قول الآخر . قد صرّت البكرة يوما اجمعا ..
فلا يعرف قائله فلا تكون فيه حجة ثم لو صحّت هذه الايات على ما
رووه فلا يجوز الاحتجاج بها لقلتها وشذوذها في بابها والناظر لا يحجج
به فأعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الرابع والاربعون

باب الوصف

ان قال قائل ما الغرض في الوصف قبيل التخصيص والتفصيل فان
كان معرفة كان الغرض من الوصف التخصيص لان الاشتراك يقع
فيها الا ترى ان المسمين يزيد ونحوه كثير فاذا قال جاءني زيد لم يعلم
ايهم يريد فاذا قال زيد العاقل او العالم او الاديب وما اشبه ذلك
فقد خصّه من غيره وإن كان الاسم نكرة كان الغرض من الوصف
التفصيل الا ترى انك اذا قلت جاءني رجل لم يعلم اتي رجل هو فاذا
قلت رجل عاقل فقد فضّلته على من ليس له هذا الوصف ولم تخصّه
لأننا نعني بالتخصيص شيأ بعينه ولم يوجد هاهنا فان قيل ففي كم حكما
تتبع الصفة الموصوف قبيل في عشرة اشياء في رفعه ونصبه وجزه
وإفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيته وتعريفه وتذكيره فان قيل فلم
لم توصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة وكذلك سائرهما قبيل لان
المعرفة ما خصّ الواحد من جنسه والنكرة ما كان شائعا في جنسه
والصفة في المعنى في الموصوف ويستحيل الشيء الواحد ان يكون شائعا

مخصوصا وإذا استحال هذا في وصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة كان في وصف الواحد بالاثنيين والاثنيين بالجميع اشد استحالة وكذلك سائرهما فان قيل فما العامل في الصفة قيل هو العامل في الموصوف فإذا قلت جآني زيد الظريف كان العامل فيه جآني وإذا قلت رأيت زيدا الظريف كان العامل فيه رأيت وإذا قلت مررت بزيد الظريف كان العامل فيه الباء هذا مذهب سيبويه وذهب ابو الحسن الاخفش الى ان كونه صفة لمرفوع اوجب له الرفع وإلى ان كونه صفة منصوب اوجب له النصب وإلى ان كونه صفة لمجرور اوجب له الجزم والذي عليه الاكثرون هو الاول وهو مذهب سيبويه فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الخامس والأربعون

باب عطف البيان

ان قال قائل ما الغرض في عطف البيان قيل الغرض فيه رفع اللبس كما في الوصف ولهذا يجب ان يكون احد الاسمين يزيد على الآخر في كون الشخص معروفا به لينتضه من غيره لانه لا يكون الا بعد اسم مشترك الا ترى انك اذا قلت مررت بولدك زيد قد خصصت ولدا واحدا من اولاده فان لم يكن له الا ولدا واحدا كان بدلا ولم يكن عطف بيان لعدم الاشتراك وعطف البيان يشبه البدل من وجه ويشبه الوصف من وجه فوجه شبهه للبدل انه اسم جامد كما ان البدل يكون امما جامدا ووجه شبهه للوصف ان العامل فيه هو العامل في الاسم الاول والدليل على ذلك انك تحمله تارة على اللفظ وتارة على الموضع فتقول يا زيد زيد زيدا فالرفع على اللفظ والنصب على الموضع قال الشاعر

إِنِّي وَأَسْطَارِي سَيَّرَنَ سَجَرًا لَقَائِلُ يَا تَصْرُ تَصْرُ تَصْرًا
وهذا باب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون فاعرفه نصب
ان شاء الله تعالى

الباب السادس والأربعون

باب البدل

ان قال قائل ما الغرض في البدل قيل الابيضاح ورفع الالتباس
وإزالة التوهم والجاز فان قيل فعلى كم ضربا البدل قيل على أربعة
اضرب بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتغال
وبدل الغلط فاما بدل الكل من الكل فتقولك جاني اخوك زيد
ورأيت اخاك زيدا ومررت بأخيك زيد قال الله تعالى إِهْدِنَا الصِّرَاطَ
الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ وبدل البعض من الكل فتقولك
جاني بنو فلان ناس منهم ولا بد ان يكون فيه ضمير يعلقه بالمبدل
منه قال الله تعالى وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ واما قوله تعالى وَرَبُّهُ عَلَى النَّاسِ نَجْجٌ أَلَيْسَتْ مِنَ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ
سَبِيلًا فمن استطاع بدل من الناس وتقديره من استطاع سبيلا منهم
فحذف الضمير للعلم به واما بدل الاشتغال فتقولك سلب زيد ثوبه
ويجبني عمرو عقله ولا بد فيه ايضا من ضمير يعلقه بالمبدل منه قال
الله تعالى يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ فقله فقال فيه بدل
من الشهر والضمير فيه عائد الى الشهر فاما قول الشاعر
لقد كان في حَوْلِ نَوَاءِ تَوَيْتَةٍ تَقْصِي لَبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَامُ
والتقدير فيه ثوبته فيه فحذف للعلم فاما بدل الغلط فلا يكون في قرآن
ولا كلام فصيح وهو ان يريد ان يلفظ بشيء فيسبق لسانه الى غيره
فيقول لقيت زيدا عمرا فعبروا هو المتصود وزيد وقع في لسانه غلط

به فأتى بالذي قصد وأبدله من المخلوط به والاجود في مثل هذا
 ان يستعمل معه بل فيقول بل عمرا فان قيل فا العامل في البديل
 قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب جماعة منهم الى ان العامل
 في البديل غير العامل في المبدل وهو جملتان ويحكي عن ابي علي
 الفارسي انه قيل له كيف يكون البديل ايضا للمبدل وهو من غير
 جملة فقال لما لم يظهر العامل في البديل واتما دل عليه العامل في
 المبدل واتصل البديل بالمبدل في اللفظ جاز ان يوضحه والذي يدل
 على ان العامل في البديل غير العامل في المبدل قوله تعالى وَلَوْلَا اَنْ
 يَكُونَ النَّاسُ اُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوعِمْ سُقَاتًا مِنْ
 فُضَّةٍ فظهور اللام في يومهم وهي بدل من من ويدل على ان العامل في
 البديل غير العامل في المبدل قوله تعالى قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ
 قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضِعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ فظهور اللام مع من هو بدل
 من الذين استضعفوا فدل على ان العامل في البديل غير العامل في
 المبدل وذهب قوم الى ان العامل في البديل هو العامل في المبدل
 منه كما ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاكثرون على
 الاول فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب السابع والاربعون

باب العطف

ان قال قائل كم حروف العطف قيل تسعة الواو والفاء وثم وأو
 ولا وبلى ولكن وأم وحتى فان قيل فلم كان اصل حروف العطف
 الواو قيل لان الواو لا تدل على اكثر من الاشتراك فقط ولما
 غيرها من الحروف فدل على الاشتراك وعلى معنى زائد على ما سنين
 واذا كانت هذه الحروف تدل على زيادة معنى ليس في الواو صارت

الواو بمنزلة الشبه المفرد وباقي الحروف بمنزلة المركب والمفرد اصل
للمركب فان قيل فما الدليل على ان الواو تنضي المجمع دون الترتيب
قيل الدليل على ذلك قوله تعالى وَاَدْخُلُوا الْاِلَّابَ مَجْدًا وَقُولُوا حِطَّةً
وقال في موضع آخر وَقُولُوا حِطَّةً وَاَدْخُلُوا الْاِلَّابَ مَجْدًا ولو كانت
الواو تنضي الترتيب لما جاز ان يتقدم في احدى الالابن ما يتأخر في
الايخرى قال ليد

أَعْلَى الْاَلِيَّاءِ بِكُلِّ اَذْكَنْ طَاتِي اَوْ جَوَتْ قُدَحَتْ وَفَضَّ خَتَامُهَا
وتقديره فَضَّ خَتَامُهَا وَقُدَحَتْ لانه يريد بالجمونة هاهنا القدر وَقُدَحَتْ
اي عُرِفَتْ والمعرفة يقال لها المدحمة وَفَضَّ خَتَامُهَا اي كَشَفَ غَطَاءَهَا
والعرف انما يكون بعد الكشف هكذا ذكره اللانبي والاضهر انه
اراد بالجمونة المخاية وقد ذكرنا ذلك في كتابنا الموسوم بالمرئجل في
شرح السبع الطول والذي يدل على انها للمجمع دون الترتيب قولهم
المال بين زيد وعمرو كما يقال بينهما ويقال اختصم زيد وعمرو ولو
كانت الواو تنفي الترتيب لما جاز ان يقال ان تقع هاهنا لان هذا
الفعل لا يقع الا من اثنين ولا يجوز الاختصار على احدهما فدل على
انها تنفي المجمع دون الترتيب فاما الفاء فانها تنفي الترتيب والعقيب
وتم تنفي الترتيب والتراخي واو تنفي الشك والتخيير والاياحة ولا تنفي
النفي بل تنفي الانتقال من قصة الى قصة اخرى ولكن تنفي
الاستدراك وانها تعطف في النفي دون الاثبات بخلاف بل فانها
تعطف في النفي والاثبات معا فان قيل فلم جاز ان تستعمل بل بعد
النفي ولكن ولم يجوز ان تستعمل لكن بعد الاثبات كجمل قيل لان بل
انها تستعمل في الإيجاب لأجل الغلط والنسيان لما قبلها وهذا انما
يقع في الكلام نادرا فاقصروا على حرف واحد واما استعمال لكن
فانما يكون بعد النفي فجاز ان يشترك معها فيه لان الكلامين صواب

ولا ينكر تكرار ما يقتضي الصواب فلذلك افترق المحكم فيها وأما
 أم فتكون على ضربين متصلة ومنقطعة فأما المتصلة فتكون بمعنى أي
 نحو أزيد عندك أم عمرو أي أنها عندك وأما المنقطعة فتكون بمنزلة
 بل والهزة كقولهم إنها لإبل أم شاء والتقدير فيه بل أي شاء كأنه
 رأى الشخصا فغلب على ظنه أنها إبل فأخبر بحسب ما غلب على ظنه
 ثم أدركه الشك فرجع إلى السؤال والاستنبات فكأنه قال بل أي شاء
 ولا يجوز أن تقتدر بل وحدها والذي يدل على ذلك قوله تعالى أم
 له البنات ولكم البنون ولو كان بمعنى بل وحدها لكان التقدير بل
 له البنات ولكم البنون وهذا كفر محض فدل على أنها بمنزلة بل والهزة
 ١٠ فأما إما فليست حرف عطف ومعناها بمعنى أو إلا أنها أقعد في باب
 الشك من أو لأن أو يمضي صدر كلامك معها على اليقين ثم يطرأ
 الشك من آخر الكلام إلى أو له وأما إما فينبئ الكلام معها من أو له
 على الشك وإنما قلنا أنها ليست حرف عطف لأن حرف العطف لا
 يخلو إما أن يعطف مفردا على مفرد أو جملة على جملة فإذا قلت قام
 ١٠ إما زيد وإما عمرو لم تعطف مفردا على مفرد ولا جملة على جملة ثم
 لو كانت حرف عطف لما جاز أن يتقدم على الاسم لأن حرف العطف
 لا يتقدم على المعطوف عليه ثم لو كانت أيضا حرف عطف لما جاز
 أن يجمع بينهما وبين الواو فلما جُمع بينهما دل على أنها ليست حرف عطف
 لأن حرف العطف لا يدخل على مثله فأعرفه نصب إن شاء الله تعالى

الباب الثامن والأربعون

باب ما لا ينصرف

أن قال قائل كم العلل التي تمنع الصرف قسبل تسع وفي وزن النعل
 والوصف والثانيث والالف والنون الزائدتان والتعريف والجمعة

والعدل والتركيب والجمع ومجموعها يتان من الشعر وفي
 جميع ووصف وتانيك ومعرفة وعجمة ثم عدل ثم تركيب
 والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقریب
 فان قيل ومن أين كانت هذه الالل فروقا قيل لأن وزن الفعل
 فرع على وزن الاسم والوصف فرع على وزن الموصوف والتانيك فرع
 على التذكير والالف والنون الزائدتان فرع لانهما تجريان مجرى علامة
 التانيك في امتناع دخول علامة التانيك عليهما الا ترى انه لا يقال
 عطشانة وسكرانة كما لا يقال حمراء وصفراء والتعريف فرع على التنكير
 والعجمة فرع على العربية والجمع فرع على الواحد والعدل فرع لانه
 متعلق بالمعدول عنه والتركيب فرع على الافراد فهنا وجه كونها فروقا
 فان قيل فلم وجب ان تكون هذه الالل تمنع الصرف قبل لانهما لهما
 كانت فروقا على ما بينا والفعل فرع على الاسم وهو اثقل من الاسم
 لكونه فرقا فقد اشبهت الفعل فإذا اجتمع في الاسم علتان من هذه
 الالل وجب ان يمتنع من الصرف لشبه الفعل فان قيل فلم لم يمتنع
 الصرف بعلّة واحدة قيل لأن الاصل في الاسماء الصرف ولا يمتنع من
 الصرف بعلّة واحدة لانهما لا تقوى على نقله عن اصله الا ان تكون العلة
 تقوم مقام علتين فحينئذ يمتنع من الصرف بعلّة واحدة لقيام علة مقام
 علتين فان قيل لم منع ما لا ينصرف التثنية والمجرر قبل لوجهين
 احدهما انه انما منع من التثنية لانه علامة التصرف فلما وجد ما يوجب
 منع التصرف وجب ان يحذف ومنع المجرر تبعاً له والوجه الثاني انه
 انما منع المجرر اصلاً لا تبعاً له لانه انما منع من الصرف لانه اشبه
 الفعل والفعل ليس فيه جر ولا تثنية فكذلك ايضا ما اشبهه فان قيل
 فلم حمل المجرر على النصب فيما لا ينصرف قيل لأن بين المجرر
 والنصب مشابة ولهذا حمل المجرر على النصب في التثنية وجمع المذكر

والمؤت السالم فلما حمل الجز على النصب في تلك المواضع فكذلك
يحمل الجز على النصب هاهنا فان قيل فلم كان جميع ما لا يتصرف
في المعرفة يتصرف في النكرة الأخرى انما فعل اذا كان نعتا نحو
ازهر وما كان آخره الف الثاني نحو حلى وجرأ وما كان على
. قعلان مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى وما كان جمعا بعد الله حرفان
او ثلثة اوسطها ساكن نحو مساجد وقناديل وما كان معدولا عن
العدد نحو مئتي وثلاث ورباع واشباهه قيل اما افعل فاتها لم
يتصرف معرفة ولا نكرة لأنه اذا كان معرفة فقد اجمع فيه التعريف
ووزن الفعل وإذا كان نكرة فقد اجمع فيه الوصف ووزن الفعل
وذهب ابو الحسن الاخفش الى أنه اذا سمي به ثم نُكِر انصرف لأنه
لها سمي به زال عنه الوصف وإذا نُكِر بقي وزن الفعل وحده فوجب
ان يتصرف والصحيح أنه لا يتصرف لأنه اذا نُكِر رجع الى الاصل وهو
الوصف فيجمع فيه علتان وهو وزن الفعل والوصف كما انهم صرفوا
قولهم مررت بنسوة اربع وان كان على وزن الفعل وهو صفة الا ان
الاصل ان يكون اسما لا صفة مراعاة للاصل فكذلك هاهنا نراعي
اصله في الوصف وان كان قد سمي به واما ما كان آخره الف الثاني
فاتها لم يتصرف لأنه مؤنث وتانيته لازم فكأنه اُنْتُ مرتين فلها لا
يتصرف لان العلة فيه قامت مقام علتين واما ما كان على فعلان مؤنثة
فعلى نحو سكران وسكرى فلان الالف والنون فيه اشبهتا الف الثاني
نحو حمراء وذلك من وجهين احدهما امتناع دخول تاء الثاني والثاني
ان بناء مذكرة مخالف لبناء مؤنثه وان لم يكن له مؤنث على فعلى
نحو عثمان فانه لا يتصرف معرفة ويتصرف نكرة وليس من هذه الانواع
واما ما كان جمعا بعد الله حرفان او ثلثة اوسطها ساكن فاتها منح
من الصرف البتة وذلك لاربعة اوجه ذكرها الثاني الوجه الاول انه

لما كان جمعا لا يمكن جمعه مرة ثانية فكانت قد جمع مرتين والوجه
الثاني أنه جمع لا نظير له في الأحاد فعدم النظير يقوم مقام علة ثانية
والوجه الثالث أنه جمع ولا يمكن أن يكسر مرة ثانية فأشبه الفعل
لأن الفعل لا يدخله التكرار والوجه الرابع أنه جمع لا نظير له في
الاسماء العربية فجرى مجرى الاسم الاعجمي لأن الاعجمي يكون على غير
وزن العربي والوجهان الآخران يرجعان الى الأولين وإما ما كان
معدولا عن العدد نحو مئتي وثلاث فأنما منع الصرف في التكرة
وذلك للعدل والوصف وقيل لأنه عدل عن اللفظ والمعنى فأما عدله
في اللفظ فظاهر وإما عدله في المعنى فلأن العدد يراد به قبل العدل
الدلالة على قدر المعدود الا نرى أنك اذا قلت جاتي اثنان او ثلثة
اردت قدر ما جاءك واذا قلت جاتي مئتي وثلاث لم يجز حتى يتقدم
قبله جمع لتدل بذكر المعدود على الترتيب فتقول جاتي القوم مئتي
مئتي وثلاث ثلاث اي اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة فدل على أنه معدول
من جهة اللفظ والمعنى فلذلك لم يتصرف في التكرة فان قيل فلما
دخل جمع ما لا يتصرف المجرع مع الالف واللام او الاضافة قيل
لثلاثة اوجه الأول أنه أمن فيه التنوين لأن الالف واللام والاضافة
لا تكون مع التنوين فلما لا وجدت مع التنوين أمن فيه التنوين
فدخله المجرع في موضع المجرع والوجه الثاني أن الالف واللام والاضافة
قامت مقام التنوين ولو كان التنوين فيه لجاز فيه المجرع فكذلك
مع ما قام مقامه والوجه الثالث أنه بالالف واللام والاضافة بعد
عن شبه الفعل فلما بعد عن شبه الفعل دخله المجرع في موضع المجرع
لأنه قد صار بمنزلة ما فيه علة واحدة فلها المعنى دخله المجرع مع
الالف واللام والاضافة فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب التاسع والأربعون

باب اعراب الافعال وبنائها

ان قال قائل لم كانت الافعال ثلثة ماضٍ وحاضر ومستقبل قيل لأن
 .الازمنة ثلثة ولما كانت ثلثة وجب ان يكون الافعال ثلثة ماضٍ
 وحاضر ومستقبل فان قيل فلم يبن الفعل الماضي على حركة ولم كانت
 الحركة فتحة قيل انها بقي الفعل اولاً لأن الاصل في الافعال البناء
 وبني على حركة تفضيلاً له على فعل الامر لأن الفعل الماضي اشبه
 الاسماء في الصيغة نحو قولك مررت برجل ضرب كما تقول مررت
 برجل ضارب فاشبه ايضا ما اشبه الاسماء في الشرط والمجرأ فانك
 تقول ان فعلت فعلت والمعنى فيه ان تفعل افعل فلما قام الماضي مقام
 المستقبل والمستقبل قد اشبه الاسماء وجب ان يبنى على حركة تفضيلاً
 له على فعل الامر الذي ما اشبه الاسماء ولا اشبه ما اشبهها وانما
 كانت الحركة فتحة لوجهين احدهما ان الفتحة اخف الحركات فلما وجب
 .بنائها على حركة وجب ان يبنى على اخف الحركات والوجه الثاني
 انه لا يخلو إما ان يبنى على الكسر او على الضم او على الفتح فبطل ان
 يبنى على الكسر لأن الكسر ثقل والفعل ثقل والثقل لا ينبغي ان
 يبنى على ثقل وإذا كان المجرأ لا يدخله وهو غير لازم لثقله فان لا
 يدخله الكسر الذي هو لازم كان ذلك من طريق الاولى وإذا بطل
 .ان يبنى على الكسر بطل ان يبنى على الضم ايضا لثلاثة اوجه الوجه
 الاول ان الضم اثقل وإذا بطل ان يبنى على الثقل فلان لا يبنى على
 الانتقال اولي والوجه الثاني ان الضم اخو الكسر لأن الواو اخت الياء
 لا ترى انهما يجتمعان في الردف نحو قوله
 ولا تكثُرْ على ذي الضغن تحباً ولا ذِكْرُ التجرّم للذنوب

ولا تسأله عما سوف يبدي ولا عن عيبه لك بالمعيب
مضى تلك في صديق أو عدو تخبرك العيون عن القلوب
والوجه الثالث أنها لم يبن على الضم لأن من العرب من يجرى بالضمّة
عن الواو فيقول في قاموا وفي كانوا قال الشاعر
فلو أن الأطباء كانوا حولي وكان مع الأطباء الشفاء

وإذا بطل ان يبنى على الكسر والضم وجب ان يبنى على الفتح فان قيل
فلم يبن فعل الامر على الوقف قيل لأن الاصل في الافعال البناء
والاصل في البناء ان يكون على الوقف فبنى على الوقف لانه الاصل
وذهب الكوفيون الى انه معرب واعرابه المجزوم واستدلوا على ذلك
من ثلثة اوجه الوجه الاول انهم قالوا انها قلنا انه معرب مجزوم لان
الاصل في تم واذهب لنتم ولذهب قال الله تعالى قَبِّلْكَ فَلْيَقْرَحُوا مَوْ
خَيْرًا يَجْمَعُونَ وذكر انها قرآءة النبي صلى الله عليه وسلم وقد روي
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في بعض مغازبه لتأخذوا مصافكم
فدل على ان الاصل في تم لنتم واذهب لنذهب الا انه لما كثر كلامهم
وجرى على السنتهم استغفلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فيه
فحذفوه مع حرف المضارعة تخفيفا كما قالوا ايش والاصل فيه ايش شيء
وكتولم ويله والاصل فيه ويل انه فحذفوا لكثرة الاستعمال فكذلك
هاهنا والوجه الثاني انهم قالوا اجمعنا على ان فعل النبي معرب مجزوم
نحو لا نفم ولا تذهب فكذلك فعل الامر نحو تم واقعد لان النبي ضده
الامر وهم يحملون النبي على ضده كما يحملونه على نظيره والوجه الثالث
انهم قالوا الدليل على انه مجزوم انك تقول في المعلن اغرر ارمي اخش
فحذف الواو والياء والالف كما تقول لم يغز لم يرم لم يخش فدل على انه
مجزوم بلام مقدرة وقد يجوز اعمال حرف المجزوم مع المحذف قال الشاعر
محمّد تقدّر نفسك كل نفس اذا ما رخت من امر نبالا

وأما ما ذهب اليه الكوفيون ففسد وقولهم ان الأصل في تم لنفم وذهب
 لنذهب إلا أنهم حذفوه لكثرة الاستعمال قلنا ليس كذلك وأنه لو
 كان الامر كما زعم لوجب ان يختص المحذف بما يكثر استعماله دون
 ما لا يكثر استعماله قلنا قيل اقنعس واخرنم واطلوط وما اشبه ذلك
 بالمحذف ولا يكثر استعماله دل على فساد ما ذهب اليه فقولهم ان فعل
 النبي معرب مجزوم فكذلك فعل الامر قلنا هذا فاسد لان فعل النبي
 في أوله حرف المضارعة الذي اوجب المشابهة بالاسم فاستحق الاعراب
 فكانت معربا وأما فعل الامر فليس في أوله حرف المضارعة الذي
 يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحق الاعراب فكان باقيا على اصله
 وقولهم انه يحذف الواو والياء والالف نحو اغر وارم واخس كما تقول
 لم يغز لم يرم لم يخس فنقول انها حذفت هذه الاحرف للبناء لا
 للاعراب حملا للفعل المعتل على الفعل الصحيح حملا للفرع على الأصل
 والذي يدل على ذلك صحة ما ذكرناه ان حروف الجز لا تعمل مع
 المحذف فحروف الجزم أولى وأما البيت الذي اشدوه وهو قوله .
 محمد تدد نفسك كل نفس . فقد انكره ابو العباس المبرد ولو سلمنا
 صحته فنقول قوله تدد نفسك كل نفس لم تحذف الياء للجزم بلام مقصورة
 وانما حذفت الياء للضرورة اجتناء بالكسرة عن الياء وهو في كلامهم
 أكثر من ان يحصى وان سلمنا ان الأصل لتدد وأنه مجزوم بلام مقصورة
 غير اننا نقول انها حذفت اللام للضرورة الشعر وما حذف للضرورة
 لا يجوز ان تجعل أصلا يقاس عليه وقد بينا هذه المسألة مستقصاة في
 المسائل الخلافية فان قيل فلم أعرب الفعل المضارع قيل لأنه اشبه
 الاسماء من الخمسة الوجه التي ذكرناها قيل في صدر الكتاب وعرابه
 الرفع والنصب والجزم فأما الرفع فليقايه مقام الاسم وقد ذكر أيضا
 في صدر الكتاب وأما النصب والجزم فنسذكرها أيضا فيما بعد هذا

الباب ان شاء الله تعالى فان قيل فلم قالوا هو يغزو ويرى ويخشي
 فأثبتوا الواو والياء والألف ساكنة في حالة الرفع وحذفوها في حالة
 الجزم ونحو الواو والياء في حالة النصب فسووا في يخشي بين النصب
 والرفع فقبل أنما أثبتوها ساكنة في الرفع لأن الأصل ان يقال هو
 يغزو ويرى ويخشي بضم الواو في يغزو والياء في يرى ويخشي إلا أنهم
 استعملوا الضمة على الواو من يغزو وعلى الياء من يرى فحذفوها فثبت
 الواو من يغزو ساكنة وكذلك الياء من يرى وأما الياء من يخشي
 فانقلبت الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها وإنما حذفوا هذه الحروف في
 الجزم لأنها اشبهت الحركات ووجه الشبه من وجهين أحدهما ان هذه
 الحروف مركبة من الحركات على قول بعض النحويين والحركات
 مأخوذة منها على قول آخرين وعلى كلا القولين فقد حصلت المشابهة
 بينهما والوجه الثاني ان هذه الحروف هاهنا لا تقوم بها الحركات كما ان
 الحركات كذلك وكما أنها تحذف للجزم فكذلك هذه الحروف وقد حكي
 عن أبي بكر بن السراج أنه شبه المجازم بالدواء والحركة في الفعل
 بالفضلة التي يخرجها الدواء وكما ان الدواء اذا صادف فضلة حذفها
 وان لم يصادف فضلة أخذ من نفس الجسم فكذلك المجازم اذا دخل
 على الفعل ان وجد حركة اخذها والاخذ من نفس الفعل وسهل
 حذفها وان كانت أصلية لسكونها لأنها بالسكون تضعف فتصير في
 حكم الحركة فكما ان الحركة تحذف فكذلك هذه الحروف وإنما فعلوا
 الواو والياء في يغزو ويرى في النصب لثقة النحاة فانقلبت الياء في
 نحو يخشي الفاء لتحركها في النصب وانفتاح ما قبلها كما قبلناها في حالة
 الرفع لتحركها بالضم في الأصل وانفتاح ما قبلها فان قيل فلم كانت
 الخمسة الامثلة نحو يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون في حالة
 الرفع يشوب التثنية وفي حالة النصب والمجزم يحذفها قيل لأن هذه الامثلة

لها وجب ان تكون معرفة لم يمكن ان تجعل اللام حرف الاعراب وذلك
لأنه من الاعراب المجزئ فلو أنها حرف اعراب لوجب ان يسقط في
حالة الجزم فكان يوتى الى ان يحذف ضمير الفاعل وذلك لا يجوز ولم
يمكن أيضا ان يجعل الضمير حرف الاعراب لأنه في الحقيقة ليس بجزر
الفعل وأنها هو قائم بنفسه في موضع رفع لأنه فاعل فلا يجوز ان يجعل
حرف اعراب لكلمة اخرى فوجب ان يكون الاعراب بعدها فزادوا
النون لأنها تشبه حروف المد واللين وجعلوا ثبوتها علامة للرفع
والمحذف علامة للجزم والنصب وأنها جعلوا الثبوت علامة للرفع والمحذف
علامة للجزم والنصب ولم يكن بعكس ذلك لأن الثبوت أول والمحذف
آخر طار عليه كما ان الرفع أول والجزم والنصب طاريان عليه فأعطوا
الأول الأول والطاري الطاري والنصب فيها محمول على الجزم لأن
الجزم في الافعال نظير الجزم في الاسماء وكما ان النصب في التثنية والجمع
محمول على الجزم فكذلك النصب هاهنا محمول على الجزم فان قيل
فلم استوى النصب والجزم في قولهم انت تنعلن للواحدة وليس في الاسماء
الاحاد ما حمل نصبه على جزئه قيل لأن قولهم انت تنعلن يشابه
لفظ الجمع الا ترى ان الجمع في حالة النصب والجزم يكون في آخره
ياء قبلها كسرة وبعدها نون كقولهم تنعلن فلما اشبه لفظ الجمع حمل
عليه ولهذا فقت النون منه حملا على الجمع ايضا وكذلك كسروا
النون في ينعلان وفقروها من يفعلون حملا على تثنية الاسماء وجمعا وهن
الامثلة معرفة لاحرف اعراب لها وذلك لما يتنا من استحالة جعل
اللام او الضمير او النون حرف الاعراب وليس لها نظير في كلامهم
فان قيل فهلا كان ينعلان يفعلون تثنية وجمعا ليفعل كما كان زيدان
وزيدون تثنية وجمعا لزيد قيل لأن الفعل لا يجوز تثنيته ولا جمعه
وأنها لم يجر ذلك لاربعة اوجه الوجه الاول ان الفعل بدل على

المصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع لانه يدل على الجنس ألا ان تختلف
 انواعه فيجوز تثنيته وجمعه فلما كان الفعل يدل على المصدر الميم
 الدال على الجنس لم يجر تثنيته ولا جمعه والوجه الثاني ان الفعل لو
 جازت تثنيته مع الاثنين وجمعه مع الجماعة لجازت تثنيته وجمعه مع
 الواحد فكأن يجوز ان يقال زيد قلما وقاموا اذا فعل ذلك مرتين .
 او مرارا قلما لم يجر ذلك دل على انه لا يثنى ولا يجمع والوجه
 الثالث ان الفعل ليس بذات يقصد اليها بأن يضم اليها غيرها كما
 يكون ذلك في الاسماء فلذلك لم يثن ولم يجمع والوجه الرابع ان
 الفعل يدل على مصدر وزمان فصار في المعنى كأنه اثنان فكما لا يجوز
 تثنية الاسم المثنى كذلك لا يجوز تثنية الفعل فان قيل أليس الالف في
 يفعلان تدل على التثنية والواو في يفعلون تدل على الجمع قيل الالف
 والواو تدلان على التثنية والجمع لكن على تثنية الضمير وجمعه لا على
 تثنية الفعل وجمعه لما بينا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الخمسون

باب المحروف التي تنصب الفعل المستقل

ان قال قائل لم وجب ان تعمل ان ولن واذن وكى النصب قيل انما
 وجب ان تعمل لاختصاصها بالفعل ووجب ان يكون عملها النصب
 لان ان الخفيفة تشبه ان الثقيلة وان الثقيلة تنصب الاسم فكذلك ان
 هذه يجب ان تنصب الفعل وحملت لن واذن وكى على ان وانما حملت
 عليها لانها تشبهها ووجه الشبه بينهما ان ان الخفيفة تختص الفعل المضارع
 للاستقبال وهذه المحروف تختص الفعل المضارع للاستقبال فلما اشتركا
 في هذا المعنى حملت عليها ويحكى عن الخليل بن احمد انه قال لا
 ينصب من الافعال الا بان مظهرة او مقدرة والاكثر ون على خلافه

وتكون ان مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر الا ترى انك اذا قلت ان
تفعل كذا خير لك يعني كان التقدير ففعلك كذا خير لك وما اشبه
ذلك وامّا لن ففيها قولان فذهب الخليل الى انها مركبة من كلمتين
واصلها لا ان تحذفوا الالف من لا والهزة من ان لكثرة الاستعمال
. كقولهم ويل الله وويله وركبوا احداها مع الاخرى فصار لن وذهب
سيبويه الى انها ليست مركبة من كلمتين بل هي بمنزلة شيء على حرفين
ليس فيه زيادة قال سيبويه ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت
امّا زيدا قلن اضرب لاق ما بعد ان لا يعمل فيها قبلها ويمكن ان يعتذر
عن الخليل بان يقال ان المحرف اذا ركب تغير حكمها بعد التركيب
. عما كانت عليه قبل التركيب الا ترى ان هل لا يجوز ان يعمل ما بعدها
فيما قبلها واذا ركب مع لا ودخلها معنى التخصيص جاز ان يعمل ما
بعدها فيما قبلها فيقال زيدا هلا ضربت فكذلك هاهنا ويمكن ان يقال
على هذا ايضا ان هلا ذهب منها معنى الاستفهام فجاز ان يتغير حكمها
وامّا لن فعنى النفي باق فيها فينبغي ان لا يتغير حكمها وامّا اذن فتستعمل
١٠ على ثلثة اضرب الاول ان تكون طاملة وهو ان يدخل على الفعل المضارع
فيراد به الاستقبال ويكون جوابا نحو ان يقول القائل انا ازورك
فتقول اذن اكرمك فيجب اعادها لا غير والثاني ان يدخل عليها اللان
والفاء للمطف فيجوز اعادها واجهالها نحو قولك ان تكرمني انا اكرمك
واذا احسن اليك فيجوز اعادها فتصعب الفعل بعدها كما لو ابتدأت
٢٠ بها فترجع الى القسم الاول ويجوز اجماعها فترفع الفعل بعدها لانها مع
الضمير المستكن فيه خبر مبتدأ محذوف والتقدير فيه انا اذن اكرمك
واحسن اليك فرجع الى القسم الثالث والثالث ان تدخل بين كلامين
احدهما متعلق بالآخر نحو ان تدخل بين الشرط وجوابه نحو ان تكرمني
اذن اكرمك وبين المبتدأ وخبره نحو زيد اذن يقوم وما اشبه ذلك

فلا يجوز اعمالها بحال وكذلك اذا دخلت على فعل المحال نحو قولك
 اذن اظنك كاذبا اذا اردت انك في حال ظن وذلك لان اذن
 انما عملت لانها اشبهت ان وان لا تدخل على فعل المحال ولا يكون
 بعدها الا المستقبل فاذا زال الشبه بطل العمل وانما كي فتستعمل
 على ضربين احدها ان تعمل بنفسها فتكون مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد
 نحو جئتكم لكي تعطيني حتى والثاني ان تعمل بتقدير أن لانهم يجعلونها
 بمنزلة حرف جر ولانهم يقولون كيا كما يقولون كيا وانما وجب ان
 يقدر بعدها ان لان حروف الجز لا تعمل في الفعل فان قيل فلم وجب
 تقدير أن بعدها وبعد الفاء والواو وآو واللام وحتى دون اخواتها
 قيل لثلاثة اوجه الاول ان في الاصل في العمل والوجه الثاني ان
 ان ليس لها معنى في نفسها بخلاف لن واذن وكى فلتقصان معناها
 كان تقديرها اولى من سائر اخواتها والوجه الثالث ان ان لما كانت
 تدخل على الفعل الماضي والمستقبل ولا يوجد هذا في سائر اخواتها فقد
 وجد فيها مزية على سائر اخواتها في حالة اظهارها فاذا وجد فيها مزية
 على سائر اخواتها في حالة الاظهار كانت اولى بالاظهار فاعرفه تصب ١٥
 ان شاء الله تعالى

الباب الحادي والخمسون

باب حروف الجزم

ان قال قائل لم وجب ان تعمل لم ولما ولام الامر ولا في النهي ..
 في الفعل المضارع الجزم قيل انما وجب ان تعمل الجزم
 لاختصاصها بالفعل وذلك لان لم ولما كانت تدخل على الفعل
 المضارع فتنتقله الى معنى الماضي كما ان ان التي للشرط والجزم تدخل
 على الفعل الماضي فتنتقله الى معنى المستقبل فقد اشبهت حرف الشرط

وحرف الشرط يعمل المجزم وكذلك ما أشبهه وأتاه وجب لحرف الشرط ان يعمل المجزم لأنه يقتضي جملة من فلتطول ما يقتضيه حرف الشرط أخير له المجزم لأنه حذف وتخفيف فبمتركه لم في النقل وكان محمولاً عليه وأما لام الامر فأتاه وجب ان تعمل المجزم لاشتراك الامر باللام وبغير اللام في المعنى فوجب ان تعمل لام المجزم ليكون الامر باللام مثل الامر بغير اللام في اللفظ وإن كان احدهما كان جزءاً والآخر وقفاً فأمّا لا في النهي فأتاه وجب ان تجزم حملاً على الامر لأن الامر قيد النهي وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ولما كان الامر مبنياً على الوقف وقد حمل النهي عليه جعل النهي نظيراً له في اللفظ وإن كان احدهما جزءاً والآخر وقفاً على ما بينا فلها وجب ان تعمل المجزم فان قيل فاذن كان الاصل في لم ان تدخل على الماضي فلم نقل الى لفظ المضارع قيل لأن لم يجب ان تكون عاملة فلور لم ما بعدها الماضي لما تبين عملها فنقل الماضي الى المضارع لينتج عملها فان قيل فهلا جؤزتم دخولها على الماضي والمستقبل كما جاز في حرف الشرط والجزء قيل الفرق بينهما ظاهر وذلك لأن الاصل في حروف الشرط والجزء ان تدخل على فعل المستقبل والمستقبل انقل من الماضي فعدل عن الانتقال الى الاخف فأمّا لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضي وقد وجب سقوط الاصل فلو جؤزنا دخولها على الماضي الذي هو الاصل لما جاز دخولها على الفعل المضارع الذي هو الفرع لأنه اذا استعمل الاصل الذي هو الاخف لم يستعمل الفرع الذي هو الانتقال فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والخمسون

باب الشرط والجزء

ان قال قائل لم عملت ان المجزم في الفعل المضارع قيل انما عملت

لاختصاصها وعملت الجزم لما بيننا من أنها تقتضي جملتين الشرط والجزم
 فطول ما تقتضيه اخير لما الجزم لانه حذف وتخفيف فاما ما عدا ان
 من الالفاظ التي يجازي بها نحو من وما وأي ومها وهي وأين وأيان وأني
 وأي حين وحيثا واذا فاتها عملت لانها قامت مقام ان فعملت عملها
 وكلها مبنية لتيامها مقامها ما عدا ايان ويستذكر معانيها ولم اقيمت مقام
 الحرف مستوفى في باب الاستفهام فان قيل فالعامل في جواب الشرط
 قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب بعض النحاة الى ان العامل
 فيه حرف الشرط كما يعمل في فعل الشرط وذهب بعضهم الى ان
 حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه وذهب آخرون الى ان حرف
 الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط
 وذهب ابو عثمان المازني الى انه مبني على الوقف فمن قال ان حرف
 الشرط يعمل فيها جميعا قال لان حرف الشرط يقتضي جواب الشرط
 كما يقتضي فعل الشرط ولهذا المعنى يسمى حرف الجزاء فكما عمل في
 فعل الشرط فكذلك يجب ان يعمل في جواب الشرط واما من قال
 انها جميعا يعملان فيه فلان فعل الشرط يقتضي الجواب كما ان حرف
 الشرط يقتضي الجواب فلما اقتضياه معا عملا فيه معا واما من قال
 ان حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في الجواب
 فقال لان فعل الشرط يقتضي الجواب وهو اقرب اليه من الحرف فكان
 عمله فيه اولى من الحرف واما من قال انه مبني على الوقف فقال لان
 الفعل المضارع انما أعرب لوقوعه موقع الاسماء والجواب هاهنا لم يقع
 موقع الاسماء فوجب ان يكون مبنيا وذهب الكوفيون الى انه مجزوم
 على الجوار لان جواب الشرط مجاور لفعل الشرط فكان محبولا عليه
 في الجزم والحمل على الجوار كثير في كلامهم قال الشاعر
 كأنها صرّبت قدّام أعينها قطنا بمقصود الاوتار محلوج

وكان يقتضي ان يقال محلولا فحفضه على الجوار وكقول الآخر .
 كَانَ نَحْجُ الْعَنْكَبُوتَ الْبَرْمَلِ . وكقولهم جَحْرَ صَبْرٍ خَرِبٍ وما
 اشبه ذلك وهذا ليس بصحيح لان المحل على الجوار قليل يقتصر
 فيه على السماع ولا يقاس عليه لفته وقد اعترض على هذه المناهض كلها
 . باعتراضات فانما من قال ان حرف الشرط يعمل فيها وحده فاعترض
 عليه بان حرف الشرط حرف جزم والحروف المجازمة لا تعمل في شيئين
 لضعفها وانما قول من قال ان حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في
 الجواب فلا يخلو عن ضعف وذلك ان الاصل في الفعل ان لا يكون
 عاملا في الفعل فاذا لم يكن له تأثير في العمل في الفعل وحرف الشرط
 له تأثير فاضافة ما لا تأثير له الى ما له تأثير لا تأثير له وانما قول من
 قال انه سبقي على الوقف لانه لم يقع موقع الاسم ففساد ايضا وذلك لان
 الفعل اذا ثبت له المشابهة بالاسم في موضع استحق الاعراب بتلك
 المشابهة لم يشترط ذلك في كل موضع الا ترى ان الفعل المضارع يكون
 معربا بعد حروف النصب تحوّلن تقوم وبعد حروف المجزئ نحو لم يتم
 ١٠ وان لم يحسن ان يقع موقع الاسماء فكذلك هاهنا على ان وقوعه موقع
 الاسماء انها هو موجب لنوع من الاعراب وهو الرفع وقد زال حملا
 لمجس الاعراب وليس من ضرورة زوال نوع من الاعراب زوال حملة
 المجنس والصحيح عندي ان يكون العامل حرف الشرط بتوسط فعل
 الشرط لانه عامل معه لما بيننا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والخمسون

باب المعرفة والتكرة

ان قال قائل هل المعرفة اصل او التكرة قيل لا بل التكرة في الاصل
 لان التعريف طارئ على التنكير فان قيل ما حد التكرة والمعرفة قيل

تكلّموا عليها فقالوا أنما قالوا في جمع فرخ افراخ لوجهين احدها انهم
حملوه على معنى طير فكما قالوا في جمع طير اطيّار فكذلك قالوا في جمع فرخ
افراخ لانه في معناه والوجه الثاني ان فيه الراء وهو حرف تكرير فيتركب
التكرير فيها بمنزلة المحركة فصار بمنزلة فعل بفتح العين فجمع على افعال
كجبل واجبال وجمل واجمال قال الشاعر

ماذا تقول لافراخ بذي مرخ
أقيت كاسيم في قعر مظليّة
رغب المحاصل لآماء ولا شجر
فأغتر عليك سلام الله يا عمر

وامّا انف فانما جمعه على افعال قالوا آناف لان فيها النون والنون
فيها غنة فصارت الغنة فيها بمنزلة المحركة فصار بمنزلة فعل فجمع على
افعال وامّا زند فانما جمع على افعال فقالوا ازناد لوجهين احدهما لما
ذكرنا ان النون فيها غنة فصارت كأنها محركة والوجه الثاني ان زندا
في معنى عود وعود فجمع على اعماد فكذلك ما كان في معناه فان قيل
فلم يجعلوا فعلا اذا كانت عينه بآء او واو على افعال ولم يجمعوه على
افعل قيل لايتهم لو جمعوه على افعل على قياس الصحيح لأدّى ذلك
الى الاستفقال الا ترى انك لو قلت في جمع بيت أبيت وفي جمع عود
اعود لأدّى ذلك الى ضم الياء والواو والياء تُستقل عليها الغنة
لانها معها بمنزلة ياء واو وكذلك الواو ايضا تُستقل عليها
الغنة أكثر من الياء لانها معها بمنزلة واوين فلما كان ذلك مستقلا
عدلوا عنه الى افعال فان قيل فلم يجمعوا بين فعال وفعل في جمع
الكثرة قيل لاشتراكهما في عدد الحروف وان كان في احدها حرف ليس
في الآخر فان قيل فلم خصوا في جمع التكسير ما كان على قتل مباء
عينه واو بفعل نحو ثوب وثياب وما عينه بآء بفعل نحو شيخ وشيوخ
وهلا عكسوا فسيل انما لم يجمعوا ما كان من ذوات الواو على
فعل لانه كان يؤدى الى الاستفقال ولا يؤدى الى ذلك اذ جمع على

فعال الا ترى أنه لو جمع على فعول لكان يؤتى الى اجتماع واوين
وضمة نحو ثوب وجوز وذلك مستقل لاجتماع واوين وجوزوا ذلك
في الياء لانها اخفت من الواو فكذلك خصوا ما كان عنه واوا بنعال
وما كان عنه ياء بفعل فان قيل فمن اين زعم ان افعلا لا يكون الا
في جمع فعل وقد قالوا زمن واوين فجمعوا فعلا بنفع العين على افعل
قيل انما قالوا زمن واوين وان كان القياس يوجب ان يقال ازمان
الا انه لما كان زمن في معنى دهر ودهر يجمع على ادهر فكذلك ايضا
جمعوا زمنا على ازمين لانه في معناه كقوله

امتزلي تحي سلام عليكما هل الازمين اللاتي مضين رواجح

فان قيل فلم جمع ما جاء على قُعل في الاغلب على فعلان قيل
لان فعلا متصور من فعال وما كان على فعال فانه يجمع على
فعلان نحو غراب وغريان وعقاب وعقبان وكذلك ما كان
متصورا منه يجمع على فعلان فان قيل فلم وجب تحريك العين من
قَعلة بنفع الناء وسكون العين في الجمع نحو جَفَنَات وقَصَعَات وسكنت
في نحو خَذَلَات وَصَعِبَات من فعلة قيل لان فعلة بنفع الناء وسكون
العين تكون اما غير صفة نحو جَفنة وقصعة وتكون صفة نحو خذلة
وصعبة فحركت العين منها اذا كان اما غير صفة نحو جَفَنَات وقَصَعَات
للفرق بينهما وبين الصفة نحو خَذَلَات وَصَعِبَات فان قيل فلم كان الاسم
اولى بالتحريك من الصفة وهلا عكسا وكان الفرق حاصلًا قيل انما
كان الاسم اولى بالتحريك من الصفة لان الاسم اقوى واخف والصفة
اضعف واثقل فلما كان الاسم اقوى واخف والصفة اضعف واثقل كان
الاسم بالتحريك احمَل قال الشاعر

اَبَتْ ذِكْرَ عَوْدَتِ احشاء قلبه خفوا ورَفَضَاتِ الهوى في المناصل
فَسَكَنَ رَفَضَاتِ والاصل رَفَضَاتِ بالفتح لأجل ضرورة الشعر فان قيل

فلم اذا كانت العين من فعلة معتلة او مضاعفة تكون ساكنة كالصفة نحو عَوْرَات وبيضات وسلّات وما اشبه ذلك قليل انما كانت ساكنة اذا كانت العين معتلة لانّ الحركة توجب ثقلا في الواو والياء فسكنوها هربا من ثقل الحركة عليها وحرصا على تصحيحها ومن العرب من يفتح الياء والواو فيقول عورات وبيضات كما لو كان صحيح العين وعلى هذه اللغة قراءة من قرأ تلك عَوْرَات لكم يفتح الواو قال الشاعر
أخو بِيضَات راحَ متَأَوِّبَ رفيقٍ يَسْمَعُ النِّمَكيّينَ سُبُوحَ

وانما كانت ساكنة اذا كانت مضاعفة لثلاثا يجمع حرفان متحركان من جنس واحد وذلك مستغفل الا ترى انك لو قلت في جمع سلة سلالات ومانة ملالات لكان ذلك مستغفلا فان قيل فلم جاز في جمع فعلة بضم الفاء وسكون العين ضمّ العين وفتحها وسكونها نحو ظلمة وظلمات وظلمات وظلمات قليل اما الضم فللانباع واما الفتح فرارا من اجتماع ضمّين واما السكون فللتخفيف كقولهم في عَضْدٍ عَضْدٍ فان قيل فلم جاز في جمع فعلة بكسر الناء وسكون العين كسر العين وفتحها وسكونها نحو سدره وسيدرات وسيدرات وسيدرات قليل اما الكسر فللانباع واما الفتح فرارا من اجتماع الكسرين واما السكون فللتخفيف كقولهم في كَيْفٍ كَيْفٍ كما بينا في جمع فعلة والالف والياء في جميع ذلك كماه للقاء عند بعض النحويين ويحجّون بما روي عن حسان بن ثابت انشد
النايفة قصيدته التي يذكر فيها

لنا المَجْنَنَاتُ الثَّغَرُ يَلْمَعَنَّ بِالضَّحَى واسيافا يقطن من تجلّية دما
فلم برفه اهتزازا فعانبه على ذلك فقال له النايفة قد اخطأت في بيت واحد في ثلثة مواضع واغضبت عنها ثم جئت تلومني فقال له حسان ما تلك المواضع فقال له الاول انك قلت المَجْنَنَات وهي ندل على عدد قليل ولا تغر لك ان يكون لك في ساحلك ثلث حفات

او اربع والثاني انك قلت يلعبن واللغة بياض قليل فليس فيه كثير
 شأن والثالث انك قلت يقطرن والقطرة تكون للقليل فلا يدل ذلك
 على فرط نجدة وكان يجب ان تقول الجفان ويسلن وهنا عندي ليس
 بصحيح لان هذا الجمع يحمي للكثرة كما يحمي للقلّة قال الله تعالى وَمِمَّنْ فِي
الْفِرْقَاتِ آمَنُونَ والمراد به الكثرة لا القلّة والذي يدل على ذلك انه
 جمع صحيح فصار بمنزلة قولهم الزيدون والعمرّون وكما ان قولهم الزيدون
 والعمرّون يكون للكثرة والقلّة فكذلك هذا الجمع وامّا ما روى النابغة
 وحسان فقد كان ابو عليّ الفارسيّ يقدح فيه ولو صحّ فيجمل ان يكون
 النابغة قصد ذكر شيء يدفع عنه ملامة حسان ويعارضها في الحال
 فان قيل فلم جاز ان يكفي ببناء القلّة عن بناء الكثرة وبناء الكثرة
 عن بناء القلّة قيل انما جاز ان يكفي ببناء القلّة عن بناء الكثرة
 نحو قلم وأقلام ورسن وأرسات وأذن وأذان وطنب وطناب وكشف
 واكتاف ولبل وآبال وان يكفي ببناء الكثرة عن بناء القلّة نحو رجل
 ورجال وسبع وسباع وشسع وشسوع لان معنى الجمع مشترك في القليل
 والكثير فجاز ان ينوي بجمع القلّة جمع الكثرة لاشتراكهما في الجمع كما
 جاز ذلك فيما يجمع بالواو والنون نحو الزيدون وجاز ان ينوي بجمع
 الكثرة جمع القلّة كما يجوز ان ينوي بالصموم المخصوص فان قيل فلم جمع
 ما كان رباعياً على مثال واحد وهو مثال فعالل قيل لان ما كان
 على اربعة احرف لهما كان اثقل مما كان على ثلثة احرف الزم طريقة
 واحدة وزيدت الالف على واحد دون غيرها لانها اخف الحروف
 لانها قط لا تكون الا ساكنة فان قيل فلم حذف آخر ما كان خماسياً
 في الجمع نحو سفرجل وسفارج قيل انما وجب حذف آخر حروفه
 لطوله ولو اتى به على الاصل لكان مستغنياً عن حذف طلبا للثقة وكان
 الآخر اولي بالحذف لانه اضعف حروف الكلمة لان الحذف في آخر

الكلمة أكثر من غيره فان قيل فلم جاز ان يقولوا في جمع مفرجل
سفاريج بالياء قيل لانهم لما حذفوا اللام جعلوا الياء عوضا عن
اللام المحذوفة منه فان قيل فلم عوض بالياء دون غيرها قيل لان ما
بعد الف التكسير مكسور فكأنهم اشبعوا الكسرة فنشأت الياء وذلك
ليس بثقل فلها كانت الياء اولى من غيرها فان قيل فلم حذفوا
الزيادة منه في الجمع اذا لم تقع رابعة ولم يحذفوها اذا وقعت رابعة
قيل انما حذفوا الزيادة اذا لم تقع رابعة لانهم اذا حذفوا منه الحرف
الاصلي فالزائد اولى وانما لم يحذفوها اذا وقعت رابعة لانهم يحتلون
لها الياء قبل الطرف واذا وجدت قبل الطرف وهي من نفس الكلمة
فينبغي ان لا تحذف لانها اولى بالثبات من المجتلبة فان قيل فلم قالوا
في جمع مفناح مفاتيح وجرموق جراميق فقليل الالف والواو وايضا
الياء على حالها قيل انما قلبوا الالف والواو ياء لسكونهما وانكسار
ما قبلهما وايضا الياء على حالها لان الكسرة توجب قلب الالف والواو
ياء فلان يبقى الياء على حالها كان ذلك من طريق الاولى فاعرفه
تصعب ان شاء الله تعالى

الباب الخامس والخمسون

باب التصغير

ان قال قائل لم ضم أول الاسم المصغر قيل لوجهين احدهما ان الاسم
المصغر يتضمن المكبر ويدل عليه فأشبه فعل ما لم يُسم فاعله فكما بُني
أول فعل ما لم يُسم فاعله على الضم فكذلك أول الاسم المصغر
والوجه الثاني ان التصغير لما صيغ له بناء جمع له جميع الحركات فبني
الأول على الضم لانه اقوى الحركات وبني الثاني على الفتح تبينا للضمية
وبني ما بعد ياء التصغير على الكسر في تصغير ما زاد على ثلثة احرف

دون ما كان على ثلاثة احرف لان ما كان على ثلاثة احرف يقع ما بعد
الياء منه حرف الاعراب فلا يجوز ان يثنى على الكسر فان قيل فلم
كان التصغير بزيادة حرف ولم يكن بتقصان حرف قيل لان التصغير
قام مقام الصفة الا ترى أنك اذا قلت في رجل رجُل وفي درهم درهم
وفي دينار دينير قام رجل مقام رجل صغير وقام درهم مقام درهم صغير
وقام دينير مقام دينار صغير فلما قام التصغير مقام الصفة وفي لفظ
زائد جعل بزيادة حرف وجعل ذلك الحرف دليلا على التصغير لانه
مقام ما يوجب التصغير فان قيل فلم كانت الزيادة ياء ولم كانت ساكنة
ولم كانت تالفة قيل انها كانت ياء لانهم لما زادوا الالف في التكسير
والتصغير من واد واحد زادوا فيه الياء لانه اقرب الى الالف من الواو
وانما كانت ساكنة تالفة لان الف التكسير لا تكون الا كذلك فان قيل
فلم حمل التصغير على التكسير ومن اين زعم انها من واد واحد قيل
انها حمل التصغير على التكسير لانه يغير اللفظ والمعنى كما ان التكسير
يغير اللفظ والمعنى الا ترى أنك اذا قلت في تصغير رجل رجيل أنك
قد غيرت لفظه بضم اوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة تالفة وغيّرت
معناه لانك نقلته من الكبير الى الصغير كما أنك اذا قلت في تكسيره
رجال غيرت لفظه بزيادة الالف وفتح ما قبلها وغيّرت معناه لانك نقلته
من الافراد الى الجمع ولهذا المعنى قلنا انها من واد واحد فان قيل
فلم الزموا التصغير طريقة واحدة ولم تختلف ابنته كاختلاف ابنة
التكسير قيل لان التصغير اضعف من التكسير الا ترى أنك اذا
قلت رجيل فقد وصفته بالصغير من غير ان تضم اليه غيره واذا قلت
رجال فقد ضمت اليه غيره وصيرت الواحد جمعا فلما كان التصغير
اضعف من التكسير في التغيير وكان المراد به معنى واحدا ألزم طريقة
واحدة ولما كان التكسير اقوى من التصغير في التغيير ويكون كثيرا

وقليلًا وليس له نهاية ينتهي إليها حصن بأبينة تدل على القلة والكثرة
 فكذلك اختلف ابنته فان قيل فلم اذا كان الاسم خماسيًا محذف آخر
 حروفه في التصغير نحو سفرجل وسفرج قيل أنها وجب حذف آخر
 حروفه في التصغير لطوله على ما بينا في التكسير لأن التصغير يجري مجرى
 التكسير ولهذا يجوز فيه التعويض فيقال سفيرج كما قالوا في التكسير
 سفيرج ولهذا ايضا اذا كانت الزيادة غير رابعة حذفت وإذا كانت رابعة
 لم تحذف حملا للتصغير على التكسير لأن التصغير والتكسير من واحد
 فان قيل فلم زادوا التاء في تصغير المؤنث اذا كان الاسم ثلاثيًا نحو
 شمس وشمسة ولم يردوها اذا كان على اربعة احرف نحو زينب وزينب
 قيل أنها ردتوا التاء في التصغير لأن التصغير يرد الأشياء الى اصولها
 الا ترى انهم قالوا في تصغير باب بويب وفي تصغير ناب نيب فردوا
 الالف الى اصلها واصلها في باب الواو لأنك تقول في تكسيره ابواب
 ويؤنث بابا واصلها في ناب الياء لأنك تقول في تكسيره انياب ويؤنث نابا
 وفي الامر منه نيب وفي الامر من الأول يؤب فاذا كان التكسير والتصغير
 يردان الأشياء الى اصولها والاصل في نحو شمس ان تكون بعلامة التانيث
 للفرق بين المذكر والمؤنث وجب ردّها في التصغير واختص ردّ التاء
 في الثلاثي لحقّة لفظه فأمّا الرباعي فلم يردّ فيه التاء لطوله فصار الطول
 بدلا من تاء التانيث فأمّا ما لم يردّ فيه التاء في التصغير من الثلاثي
 فهو قولهم في قوس قويس وفي فرس فريس وفي عرس عريس وفي حرب
 حريب وفي ناب الابل نيب وفي ذرع الحديد ذريع وأمّا ما ائتمروا
 فيه التاء في التصغير من الرباعي فهو قولهم في قدّام قديمية وفي وراء
 ورثة وفي امام اميمة فقد تكلموا عليه فقالوا أنها لم يلحق التاء في
 التصغير لها كان ثلاثيًا لانه أجري مجرى المذكر لانه في معناه وذلك
 لأن القوس في معنى العود والعرس يطلق على المذكر والمؤنث والمذكر

هو الاصل فبقي لفظ تصغيره على اصله والعريس في معنى العريس
 والمحرب في الاصل مصدر حُرِبَتْ حرباً والمصدر في الاصل مذكر
 والناوب روعي فيها معنى الناوب الذي هو السن وهو مذكر لانها سُميت
 به عند سقوطه ودرع الحديد في معنى الدرع الذي هو القصيص وانما
 اثبتوا التاء في التصغير فيما كان رباعياً نحو قديمية وورقة واميمة لوجهين
 احدهما ان الاغلب في الظروف ان تكون مذكّرة فلو لم يدخلوا التاء
 في هذه الظروف وهي مؤنثة لالتبس بالمذكر والوجه الثاني انهم زادوا
 التاء تأكيداً للثانيك ويحتمل ايضاً وجهاً ثالثاً وهو انهم اثبتوا التاء
 تنبيهاً على الاصل المرفوض كما صححوه الواو في العود والمحركة تنبيهاً على
 ان الاصل في باب بوب ودار دور وهو اصل مرفوض على كلّ حال
 فكلا القسمين شاذ لا يقاس عليه فان قيل فلم يخالطوا بين تصغير الاسماء
 المبهمة وما اشبهها وبين الاسماء المتمكّنة قالوا في تصغير ذا ذباً وفي تانياً
 وفي الذي الذباً وفي التي التانياً قيل انما فعلوا ذلك جرياً على اصول
 كلامهم في تغيير الحكم عند تغيير الباب لان الاسماء المبهمة لما كانت
 مغايرة للاسماء المتمكّنة جعلوا لها حكماً غير حكم الاسماء المتمكّنة لتغايرها
 فلم يضموا اوائلها في التصغير كما فعلوا في الاسماء المتمكّنة وزادوا في
 آخرها النون ليكون علماً للتصغير كالقصة في اوائل الاسماء المتمكّنة وجوزوا
 ان يقع ياء التصغير فيها ثانية كقولهم في ذا ذباً وفي تانياً فان قيل فليّ
 لم يمتنع ياء التصغير فيها ثانية كما امتنع في الاسماء المتمكّنة قيل انما لم
 يمتنع وقوع ياء التصغير فيها ثانية كما امتنع في الاسماء المتمكّنة لان
 اوائلها مفتوحة فلم يمتنع وقوع ياء التصغير الساكنة بعدها بخلاف الاسماء
 المتمكّنة فان اوائلها مضمومة فيمتنع وقوع الياء الساكنة بعدها فان قيل
 فلم زادوا الالف في آخرها علامة للتصغير قيل انما حسن زيادة الالف
 في آخرها علامة للتصغير لانها اسماء مبنية فحذف الالف لتكون

على صيغة لا يتصور دخول الحركة التي هي آله الاعراب عليه فاعرفه
نصب ان شاء الله تعالى

الباب السادس والخمسون

باب النسب

ان قال قائل لم زيدت الياء في النسب مشددة مكسورا ما قبلها نحو
زيدني وعمرني وبغدادني ومصريني ونحو ذلك قيل اولاً انما كانت ياء
نشبها ياء الاضافة لان النسب في معنى الاضافة ولذلك كان المتقدمون
من النحويين يترجمونه بباب الاضافة وكانت الياء مشددة لان النسب
ابلع من الاضافة فشددت الياء ليدلوا على هذا المعنى وكانت مكسورا
ما قبلها نوناً لما فان قيل فلم حذفوا ناء التانيث في النسب نحو
قولهم في النسب الى مكة مكّي ونحو ذلك قيل لخسة اوجه احدها انما
انما حذفت لئلا تقع في حشو الكلمة وناء التانيث لا تقع في حشو
الكلمة والثاني انما حذفت لئلا يؤدي الى الجمع بين ناء التانيث
في النسب الى المؤنث اذا كان المنسوب مؤنثاً الا ترى انك اذا قلت
في النسب الى الكوفة والبصرة في المذكر رجل كوفتي وبصريتي لقلت
في المؤنث امرأة كوفتية وبصريّة فلما كان يؤدي الى الجمع بين ناء
تانيث في المؤنث نحو كوفتية وبصريّة والجمع بين علامتي تانيث في
كلمة واحدة لا يجوز حذف الناء من المذكر لئلا يجعل بين علامتي
تانيث في المؤنث والثالث انما حذفت لان ياء النسب قد تنزلا
مترلة ناء التانيث في الفرق بين الواحد والجمع الا ترى انهم قالوا رومي
ودوم وزنجي وزنج ففرقوا بين الواحد والجمع بياء النسب كما فرقوا
بناء التانيث بين الواحد والجمع في قولهم نخلة ونخل وتمر وتمر فلما
وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه لم يجعل بينهما كما لم يجعل بين

علامتي تانيث والرابع انها انما حذفت لان هذه التاء حكما ان تنقلب في
الوقف هاء فلما كانت تتغير ولا يمكن ان تجري على حكمها في ان تكون
تارة تاء وتارة هاء كان حذفها اسهل عليهم والخامس ان تاء التانيث
بمثلة اسم ضم الى اسم ولو نسبت الى اسم ضم الى اسم لحذفت الاسم الثاني
فكذلك هاهنا تحذف تاء التانيث فان قيل فلم تحذف الياء من باب فَعِيلَة •
وَقَعِيلَة نحو قولم في النسب الى جُهينة جُهَيْتٍ والى ربيعة رَبِيعَةٍ دون باب
فَعِيل وقَعِيل نحو قولك في النسب الى ثَعْلَبٍ ثَعْلَبِي وفي النسب الى هَذِلٍ
هَذِلِي قيل انما وجب حذف الياء في باب فَعِيلَة وَقَعِيلَة دون باب
فَعِيل وقَعِيل لان باب فَعِيلَة وَقَعِيلَة اجمع فيه سببان موجبان للحذف
وها طلب التخفيف وتأنيس التغير لحذف تاء التانيث وباب فَعِيل ١٠
وقَعِيل ليس فيه الا سبب واحد وهو طلب التخفيف فلما كان في باب
فَعِيلَة وَقَعِيلَة سببان لزمه الحذف ولما كان في باب فَعِيل وقَعِيل سبب
لم يلزم الحذف فان قيل فلم قالوا حتى بالفتح وان كان الاصل هو الكسر
قيل لانهم قلبوا الكسرة فتحه طلبا للتخفيف كما قالوا في النسب الى شَيْعٍ
شَعْرِي والى نَيْرٍ نَعْرِي بالفتح وان كان الاصل هو الكسر طلبا للتخفيف ١٠
الا ترى انهم لو قالوا شَعْرِي ونَعْرِي بالكسر لآذت ذلك الى توالي كسرتين
بعدها ياء مشددة وذلك مستغل فعدلوا عن الكسرة الى الفتح فقالوا
شَعْرِي ونَعْرِي فكذلك هاهنا وكذلك قالوا في النسب الى عَلِيٍّ عَلَوِيٍّ
بالفتح لانهم لما حذفوا الياء الاولى التي هي ياء فَعِيل بقي على وزن فَعِيل
وايدلوا من الكسرة فتحه فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار
عليّ كَرَحًا وعصا فقلوب من الالف واوا فقالوا عَلَوِيٍّ كما قالوا رَحَوِيٍّ
وعَصَوِيٍّ فان قيل فلم وجب قلب الفب رَحًا وعصا واوا قيل انما
وجب قلب الالف واوا لانها ساكنة والياء الاولى من ياء النسب ساكنة
وساكنان لا يجتمعان فوجب فيها القلب وكان القلب اولى من الحذف

لكثرة ما يلحق النسب من التغيير والتغير بالمحذف بالغ من القلب
واقوى فلذلك كان القلب اولى وكان قلب الالف واروا اولى من قلبها
بآ لايتها لو قلبت بآ لأدى ذلك الى اجتماع الامثال الا ترى انك لو
قلت رحى وعصى لأدى ذلك الى اجتماع تلك ياءات وذلك مستقل
فعدلوا عن الياء الى الواو لانها ابعد من اجتماع الامثال فان قيل فلم
قالوا في النسب الى فتح شجوي قيل لانهم ابدلوا من الكسرة فتحة للعلمة
التي ذكرناها فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتحق بالمفصور
نحو عصا ورحا فقالوا فيه شجوي كما قالوا رحوي وعصوي فان قيل فلم
قالوا في النسب الى مغزى وقاضي مغزى ومغزوي وقاضي وقاضوي قيل
اما من قال مغزوي فابدل فلان الالف من نفس الكلمة فابدل منها
واروا كما ابدل فيما كان على ثلاثة احرف نحو رحوي واما قاضوي فأبدلت
من الكسرة فتحة وقلبت الياء الفا فصار قاضا كمغزي فقالوا قاضوي كما
قالوا مغزوي واما من قال مغزى وقاضي فحذف الالف والياء فلان
الالف ساكنة والياء الاولى من ياء النسب ساكنة وساكنان لا يجتمعان
فحذفت الالف لالتقاء الساكنين كما حذفت فيما كان على خمسة احرف
فان قيل فلم وجب حذف الالف والياء اذا كان الاسم على خمسة احرف
نحو قولهم في النسب الى مرغى ومرغى الى مشترى قيل انها وجب
حذف الالف والياء في الاسم اذا كان على خمسة احرف لطول الكلمة
واذا جاز الحذف فيما كان على اربعة احرف لزم فيما زاد على ذلك
فان قيل فلم لزم الحذف فيما كان على اربعة احرف نحو قولهم في النسب
الى بشكى وبشكى الى جيمزى جيمزى قيل لانه لما نوات فيه تلك
حركات متواليات تنزل منزلة ما كان على خمسة احرف لان الحركة قد
تنزل منزلة الحرف الا ترى ان من يجوز ان يصرف هند لا يجوز ان يصرف
سعدى كما لا يجوز ان يصرف زينب لان الحركة المحفنة بما كان على

اربعة احرف فكذلك ما هنا المحنة الفتحة بما كانت على خمسة احرف
 فان قيل فلم وجب حذف الياء المتحركة مما قبل آخره ياء مشددة نحو
 قولهم في النسب أُسَيْدٌ أُسَيْدِي ونحو ذلك قيل لئلا يجمع اربع ياءات
 وكسرتان وذلك مستغفل وانما وجب حذف المتحركة لان المقصود
 بالحذف التخفيف والمتحركة انتقل من الساكنة فكان حذفها اولى لانهم لم
 حذفوا الساكنة لكانت المتحركة تنقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
 فذلك كان حذف المتحركة اولى فان قيل فلم وجب قلب همزة التانيث
 في النسب واوا في نحو قولهم حرّاء حرراوي ولم يجب ذلك في النسب الى
 كساء وعلباء ونحو ذلك قيل لان همزة التانيث ثقيلة لانها عوض عن
 علامة التانيث التي توجب ثقلا فوجب قلبها واوا واما همزة كساء فلم
 يجب قلبها لانها مقلبة عن حرف اصلي فاجريت مجرى همزة الاصلية
 نحو قرّاء ووضّاء وكذلك همزة في علباء ملحقة بحرف اصلي فاجريت
 مجرى همزة الاصلية وكذا لا يجب قلب همزة الاصلية واوا في النسب فكذلك
 ما اجري مجراها فان قيل فلم وجب الرد الى الواحد في النسب الى الجميع
 نحو قولهم في النسب الى الفرائض فرضي ونحو ذلك قيل لان نسبته الى
 الواحد تدل على كثرة نظره فيها وحكم الواحد من الفرائض حكم
 الجميع فاذا كان حكم الواحد حكم الجميع وجب الرد الى الواحد لانه
 اخف في اللفظ مع انه الاصل فاما قولهم انما ري ومثاني فانما نسبوا الى
 الجميع لانه صار اسم شيء بعينه وليس المقصود منه ان يدل على ما يقتضيه
 اللفظ من الجميع فلما صار اسما للواحد تنزل منزلة الواحد فاعرفه تصب
 ان شاء الله تعالى

الباب السابع والخمسون

باب اسماء الصلات

ان قال قائل لم سمي الذي والتي ومن وما وأي اسماء الصلات قيل

لانها تنفرد الى صلات توضيحها وتبينها لانها لم تهم معانيها بانفسها الا
 ترى انك لو ذكرتها من غير صلة لم تهم معناها حتى تظم الى شيء
 بعدها كقولك الذي ابوه منطلق او الذي انطلق ابوه وكذلك التي
 اخوها ذاهب والتي ذهب اخوها وكذلك سائرهما وفي الذي اربع لغات
 ١. الذي ياء ساكنة والذي ياء مشددة والذي بكسر النال من غير ياء
 والذي بسكون النال بغير ياء وكذلك في التي اربع لغات التي ياء ساكنة
 والتي ياء مشددة والتي بكسر النال من غير ياء والتي بسكون النال من
 غير ياء والالف واللام فيهما زائدتان وليستا فيهما للتعريف لان
 التعريف بصلتهما وفي الجملة التي بعدها بدليل اخواتهما نحو من وما
 ٢. فلو كانتا فيهما للتعريف لآدى ذلك الى ان يجمع فيها تعريفان وذلك
 لا يجوز فان قيل فلم ادخلت الذي والتي في الكلام قيل توصلنا الى
 وصف المعارف بالجمل لانهم لما رأوا التكرات توصف بالمفردات والجمل
 نحو مررت برجل ذاهب ومررت برجل ابوه ذاهب وذهب ابوه وما اشبه
 ذلك ولم يحسنوا ان يجعلوا النكرة اقوى من المعرفة وآثروا التسوية
 ٣. بينهما جازوا باسم ناقص لا يتم الا بجملة فجعلوه وصفا للمعرفة توصلنا الى
 وصف المعارف بالجمل كما اتوا بهذا التي بمعنى صاحب توصلنا الى الوصف
 بأسماء الاجناس نحو قولك مررت برجل ذي مال واتوا بأي توصلنا الى
 نداء ما فيه الالف واللام نحو يا ايها الرجل ونحو ذلك فان قيل فلم
 وجب العائد من الصلة الى الموصول قيل لان العائد يعلقها بالموصول
 ٤. وتبينها به ولذلك لم يميز ان يرتفع زيد خرج في قولم الذي خرج زيد
 لانه يوتدي الى ان تغلو الصلة من العائد الى الموصول فان قيل فلم
 حذف في قوله تعالى اهنا الذي بعث الله رسولا قيل لان العائد
 ضمير المنصوب المتصل والضمير المنصوب المتصل يجوز حذفه لانه
 صار الاسم الموصول والفعل والفاعل والمفعول بمنزلة شيء واحد فلما

صارت هذه الاشياء بمنزلة الشيء الواحد طلبها لما التفتيف وكان حذف
 المفعول اولي لان المفعول فضلة بخلاف غيره من هذه الاشياء فكان
 حذفه اولي فان قيل فهل يجوز ان تكون الاسماء المفردة صلوات قيل
 لا يجوز ذلك لان اسماء الصلوات انما ادخلوها في الكلام توصلا الى
 الوصف بالجميل كما اتى بهذا توصلا الى الوصف بالاجناس وبأي
 توصلا الى نداء ما فيه الالف واللام فكما لا يجوز اضافة ذو الى غير
 الاجناس ولا يأتي بعد أي الا ما فيه الالف واللام فكذلك هاهنا لا
 يجوز ان تكون الصلوات الا جملا ولا يجوز ان تكون مفردة فانما قراءة
 من قرأ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ بالرفع فالتقدير فيه على الذي هو
 احسن فكذلك قوله عز وجل مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ بالرفع فتقديره ما هو
 بعوضة وكذلك قوله عز وجل اَيُّهُمْ اَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا اي هو اشد
 فحذف المبتدأ في هذه المواضع كلها وحذف المبتدأ جائز في كلامهم
 فان قيل فهذه الضمة في أيهم ضمة اعراب او ضمة بناء قيل اخلف
 النحويون في ذلك فذهب سيبويه الى انها ضمة بناء لانهم لما حذفوا
 المبتدأ من صلتها دون سائر اخواتها نقصت قبليت وكان بناءها على
 الضمة اولى لانها اقوى المحركات قبليت على الضمة كقبيل وبعد والذي
 يدل على انهم انما بنوها لحذف المبتدأ انهم لو اظهروا المبتدأ لقالوا
 ضربت ايهم هو في النار لنصبي ولم يبنوا وذهب الخليل الى ان الضمة
 ضمة اعراب ويرفعه على الحكاية والتقدير عندك قال الله سبحانه وتعالى
 ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ الَّذِي يَقَالُ لِمَ اُعِدُّوا وَيُؤْتَى اليه
 الفعل قبله ويتزل الفعل المؤثر في الإلقاء بمنزلة افعال القلوب والصحيح
 ما ذهب اليه سيبويه وانما قول الخليل انه مرفوع على الحكاية فالحكاية
 انما تكون بعد جري الكلام فتعود الحكاية اليه وهذا الكلام يصح
 ابتداءه من غير تقدير قول قائل قاله وانما قول يونس فضعيف جدا

لأن الفعل اذا كان مؤثرا لا يجوز الغاؤه فان قيل فلم يثبت اسماء
 الصلات قيل لوجهين احدهما ان الصلة لنا كانت مع الموصول
 بمنزلة كلمة واحدة صارت بمنزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبنية والوجه
 الثاني ان هذه الاسماء لنا كانت لا تنقيد الا مع كلمتين فصاعدا اشبهت
 الحروف لانها لا تنقيد الا مع كلمتين فصاعدا فان قيل فاي لم كانت
 معربة دون سائر اخواتها قيل لوجهين احدهما انهم بقوا على الاصل
 في الاعراب تنبيها على ان الاصل في الاسماء الاعراب كما بنى الفعل
 المضارع اذا اتصلت به نون التاكيد وضمير جماعة النسوة تنبيها على
 ان الاصل في الافعال البناء والوجه الثاني انهم حملوها على نظيرها
 ١٠ وتقيضا فنظيرها جزء وتقيضا كل واحد معا فكانت معربة فاعرفه
 نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثامن والخمسون

باب حروف الاستفهام

١٠ ان قال قائل كم حروف الاستفهام قيل ثلثة حروف الهزة وأم وهل
 وما عدا هذه الثلاثة فاسماء وظروف اقيمت مقامها فالاسماء من وما وكم
 وكيف والظروف اين واي ومتى واي حين وايان واي يحكم عليها بما
 تضاف اليه فاما الهزة وأم فقد بيناها في باب العطف واما هل فتكون
 استفهاما وتكون بمعنى قد قال الله عز وجل هل آتى على الانسان حين
 من الشهيدي قد اتى ثم قال الشاعر

سائل فطارس يربوع يشد نسا أهل راونا بفتح التثنية ذي الهمزة
 اي قد راونا ولا يجوز ان تجعل هل استفهاما لأن الهزة للاستفهام
 وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف الاستفهام فان قيل فلم اقامت
 العرب هذه الاسماء والظروف مقام حروف الاستفهام قيل انها اقاموها

مقام حروف الاستفهام توسعا في الكلام ولكل واحد منها موضع يختص به فمن سؤال عن يعقل وما سؤال عما لا يعقل وكما سؤال عن العدد وكيف سؤال عن الحال واين واين سؤال عن المكان ومتى واين حين واين سؤال عن الزمان واين يحكم عليها بما تضاف اليه فانها لا تكون الا مضافة الا ترى انك لو قلت من عندك لوجب ان يقول المجيب زيد او عمرو وما اشبه ذلك ولو قال فرس او حمار لم يجوز لان من سؤال عن يعقل لا عما لا يعقل وكذلك لو قلت اين زيد لوجب ان تقول في الدار او في المسجد وما اشبه ذلك ولو قال يوم الجمعة لم يجوز لان اين سؤال عن المكان لا عن الزمان وكذلك ايضا لو قلت متى المخرج لوجب ان تقول يوم الجمعة او يوم السبت وما اشبه ذلك ١٠ ولو قال في الدار او في المسجد لم يجوز لان متى سؤال عن الزمان لا عن المكان وكذلك سائرها فان قيل فلم اقاموا هذه الكلم مقام حرف واحد وهي همزة الاستفهام وهم يتوحدون الابهام والاختصار في الكلام قيل انما فعلوا ذلك للبالغة في طلب الابهام والاختصار وذلك لان هذه الكلم تشتمل على الجنس الذي يدل عليه الا ترى ان من تشتمل على جميع من يعقل واين تشتمل على جميع الامكنة ومتى تشتمل على جميع الازمنة وكذلك سائرها فلما كانت تشتمل على هذه الاجناس كان فيها فائدة ليست في الهمزة الا ترى انك لو قلت ازيد عندك لجاز ان لا يكون زيد عنه فيقول لا فتحتاج الى ان تعيد السؤال وتعده شخصا شخصا وربما لا يذكر الشخص الذي هو عنه فلا يحصل لك الجواب عن عنه لانه لا يلزمه ذلك في سؤالك فلما كان ذلك يؤدي الى التطويل لان استيعاب الاشخاص مستحيل اتي بلفظة تشتمل على جميع من يعقل وهي من فاقاموها مقام الهمزة ليلزم السؤال الجواب عن عنه وكذلك لو قلت افي الدار زيد او في المسجد لجاز ان لا يكون

في واحد منها فيقول لا فحتاج ايضا ان تعيد السؤال وتعد مكانا مكانا وربما لا يذكر ذلك المكان الذي هو فيه فلا يحصل لك الجواب عن مكانه لانه لا يلزمه ذلك في سؤالك فلما كان ذلك يؤدي الى التطويل اتى بأين لانها تشتمل على جميع الامكنة ليلزم السؤال الجواب عن مكانه وكذلك لو قلت اخرج زيد يوم السبت لجاز ان لا يخرج في ذلك اليوم فحتاج ايضا الى تكرير السؤال وربما لا يذكر ذلك الوقت الذي يخرج فيه فلما كان ذلك يؤدي الى التطويل اقامت متى مقامها لانها تشتمل على جميع الازمنة كما تشتمل اين على جميع الامكنة وكذلك سائرهما فلها المعنى من الابهام والاختصار اقاموها مقام الهزة فان قيل فلم كانت مبنية ما عدا آيا قيل انها بنيت لانها تضمنت معنى حرف الاستفهام وهو الهزة واما ايمى فانها اعربت وان كانت قد تضمنت معنى حرف الاستفهام لما بينا في باب اسماء الصلوات قبل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب التاسع والخمسون

باب الحكاية

ان قال قائل لم دخلت الحكاية الكلام قسيل لانها تريل الانباس وتريل التوسع في الكلام فان قيل فهل يجوز الحكاية في غير الاسم العلم والكنية قسيل اختلفت العرب في ذلك فمن العرب من يميز الحكاية في المعارف كلها دون التكرات قال الشاعر

سمعت الناس يتبعون غيثا فقلت لصبيح اتبعني بلالا

فقال الناس بالرفع كأنه يسمع قائلا يقول الناس يتبعون غيثا فحكي الاسم مرفوعا كما سمع ومن العرب من يميز الحكاية في المعرفة والتكرار ومن ذلك قول بعضهم وقد قيل له عندي تمرتان فقال دعني من تمرتان

وأما اهل الحجاز فيخصونها بالاسم العلم والكنية فيقولون اذا قال رأيت
 زيدا من زيدا واذا قال مررت بزيد من زيد فيعملون من في موضع
 رفع بالابتداء وزيدا في موضع الخبر ويجكون الاعراب وتكون الحركة
 قائمة مقام الرفع التي تجب بفتح المبتدأ وأما بنو نعيم فلا يجوزون ويقولون
 من زيد بالرفع في جميع الاحوال فيعملون من في موضع رفع لانه
 مبتدأ وزيد هو الخبر ولا يجوز الاعراب وهو القياس والذي يدل
 على ذلك ان اهل الحجاز يوافقون بني نعيم في العطف والوصف فالعطف
 كقولك اذا قال لك القائل رأيت زيدا ومن زيد والوصف كقولك
 اذا قال لك القائل رأيت زيدا الظريف من زيد الظريف فان قيل
 فلم يخص اهل الحجاز المحكاة بالاسم العلم والكنية قيل لان الاسم
 العلم والكنية غيرا وتثالا عن وضعها قلما دخلها التغيير والتغيير يؤنس
 بالتغيير فان قيل فلم رفع اهل الحجاز مع العطف والوصف قيل
 لارتفاع اللبس فان قيل فما هذه الزيادات التي تلحق من في الاستفهام
 عن النكرة في الوقف في حالة الرفع والنصب والمجر والتانيث والثنية
 والجمع نحو من ومنا ومني ومنان ومثني ومثون ومثين ومثنة ومثان
 ومثين ومثان هل هي اعراب اولا قيل هذه الزيادات التي تلحق
 من من تغييرات الوقف وليست باعراب والدليل على ذلك من
 وجهين احدهما ان من مبنية والمثني لا يلحقه الاعراب والثاني ان الاعراب
 يثبت في الوصل ويسقط في الوقف وهذا بعكس الاعراب يثبت في
 الوقف ويسقط في الوصل فدل على انه ليس باعراب وأما قول الشاعر
 أنا ناري فقلت متون انتم فقالوا المحر فقلت عمو ظلاما
 فانبتوا الزيادة في حال الوصل فالجواب عنه من وجهين احدهما انه
 اجري الوصل مجرى الوقف لضرورة الشعر واذا كان ذلك لضرورة
 الشعر فلا يكون فيه حجة والثاني انه يجوز ان يكون من قبلة تعرب من

فقد حكى عن سيبويه أنه من العرب من يقول ضرب من منا كما تقول
ضرب رجل رجلا ولم يقع الكلام في لغة من اعربها وإنما وقع في
لغة من بناها فمنهم في هذه اللغة بمنزلة قام الزيدون وعلى كل حال فهم
من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الستون

باب الخطاب

ان قال قائل ما ضابط هذا الباب قيل ان تجعل أول كلامك للسؤال
عنه الغائب وآخره للسؤال المخاطب فتقول اذا سألت رجلا عن رجل
قلت كيف ذلك الرجل يا رجل واذا سألت عن رجلين قلت كيف
ذاتك الرجلان يا رجل واذا سألت عن رجال قلت كيف اولئك
الرجال يا رجل واذا سألت رجلا عن امرأة قلت كيف تلك المرأة
يا رجل واذا سألت عن امرأتين قلت كيف تانك المرأتان يا رجل
واذا سألت عن نسوة قلت كيف اولئك النسوة يا رجل واذا سألت
امرأة عن امرأة قلت كيف تلك المرأة يا امرأة واذا سألتها عن
امرتين قلت كيف تانك المرأتان يا امرأة واذا سألتها عن نسوة قلت
كيف اولئك النسوة يا امرأة واذا سألت امرأة عن رجل قلت كيف
ذلك الرجل يا امرأة واذا سألتها عن رجلين قلت كيف ذاتك
الرجلان يا امرأة واذا سألتها عن رجال قلت كيف اولئك الرجال
يا امرأة واذا سألت اثنتين عن امرأة قلت كيف تلكا المرأة يا رجلان
قال الله عز وجل أَلَمْ أَنهَكُمَا عَنْ تِلْكَمَا الصَّخْرَةِ واذا خاطبت نسوة
واشرت الى رجل قلت كيف ذالك الرجل يا نسوة قال الله تعالى
قَالَتَ فذَلِكَ الَّذِي كُنتِ تُبْتَغِي فِيهِ وعلى هذا قياس هذا الباب فان قيل
فلم قدم المشار اليه الغائب قيل عناية بالمسؤول عنه والكاف بعد

اسماء الاشارة وهي ذلك وتلك ولولائك لمجرد الخطاب ولا موضع لها
من الاعراب لانه لو كان لها موضع من الاعراب لكان موضعها المجر
بالاضافة وذلك محال لان اسماء الاشارة معارف والمعارف لا تضاف
فصارت بمنزلة الكاف في التثنية لان ما فيه الالف واللام لا تضاف
وبمنزلة الكاف في اتيك لانه مضمر والمضمرات كلها معارف والمعارف لا
تضاف واللام في ذلك وتلك زائدة للتثنية كما في هذا ولمنا لا يحسن
ان يقال هنالك ولا هنالك واصل اللام ان تكون ساكنة فان قيل
فلم كسرت اللام في ذلك وحدها قيل انها كسرت ذلك لوجهين
احدهما انها كسرت لالتقاء الساكنين لسكونها وسكون الالف قبلها
والثاني انها كسرت لئلا تلبس بلام الملك الا ترى انك لو قلت ذلك
بنحى اللام لالتبس ونوم السامع ان المراد به ان هذا الشيء يملك لك
فلما كان يؤدي الى الالتباس كسرت اللام لازالة هذا الالتباس وانما
فتحت كاف الخطاب في المذكر وكسرت في المؤنث للفرق بينهما
والكاف في تلكا ايضا للخطاب وما اتى بعدها علامة التثنية وكذلك
الكاف ايضا في اولئك للخطاب والميم والواو المحذوفة علامة للجمع
المذكر وكذلك الكاف ايضا في اولئك للخطاب والنون المشددة
علامة للجمع المؤنث ومن العرب من يأتي بالكاف مفردة في التثنية
والجمع على خطاب الواحد اذا فهم المعنى قال الله سبحانه وتعالى ذَلِكْ
بِمَا قَسَمْتُ لَكُمْ وَلَمْ يَقُلْ ذَالِكُمْ وقيل انها افرد لانه اراد به الجمع
كأنه قال انها الجمع والجمع لفظه مفرد فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

الباب المحادي والستون

باب الالفات

ان قال قائل على كم ضربا الالفات التي تدخل اطائل الكلم قيل

على ضربين همزة وصل وهمزة قطع فهذه الوصل هي التي يتصل ما قبلها
 بما بعدها في الوصل ولذلك سُميت همزة الوصل وهمزة القطع هي التي
 تنقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها فلذلك سُميت همزة القطع فان قيل
 ففي ماذا تدخل همزة الوصل من الكلم قيل في جميع اقسام الكلم
 من الاسم والفعل والمحرف اما الاسم فتدخل منه على اسم ليس بمصدر
 وعلى اسم هو المصدر فاما ما ليس بمصدر فابن وابنة واثنان واثنان
 واسم واسم وامرؤ وامرأة ولين فالحمزة دخلت في امثال هذه الكلم
 عوضا عن اللام المحذوفة منها ما عدا امرأ وامرأة ولين فاما امرؤ
 وامرأة فانما دخلت عليهما لانها لما كان آخرها همزة والهمزة معدن
 التغيير تنزلا منزلة الاسم الذي قد حذف منه اللام فأدخلت الهمزة
 عليهما كما أدخلت على ما حذف منه اللام فاما ابن فهو جمع بين الأ
 انهم وصلوها لكثرة الاستعمال وقيل انهم حذفوها حذفاً وزيدت الهمزة
 في اوله لئلا يبتدأ بالساكن واما ما كان مصدرا فهو انطلاق واقطاع
 واحمرار واحمرار واستخراج واغديان واخرواط واسحنكك واسلقاء
 واحرجام واسبطرار وما اشبه ذلك واما الفعل فتدخل همزة الوصل
 منه على افعال هذه المصادر نحو انطلق واقطع واحمر واحمر واستخرج
 واغدون واخروط واسحنكك واسلق واخرنم واسبطر ونحو ذلك وانما
 دخلت همزة الوصل في امثال هذه الافعال ومصادرهما لئلا يبتدأ
 بالساكن وكذلك ايضا تدخل همزة الوصل على امثلة الامر من الفعل
 الذي يسكن فيه ما بعد حرف المضارعة نحو ادخل واضرب واسمع
 لئلا يبتدأ بالساكن واما المحرف فلا تدخل همزة الوصل منه الا على
 حرف واحد وهي لام التعريف نحو الرجل والغلام وما اشبه ذلك في
 قول سيبويه للعلّة التي ذكرناها واما التحليل فذهب الى ان الالف
 واللام زيدتا معا للتعريف الا انهم جعلوا الهمزة همزة وصل لكثرة

الاستعمال وقد ذكرناه مستوفي في كتاب الالف واللام فان قيل فلم
 فتحته الهزة مع لام التعريف والفاء امين قيل اما الهزة مع لام
 التعريف ففتحته لثلاثة اوجه احدها ان الهزة لما دخلت على لام التعريف
 وهي حرف ارادوا ان يجعلوها مخالفة للهزة التي تدخل على الاسم
 والفعل والوجه الثاني ان المحرف اثقل فاخاروا له الفتح لانه اخف.
 الحركات والوجه الثالث ان الهزة مع لام التعريف بكثرة دورها في
 الكلام فاخاروا لما اخفت الحركات وهو الفتح واما هزة امين فانها
 بُيئت على الفتح لوجهين احدهما ان الاصل فيها ان تكون هزة قطع
 مفتوحة فاذا وصلت لكثرة الاستعمال بقيت حركتها على ما كانت عليه
 والثاني انها فُتحت لان هذا الاسم ناب عن حرف القسم وهو الواو فلما
 ناب عن المحرف شبه بالمحرف وهو لام التعريف فوجب ان تفتح هزته
 كما فُتحت مع لام التعريف فان قيل فلم ضُمت الهزة في نحو ادخل
 وكُسرت في نحو اضرب وما اشبه ذلك قيل اختلف النحويون في ذلك
 فذهب البصريون الى ان الاصل في هذه الهزة الكسر وانما ضُمت
 في نحو ادخل وما اشبه ذلك لان الخروج من كسر الى ضم مستقل^{١٠}
 ولما ليس في كلام العرب شيء على وزن فَعْل وذهب الكوفيون الى
 ان هزة الوصل مبنية على ثالث المستقبل فان كان مكسورا كُسرت وان
 كان مضموما ضُمت وما عدا ما ذكرناه في هزة الوصل فهو هزة قطع
 لان هزة القطع ليس لها اصل يحصرها غير انا نذكر بينها فرقا على
 جهة التريب فنقول نفرق بين هزة الوصل وهزة القطع في الاسماء^{٢٠}
 بالتصغير فان ثبتت في التصغير فهي هزة قطع وان سقطت فهي هزة
 وصل نحو هزة آب وابن فالهزة في آب هزة قطع لانها ثبتت في
 التصغير لانه تقول في تصغيره ابني والهزة في ابن هزة وصل لانها
 تسقط في التصغير لانه تقول في تصغيره بني ونفرق بين هزة الوصل

وهزة القطع في الأفعال بان يكون ياء المضارعة منه مفتوحة ان مضبومة فان كانت مفتوحة فهي هزة وصل نحو ما قدمناه وان كانت مضبومة فهي هزة قطع نحو أجمال وأحسن وما اشبه ذلك لآنك تقول في المضارع يحمل ويحسن وما اشبه ذلك وهزة مصدره ايضا هزة قطع كالنعل وإنما كسرت من اجمال ونحو لئلا يلتبس بالجميع فاتهم لو قالوا اجمال أجمالا بفتح الهزة في المصدر لالتبس بجميع حمل فلما كان ذلك يؤدي الى اللبس كسروا الهزة لازالة اللبس فان قيل فلم فتحوا حرف المضارعة في الثلاثي وضموا من الرباعي قيل لان الثلاثي أكثر من الرباعي والفتحة اخف من الضمة فاعطوا الأكثر الاخف والاقل الأقل ليعادلو بينهما فان قيل فالخماسي والسداسي أقل من الرباعي فهلا وجب ضمهم قيل انما وجب فتحه لوجهين النقل من الثلاثي أكثر من الرباعي فلما وجب الحمل على احدها كان الحمل على الأكثر اولى من الحمل على الأقل والثاني ان الخماسي والسداسي قليلان لكثرة حروفهما فلو بنوها على الضم لآدى ذلك الى ان يجعلوا بين كثرة الحروف ونقل الضم وذلك لا يجوز فاعطوها اخف الحركات وهو الفتح وعلى ان بعض العرب بضم حروف المضارعة منها فيقول يُطْلِقُ ويُخْرِجُ بضم حرف المضارعة حملا على الرباعي فاعرف تصب ان شاء الله تعالى

الباب الثاني والستون

باب الامالة

ان قال قائل ما الامالة قيل ان نحو بالفتحة نحو الكسرة وبالالف نحو الياء فان قيل فلم ادخلت الامالة الكلام قيل طلبا للتشاكل لئلا تختلف الاصوات فتتنافر وفي تخصص بلغة اهل الحجاز ومن جاورم

من يقي نعيم وغيرهم وفي فرع على التغميم والتغميم هو الاصل بدليل ان
 الامالة تنقصر الى اسباب توجبها وليس التغميم كذلك فان قيل فما الاسباب
 التي توجب الامالة قيل هي الكسرة في اللفظ او كسرة تعرض للحرف
 في بعض المواضع او الياء الموجودة في اللفظ او لان الالف متقلبة عن
 الياء او لان الالف تنزل منزلة المتقلبة عن الياء او امالة لـ امالة فهذه
 ستة اسباب توجب الامالة فاما الامالة للكسرة في اللفظ فهو قولهم في
 عالم جالم وفي سالم سالم واما الامالة للكسرة بشئ يعرض للحرف في
 بعض المواضع فهو قولهم في خاف خاف فـ أمالوا لان الحاء تكسر في
 خفت واما الامالة للياء فهو قولهم في شَيْبَان شَيْبَان وفي غِيلَان غِيلَان
 واما الامالة لان الالف تنقلب عن الياء فهو قولهم في رَحَى رَحَى وفي
 رَحَى رَحَى واما الامالة لان الالف تنزل منزلة المتقلبة عن الياء فهو
 قولهم حَبَارَى حَبَارَى وفي سَكَارَى سَكَارَى واما الامالة للامالة فهو
 رأيت عمادا وقرأت كتابا فان قيل فما يمنع من الامالة قيل حروف
 الاستعلاء والإطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والحاء
 والقاف فهذه سبعة احرف تمنع الامالة فان قيل فلم تمنع هذه الاحرف
 الامالة قيل لان هذه الحروف تستعلي وتتصل بالحقك الاعلى فتجذب
 الالف الى الفتح وتمنعه من التسفل بالامالة فان قيل فلم اذا وقعت
 بعد الالف مكسورة منعت الامالة واذا وقعت مكسورة قبلها لم تمنع
 قيل انها تمنع من الامالة اذا وقعت مكسورة بعد الالف لانه
 يؤتي الى التصعد بعد الانحدار لان الامالة تقتضي الانحدار وهذه
 الحروف تقتضي التصعد فلو اُملت هاهنا لآتى ذلك الى التصعد بعد
 الانحدار وذلك صعب ثقیل فلذلك تمنع من الامالة بخلاف ما اذا
 وقعت مكسورة قبل الالف فانه لا يؤتي الى ذلك فانك اذا اتيت
 بالمستعلي مكسورا اضعفت استعلاءه ثم اذا املت انحدرت بعد تصعد

والانحدار بعد التصعد سهل خفيف فبان الفرق بينهما فان قيل فهلا
 جازت الامالة اذا وقعت قبل الالف مفتوحة في نحو صامت وذلك
 انحدار بعد تصعد قبل لان الحرف المستعلي مفتوح والحرف المستعلي
 اذا كان مفتوحا زاد استعلاء فامتنعت الامالة بخلاف ما اذا كان
 مكسورا لان الكسرة تضعف استعلاء فصارت سلما الى جواز الامالة
 ولم يكن جواز الامالة هناك لانه انحدار بعد تصعد فقط وانما كان
 كذلك لان الكسرة ضعفت استعلاء لانه انحدار بعد تصعد فباعبار هذين
 الوصفين جازت الامالة هاهنا فان وجد احدهما وهو كونه انحدارا بعد
 تصعد فلم يوجد الآخر وهو تضعيف حرف الاستعلاء بالكسرة التي
 هي سلم الى جواز الامالة فالامالة في ضرب المثال مع الكسرة بمنزلة
 النزول من موضع عالي بدرجة او سلم والامالة مع غير الكسرة بمنزلة
 النزول من موضع عالي بغير درجة او سلم فبان الفرق بينهما فان قيل
 فلم اذا كانت الراء مفتوحة او مضمومة منعت من الامالة واذا كانت
 مكسورة وجبت الامالة قيل لان الراء حرف تكرير فاذا كانت
 مفتوحة او مضمومة فكأنه اجتمع فيها ففتحان او ضمتان فلذلك منعت
 الامالة واما اذا كانت مكسورة فكأنه قد اجتمع فيها كسرتان فلذلك
 اوجبت الامالة فان قيل فلم غلبت الراء المكسورة حرف الاستعلاء
 نحو طارد والراء المفتوحة نحو دار الفرار وما اشبه ذلك قيل انما
 غلبت الامالة للراء المكسورة مع الحرف المستعلي لان الكسرة في الراء
 اكتست تكريرا فقيوت لان الحركة تقوى بقوة الحرف الذي يحتملها
 فصارت الكسرة فيها بمنزلة كسرتين فغلبت بتسقلها تصعد المستعلي وكما
 غلبت الراء المكسورة الحرف المستعلي فكذلك الراء المفتوحة المشبهة به
 فان قيل فلم لم تدخل الامالة في الحرف قيل لان الامالة ضرب من
 التصرف او لتدل الالف على ان اصلها باء والمحرف لا تتصرف ولا

تكون الفاعل متقلبة عن ياء ولا وار فان قيل فلم جازت الامالة في
 يلى ويا في النداء قيل اما يلى فانما اُيملت لانها اغنت غناء الجملة
 واما يا في النداء فانما اُيملت لانها قامت مقام الفعل فجازت امالتها
 كاللعل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

الباب الثالث والستون

باب الوقف

ان قال قائل على كم وجهها يكون الوقف قيل على خمسة اوجه
 السكون وهو حذف الحركة والتنوين والائتمام وهو ان تَضُم شفتيك
 من غير صوت وهذا يدركه البصير دون الضير والروم وهو ان
 تشير الى الحركة بصوت ضعيف وهذا يدركه البصير والضير
 والتشديد وهو ان تشدد الحرف الاخير نحو هذا عمر وهذا خالد
 والاتباع وهو ان تحرك ما قبل الحرف الاخير اذا كان ساكنا حركة
 الحرف الاخير في الرفع والمجر نحو هذا يَكُر ومررت بيَكُر فان قيل
 فلم خصص الوقف بهذه الوجوه الخمسة قيل اما السكون فلان راحة
 المتكلم ينبغي ان تكون عند الفراغ من الكلمة والوقف عليها والراحة في
 السكون لا بالحركة فان قيل فلم ابدلوا من التنوين الفا في حال
 النصب ولم يبدلوا من التنوين واو في حال الرفع ولا ياء في حال
 المجر قيل لوجهين احدهما انما ابدلوا من التنوين الفا في حال النصب
 لخفة الفحة بخلاف الرفع والمجر فان الضمة والكسرة ثقلتان والوجه
 الثاني انهم لو ابدلوا من التنوين واو في حالة الرفع لكان ذلك يؤذي
 الى ان يكون اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة وليس في كلام
 العرب اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة ولو ابدلوا من التنوين ياء
 في حالة المجر لكان ذلك يؤذي الى ان تلبس بياء المتكلم فلذلك لم

يبدلها منه ياء على أنه من العرب من يبدل في حالة الرفع واوا وفي
 حالة المجرى ياء ومنهم من لا يبدل في حالة النصب الفا كما لا يبدل في
 حالة الرفع واوا ولا في حالة المجرى ياء وهب لغة قليلة واجود اللغات
 الابدال في حال النصب وترك الابدال في حال الرفع والمجرى على ما
 بينا وأما الانعام فالمراد به ان تبين ان هذه الكلمة اصل حركة في
 حال الوصل وكذلك الروم والشديد فان قيل فلم لم يجر الانعام في
 حال المجرى قيل لانه يؤدي الى تشويه الحلق وأما الانباع فلانه لما
 وجب التحريك لالتقاء الساكنين اختاروا لها الضمة في حالة الرفع لانها
 المحركة التي كانت في حالة الوصل وكانت اولى من غيرها قال الشاعر
 انا ابن مائة اذ جد التفر . وكذلك حكم الكسرة في قول الآخر
 أرثني بجحلاً على ساقها فهش فؤادي لذلك الجحل

بكسر الحاء والجيم فان قيل فهلا جاز ذلك في حالة النصب كما جاز
 في حالة الرفع والمجرى قيل لان حرف الاعراب تلزمه المحركة اذا
 كان منوناً في حالة النصب نحو قولك رأيت بكراً ولا تلزمه في حالة
 الرفع والمجرى فان قيل فهلا جاز فيما لم يكن فيه تنوين نحو قولك رأيت
 البكر قيل حملا على ما فيه التنوين لان الاصل هو التذكير فان قيل
 فهلا جاز ان يقال هنا عدل بضم الدال ومررت بالبيز بكسر السين
 في الوقف كما جاز هنا بكر ومررت ببكر قيل لانهم لو قالوا هنا
 عدل بضم الدال لادى ذلك الى اثبات ما لا نظير له في كلامهم لانه
 ليس في كلامهم شيء على وزن فِعْل فلما كان ذلك يؤدي الى اثبات
 ما لا نظير له في كلامهم عدلوا عن الضم الى الكسر كما قالوا في جمع
 نحو أحق وجرو أجر وفلسوة قلنس وقالوا هنا عدل بكسر الدال
 لان له نظيراً في كلامهم نحو ابل وإطل ولم يقولوا مررت بالبيز بكسر
 السين لانه ليس في الاسماء شيء على وزن فِعْل الا عدل وهو اسم دويبة

وَرَمَّ اسمَ السَّتَوِّ وها فعلان نقلتا إلى الاسمِة وحكي بعضهما ويُعَل فلما كان ذلك يَزِدُّني إلى اثبات ما لا نظير له في كلامهم رفضوه وعدلوا عن الكسر إلى الضم فقالوا مررت بالبُسر لأنَّ له نظيراً في كلامهم نحو طُنَّب وحرَّض فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى

الباب الرابع والسَّتون

باب الإدغام

إن قال قائل ما الإدغام قيل إن تصل حرفا بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فينبو اللسان عنها نبوة واحدة فإن قيل فعلى كم ضربا الإدغام قيل على ضربين ادغام حرف في مثله من غير قلب وادغام حرف في مقاربه بعد القلب فأما ادغام الحرف في مثله فمحو شدَّ وردَّ وكان الأصل فيه شدد وردد إلا أنه لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد سكنوا الأول منها وادغموا في الثاني وحكم المضارع في الإدغام حكم الماضي نحو يشدَّ ويردَّ وما أشبه ذلك ولما ادغام الحرف في مقاربه فهو أن تبدل أحدهما من جنس الآخر وتدغمه في الثاني نحو احمى كُفَّةً وأنتك قطناً واسلخ غنمك وأدغ خلقاً وما أشبه ذلك غير أنه لا طريق إلى معرفة تقارب الحروف إلا بعد معرفتها ومعرفة مخارجها وأقسامها وهي تسعة وعشرون حرفاً وهي معروفة وقد تبلغ خمسة وثلاثين حرفاً بحروف مستحسنة وهي النون المخففة وهمزة بين يين والالف الماللة والفاء المنغمة وهي التي يَنْحَى بها نحو الواو نحو الصلوة والصاد كالزَّاء والسين كالجميم وتبلغ ثيناً وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة وهي الفاء التي بين الفاف والكاف والكاف التي بين الجيم والكاف والجيم التي بالكاف والجيم التي كالشين والصاد التي كالسين والطاء التي كالنَّاء والظاء التي كالنَّاء والباء التي كالنَّاء وحكي

ابو بكر بان الضاد الضعيفة المبدلة من التاء وحكي ان منهم من يقول
 في اترد اصرد ومخارجها ستة عشر مخرجا فالاول للهزة والالف والهاء
 وهو من اقصى الخلق مما يلي الصدر والثاني للعين والحاء وهو من
 وسط الخلق والثالث للفين والحاء وهو من ادنى الخلق مما يلي الفم
 والرابع للثاق وهو من اقصى اللسان وما فوقه من الحنك والخامس
 للكاف وهو اسفل من ذلك واقرب الى مقدم الفم والسادس للجيم
 والشين والياء وهو من وسط اللسان بينه وبين الحنك الاعلى والسابع
 للضاد وهو من اول حافة اللسان وما يليها من الاضراس وهي من
 الجانب الايسر اسهل والثامن للام وهو من ادنى حافة اللسان الى
 منتهى طرفه والتاسع للنون وهو من فوق ذلك فويق الثنايا والعاشر
 للراء وهو من مخرج النون الا ان الراء ادخل بطرف اللسان في الفم
 ولها تكرير في مخارجها والحادي عشر للطاء والتاء والدال وهو من
 بين طرف اللسان واصول الثنايا العليا والثاني عشر للصاد والسين
 والراء وهو من طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى وتسمى هذه الحروف
 الثلاثة حروف الصغير والثالث عشر للتاء والذال والظاء وهو من بين
 طرف اللسان اطراف الثنايا العليا والرابع عشر للتاء وهو من باطن
 الشفة السفلى اطراف الثنايا العليا والخامس عشر للباء والميم والواو
 وهو من بين الشفتين والسادس عشر للنون الخفيفة وهو من الخياشيم ولا
 عمل للسان فيها فهذه مخارج الحروف وهي تنقسم الى المهموسة والمجهورة
 والمبدلة والمصنعة والشديدة والرخوة وما بين الشديدة والرخوة والمبطنة
 والمفتوحة والمستعيلة والمنخفضة والمعتلة فالمهموسة عشرة احرف الهاء والحاء
 والحاء والكاف والسين والشين والصاد والتاء والتاء والفاء ويجمعها
 قولك سَتَحَنَكْ خَصَنَة والمجهورة ما عدا هذه العشرة وهي تسعة عشر
 حرفا ويجمعها مَدَغَطَا وجعظُر وقل نَدَّ ضَيَزَن والمبدلة ستة احرف

اللام والنون والراء والميم والياء والفاء ويجمعها قَرَّ مَنْ لَبَّ والمصنعة
 ما عدا هذه الستة والشذبة ثمانية احرف ويجمعها أَجَنَّتْ طَبَقَكَ
 وكذلك ما بين الشذبة والرخوة ثمانية ايضا يجمعها قولك نوري لامع
 والرخوة ما عداها والمطبقة اربعة احرف الصاد والضاد والطاء والظاء
 والمفتوحة ما عدا هذه الاربعة * والمستعلية سبعة احرف اربعة منها ١٠
 هي التي ذكرنا انها مطبقة والثلاثة الأخر القاف والغيت والحاء
 والمتخفضة ما عدا هذه السبعة * والمحللة اربعة احرف الهزة وحروف المد
 واللين وهي الالف والياء والواو ومعنى المهبوسة انها حروف اضعف
 الاعتماد في موضعها فحري النفس معها فأخفاها ولمس الصوت الخفي
 فذلك سُميت مهبوسة ومعنى المجهورة انها حروف أشيع الاعتماد في ١٠
 موضعها فتعت النفس ان يجري معها فخرجت ظاهرة والمجهر هو الاظهار
 ولذلك سُميت مجهورة ومعنى المذلفة انها حروف لها فضل اعتداد على
 ذلق اللسان وهو طرفه ولذلك سُميت مذلفة * ومعنى المصنعة انها
 حروف ليس لها ذلك الاعتماد على ذلق اللسان وأصبت بان تختص
 بالبناء اذا كانت الكلمة رباعية او خماسية ولذلك سُميت مصنعة * ١٠
 ومعنى الشذبة انها حروف صلبة لا يجري فيها الصوت فذلك سُميت
 شذبة * ومعنى الرخوة انها حروف ضعيفة يجري فيها الصوت ولذلك
 سُميت رخوة * ومعنى ما بين الشذبة والرخوة انها حروف لا مفرطة
 في الصلابة ولا ظاهرة للضعف بل هي في اعتدال بينها ولذلك كانت
 بين الشذبة والرخوة * ومعنى المطبقة انها حروف يرتفع بها اللسان ٢٠
 الى المحك الاعلى فينطبق عليها فتصير محصورة ولذلك سُميت مطبقة *
 ومعنى المتوحة انها حروف لا يرتفع اللسان بها الى المحك الاعلى فيفتح
 عنها ولذلك سُميت مفتوحة * ومعنى المستعلية انها حروف تستعلى الى
 المحك الاعلى ولذلك سُميت مستعلية * ومعنى المتخفضة عكس ذلك *

ومعنى المجلة أنها حروف تتغير بانقلاب بعضها الى بعض بالعلل
الموجبة لذلك ولذلك سميت معتلة وسميت الالف والياء والواو
حروف المد واللين أما المد فلان الصوت يمتد بها وأما اللين فلأنها
لانت في مخارجها وأنسعت وأوسعت مخرجا الالف ويسمى الهاوي لهوية
في الحلق فهذا ما اردنا ان نذكره من معرفة مخارج الحروف وأقسامها
التي تعرف بها تقارب الحروف بعضها من بعض فان قيل فلم جاز
ان تدغم الباء في الميم لتقاربهما ولا يجوز ان تدغم الميم في الباء قيل
أنها لم يجر ان تدغم الميم في الباء نحو أكرم بكرا كما يجوز ان تدغم
الباء في الميم اصح مطرا ألا ان الميم فيها زيادة صوت وهي الغنة فلو
أدغمت في الباء لذهبت الغنة التي فيها بخلاف الباء فإنه ليس فيها
غنة تذهب بالادغام فكذلك ايضا لا يجوز ان تدغم الراء في اللام كما
يجوز ان تدغم اللام في الراء لأن في الراء زيادة صوت وهو التكرير
فلو ادغمت اللام لذهب التكرير الذي فيها بالادغام بخلاف اللام فإنه
ليس فيها تكرير يذهب بالادغام فاما ما روي عن ابي عمرو من
١٠ ادغام الراء في اللام في قوله عز وجل تَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ فاعلموا
ينسبون الغلط في ذلك الى الراوي لا الى ابي عمرو ولعل ابا عمرو
اخفى الراء فحذف على الراوي فتوهمه ادغاما وكذلك كل حرف فيه
زيادة صوت لا يدغم فيها هو انقص صوتا منه وأما لم يجر ادغام
الحرف فيها هو انقص صوتا منه لأنه يؤدي الى الاسحاف به وبطلان
٢٠ ما له من الفضل على مقاربه فان قيل فلام التعريف في كم حرفا
يدغم قيل في ثلثة عشر حرفا وهي التاء والثاء والذال والذال والراء
والزاء والسين والسين والصاد والضاد والطاء والظاء والنون نحو
التائب والثابت والداعي والذاكر والراهب والزاهد والساھر والشاكر
والصابر والضاير والطارع والظافر والناصر فهي احدى عشر حرفا من

حروف طرف اللسان وحرفان بمخاطان طرف اللسان وهما الضاد
والثين وإنما ادغم لام التعريف في هذه الحروف لوجهين أحدهما أن
هذه الحروف مقاربة لها والثاني أن هذه اللام أكثر دورها في الكلام
ولذلك تدخل في سائر الأسماء سوى أسماء الأعلام والأسماء غير
المتكئة ولما أجمع فيها المقاربة لهذه الحروف وكثرة دورها في الكلام
لزم فيها الإدغام وإنما من أظهر اللام على الأصل فمن الشاذ الذي
لا يعتد به فإن قيل فما الأصل في ست وبلعبر قيل أما ست فأصلها
سدس بدليل قولهم في تصغيره سدس وفي تكبيره سداس إلا أنهم
أبدلوا من السين تاء كما أبدلوا من التاء سينا في اتخذ فقالوا استخذ
فلما أبدلوا هاهنا من السين تاء صار إلى سدت ثم ادغموا اللال في
التاء فصارت ست وإنما يلعبر فأصله بنو العنبر إلا أنهم حذفوا الحرف
المعتل لسكونه وسكون اللام لم يمكنهم الإدغام لحركة النون وسكون
اللام فحذفوا النون بدلا من الإدغام ومن ذلك قولهم بلعم يريدون
بني العنبر قال الشاعر

إذا غاب غدا عنك بلعم لم يكن جليدا ولم تعطف عليك العواطف
ومن ذلك قولهم علما بنو فلان يريدون على الماء قال الشاعر
قداء طلفت علما بكر بن وائل ونجنا صدور الخيل شطر تميم
يريد على الماء وهذا كله ليس بمطرد في القياس وإنما دعاهم إلى
ذلك كثرة الاستعمال وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه فاعرفه
تصعب أن شاء الله تعالى

تم
 كتاب اسرار العريّة والحمد لله ربّ العالمين
 وصلى الله على سيدنا محمد خير خلقه
 وعلى آله وعترته الكرام اجمعين
 وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة
 الا بالله العليّ العظيم

الطبعة الاولى

نقله من النسخ الموجودة وصححه العبد الفقير العالم خريستيان فريديخ
 سيبلد الألماني والنسخة الاولى هي لنسخي العزيز المدرّس العلامة بنار
 فنون العلوم طوبينكة الهام البرت صوسين اخرجها من دار السلام
 بغداد وهي فاخرة قديمة والنسخة الثانية برلينية متأخرة والثالثة
 والرابعة مغريتان محفوظتان بالمكتبة الملكية التي بالقصر المشهور
 بأشكوريال بديار الاندلس

فهرس هذا الكتاب

٢	باب علم ما الكلم	الباب الاول
٩	باب الاعراب والبناء	الباب الثاني
١١	باب العرب والمبني	الباب الثالث
١٦	باب اعراب الاسم المفرد	الباب الرابع
٢١	باب التثنية والجمع	الباب الخامس
٢٦	باب جمع التانيث	الباب السادس
٢٨	باب جمع التكسير	الباب السابع
٢٩	باب المتبدا	الباب الثامن
٣١	باب خبر المتبدا	الباب التاسع
٣٤	باب الفاعل	الباب العاشر
٣٧	باب المفعول	الباب الحادي عشر
٣٨	باب ما لم يسم فاعله	الباب الثاني عشر
٤١	باب نعم وئس	الباب الثالث عشر
٤٥	باب حبتا	الباب الرابع عشر
٤٧	باب التعجب	الباب الخامس عشر
٥٢	باب عى	الباب السادس عشر
٥٥	باب كان وأخواتها	الباب السابع عشر
٥٦	باب ما	الباب الثامن عشر
٦١	باب إن وأخواتها	الباب التاسع عشر
٦٤	باب ظففت وأخواتها	الباب العشرون
٦٧	باب الإغراء	الباب الحادي والعشرون
٦٨	باب التحذير	الباب الثاني والعشرون

٦٩	الباب الثالث والعشرون باب المصدر
٧٢	الباب الرابع والعشرون باب المفعول فيه
٧٤	الباب الخامس والعشرون باب المفعول معه
٧٦	الباب السادس والعشرون باب المفعول له
٧٧	الباب السابع والعشرون باب المحال
٧٩	الباب الثامن والعشرون باب التمييز
٨١	الباب التاسع والعشرون باب الاستثناء
٨٣	الباب الثلاثون باب ما يُجَرُّ به في الاستثناء
٨٥	الباب الحادي والثلاثون باب ما ينصب به في الاستثناء
٨٦	الباب الثاني والثلاثون باب كم
٨٧	الباب الثالث والثلاثون باب العدد
٩٠	الباب الرابع والثلاثون باب النداء
٩٥	الباب الخامس والثلاثون باب الترغيم
٩٨	الباب السادس والثلاثون باب الندبة
٩٩	الباب السابع والثلاثون باب لا
١٠٢	الباب الثامن والثلاثون باب حروف الجر
١٠٥	الباب التاسع والثلاثون باب حتى
١٠٧	الباب الأربعون باب مذ ومنذ
١٠٩	الباب الحادي والأربعون باب القسم
١١٠	الباب الثاني والأربعون باب الإضافة
١١٢	الباب الثالث والأربعون باب التوكيد
١١٥	الباب الرابع والأربعون باب الوصف
١١٦	الباب الخامس والأربعون باب غطف البيان
١١٧	الباب السادس والأربعون باب البدل

١١٨	الباب السابع والاربعون	باب العطف
١٢٠	الباب الثامن والاربعون	باب ما لا ينصرف
١٢٤	الباب التاسع والاربعون	باب اعراب الافعال وبنائها
١٢٩	الباب الخمسون	باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل
١٣١	الباب الحادي والخمسون	باب حروف الجزم
١٣٣	الباب الثاني والخمسون	باب الشرط والجزاء
١٣٤	الباب الثالث والخمسون	باب المعرفة والتكرة
١٣٧	الباب الرابع والخمسون	باب جمع التكسير
١٤٣	الباب الخامس والخمسون	باب التصغير
١٤٦	الباب السادس والخمسون	باب النسب
١٤٩	الباب السابع والخمسون	باب اسماء الصلات
١٥٣	الباب الثامن والخمسون	باب حروف الاستفهام
١٥٤	الباب التاسع والخمسون	باب المحكاة
١٥٦	الباب الستون	باب الخطاب
١٥٧	الباب الحادي والستون	باب الالفات
١٦٠	الباب الثاني والستون	باب الامالة
١٦٣	الباب الثالث والستون	باب الوقف
١٦٥	الباب الرابع والستون	باب الادغام

فهرس الغلطات

صفحة	سطر	صحيح	صفحة	سطر	صحيح
١٢	٤	اخصن	٦٦	٢٤	نصب ان
١٦	١١	الوقف	٦٨	١٩	ذات
٢٤	١١	كانت	٧٢	١	الذي
—	١٥	يفتح	٧٦	١٩	لهذا
٢٦	٢	جاء هذا المجمع	٨٤	١٨	وتخفيها
٢٧	٢٤	القاض	٨٦	٩	أما
٢٩	٢	كونه	—	٢٤	رب
٣٠	٦	بها	٩٤	١٧	يا اللهم
—	١٢	أمارات	—	٢١	يستعمل
—	١٨	ان	٩٨	٦	اوله
—	٢٩	لما ذا	٩٩	٨	تقبضه
٣١	٦	عليه	١١١	١٥	المشبهة
—	١٧	المشكلة	١٢١	١٥	بعله
٣٢	٥	طامنا	١٢٣	٥	الاعجمي
—	٧ و ١٠	المتبدأ	١٢٠	١٢	ويله
٤٤	١١	وسكون	١٢٣	١٥	يفتضي
—	٢٤	حتى	١٢٧	٤	سعيد
٤٨	٢٢	من	١٤٠	٦	فرا تلك عورات
٥٦	١	أتمها	—	٦	جفنا
٧٠	١٥	نحو ما	١٤٤	١١	فردوا
٧٤	٦	بين	—	٢٠	درع درع

صفحة	سطر	صحیح	صفحة	سطر	صحیح
٤٩١	٥	وَرِيَّةٌ	١٥٧	٢١	والستون
—	٩	النَّوْد	١٥٨	١٨	يبتدا
—	١٢	الَّذِيَا أَلْيَا	١٦١	١٢	عمادا
١٤٧	٩	فَعِيل	١٦٨	١٧	اَدْعَامَا
١٥٥	١١	فَلَا	١٦٩	٣	اَنْ
١٥٢	٥	الستون	١٧١	٩	المبتدأ
—	١٦	امراتين			

واحدة نمبر	١١ - ٦٣
فن نمبر	٥ هـ
كتاب نمبر	١٢ ا ز ع



Grammatik und deren mittelalterliche Methode gewiss mit
Vorteil benutzt werden.

Den genannten Gelehrten, vor allem den Herren Pro-
fessoren Dr. A. Socin und Dr. H. Thorbecke nochmals
tiefgefühltesten, herzlichen Dank!

Maulbronn,
3. August 1886.

Dr. CHR. F. SEYBOLD.

des Textes der in diesem Compendium wenigstens nicht zu sehr gehäuften شواهد zu gute kommen zu lassen, [für den zweiten Theil nach Guidi: Gemäleddini Ibn Hišāmi Commentarius in carmen Ka'bi ben Zoheir Bānat Sa'ād appellatum p. 4v Z. 11] die von uns recipierte Lesart vorschlug. Über Ibn al Anbārī's Person verweise ich nur auf Kautzsch a. a. O., sowie auf Košut, fünf Streitfragen der Basenser und Kufenser, Wien 1877. Es wäre überhaupt zu wünschen dass das grosse Werk des Ibn al Anbārī كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النكثيين البصريين والكوفيين worauf in unserem Compendium so oft (gewöhnlich nur مسائل الخلاف genannt) verwiesen ist, nach der Leidener Handschrift herausgegeben würde. Von eigenen Schriften erwähnt Ibn al Anbārī كتابنا الموسوم بالاسماء في Z. 16 11, 12 شرح السبع 11, 12 Z. 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17, 18, 19, 20, 21, 22, 23, 24, 25, 26, 27, 28, 29, 30, 31, 32, 33, 34, 35, 36, 37, 38, 39, 40, 41, 42, 43, 44, 45, 46, 47, 48, 49, 50, 51, 52, 53, 54, 55, 56, 57, 58, 59, 60, 61, 62, 63, 64, 65, 66, 67, 68, 69, 70, 71, 72, 73, 74, 75, 76, 77, 78, 79, 80, 81, 82, 83, 84, 85, 86, 87, 88, 89, 90, 91, 92, 93, 94, 95, 96, 97, 98, 99, 100, 101, 102, 103, 104, 105, 106, 107, 108, 109, 110, 111, 112, 113, 114, 115, 116, 117, 118, 119, 120, 121, 122, 123, 124, 125, 126, 127, 128, 129, 130, 131, 132, 133, 134, 135, 136, 137, 138, 139, 140, 141, 142, 143, 144, 145, 146, 147, 148, 149, 150, 151, 152, 153, 154, 155, 156, 157, 158, 159, 160, 161, 162, 163, 164, 165, 166, 167, 168, 169, 170, 171, 172, 173, 174, 175, 176, 177, 178, 179, 180, 181, 182, 183, 184, 185, 186, 187, 188, 189, 190, 191, 192, 193, 194, 195, 196, 197, 198, 199, 200, 201, 202, 203, 204, 205, 206, 207, 208, 209, 210, 211, 212, 213, 214, 215, 216, 217, 218, 219, 220, 221, 222, 223, 224, 225, 226, 227, 228, 229, 230, 231, 232, 233, 234, 235, 236, 237, 238, 239, 240, 241, 242, 243, 244, 245, 246, 247, 248, 249, 250, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 257, 258, 259, 260, 261, 262, 263, 264, 265, 266, 267, 268, 269, 270, 271, 272, 273, 274, 275, 276, 277, 278, 279, 280, 281, 282, 283, 284, 285, 286, 287, 288, 289, 290, 291, 292, 293, 294, 295, 296, 297, 298, 299, 300, 301, 302, 303, 304, 305, 306, 307, 308, 309, 310, 311, 312, 313, 314, 315, 316, 317, 318, 319, 320, 321, 322, 323, 324, 325, 326, 327, 328, 329, 330, 331, 332, 333, 334, 335, 336, 337, 338, 339, 340, 341, 342, 343, 344, 345, 346, 347, 348, 349, 350, 351, 352, 353, 354, 355, 356, 357, 358, 359, 360, 361, 362, 363, 364, 365, 366, 367, 368, 369, 370, 371, 372, 373, 374, 375, 376, 377, 378, 379, 380, 381, 382, 383, 384, 385, 386, 387, 388, 389, 390, 391, 392, 393, 394, 395, 396, 397, 398, 399, 400, 401, 402, 403, 404, 405, 406, 407, 408, 409, 410, 411, 412, 413, 414, 415, 416, 417, 418, 419, 420, 421, 422, 423, 424, 425, 426, 427, 428, 429, 430, 431, 432, 433, 434, 435, 436, 437, 438, 439, 440, 441, 442, 443, 444, 445, 446, 447, 448, 449, 450, 451, 452, 453, 454, 455, 456, 457, 458, 459, 460, 461, 462, 463, 464, 465, 466, 467, 468, 469, 470, 471, 472, 473, 474, 475, 476, 477, 478, 479, 480, 481, 482, 483, 484, 485, 486, 487, 488, 489, 490, 491, 492, 493, 494, 495, 496, 497, 498, 499, 500, 501, 502, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510, 511, 512, 513, 514, 515, 516, 517, 518, 519, 520, 521, 522, 523, 524, 525, 526, 527, 528, 529, 530, 531, 532, 533, 534, 535, 536, 537, 538, 539, 540, 541, 542, 543, 544, 545, 546, 547, 548, 549, 550, 551, 552, 553, 554, 555, 556, 557, 558, 559, 560, 561, 562, 563, 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570, 571, 572, 573, 574, 575, 576, 577, 578, 579, 580, 581, 582, 583, 584, 585, 586, 587, 588, 589, 590, 591, 592, 593, 594, 595, 596, 597, 598, 599, 600, 601, 602, 603, 604, 605, 606, 607, 608, 609, 610, 611, 612, 613, 614, 615, 616, 617, 618, 619, 620, 621, 622, 623, 624, 625, 626, 627, 628, 629, 630, 631, 632, 633, 634, 635, 636, 637, 638, 639, 640, 641, 642, 643, 644, 645, 646, 647, 648, 649, 650, 651, 652, 653, 654, 655, 656, 657, 658, 659, 660, 661, 662, 663, 664, 665, 666, 667, 668, 669, 670, 671, 672, 673, 674, 675, 676, 677, 678, 679, 680, 681, 682, 683, 684, 685, 686, 687, 688, 689, 690, 691, 692, 693, 694, 695, 696, 697, 698, 699, 700, 701, 702, 703, 704, 705, 706, 707, 708, 709, 710, 711, 712, 713, 714, 715, 716, 717, 718, 719, 720, 721, 722, 723, 724, 725, 726, 727, 728, 729, 730, 731, 732, 733, 734, 735, 736, 737, 738, 739, 740, 741, 742, 743, 744, 745, 746, 747, 748, 749, 750, 751, 752, 753, 754, 755, 756, 757, 758, 759, 760, 761, 762, 763, 764, 765, 766, 767, 768, 769, 770, 771, 772, 773, 774, 775, 776, 777, 778, 779, 780, 781, 782, 783, 784, 785, 786, 787, 788, 789, 790, 791, 792, 793, 794, 795, 796, 797, 798, 799, 800, 801, 802, 803, 804, 805, 806, 807, 808, 809, 810, 811, 812, 813, 814, 815, 816, 817, 818, 819, 820, 821, 822, 823, 824, 825, 826, 827, 828, 829, 830, 831, 832, 833, 834, 835, 836, 837, 838, 839, 840, 841, 842, 843, 844, 845, 846, 847, 848, 849, 850, 851, 852, 853, 854, 855, 856, 857, 858, 859, 860, 861, 862, 863, 864, 865, 866, 867, 868, 869, 870, 871, 872, 873, 874, 875, 876, 877, 878, 879, 880, 881, 882, 883, 884, 885, 886, 887, 888, 889, 890, 891, 892, 893, 894, 895, 896, 897, 898, 899, 900, 901, 902, 903, 904, 905, 906, 907, 908, 909, 910, 911, 912, 913, 914, 915, 916, 917, 918, 919, 920, 921, 922, 923, 924, 925, 926, 927, 928, 929, 930, 931, 932, 933, 934, 935, 936, 937, 938, 939, 940, 941, 942, 943, 944, 945, 946, 947, 948, 949, 950, 951, 952, 953, 954, 955, 956, 957, 958, 959, 960, 961, 962, 963, 964, 965, 966, 967, 968, 969, 970, 971, 972, 973, 974, 975, 976, 977, 978, 979, 980, 981, 982, 983, 984, 985, 986, 987, 988, 989, 990, 991, 992, 993, 994, 995, 996, 997, 998, 999, 1000.

Liebenswürdigkeit gab mir derselbe den kostbaren Codex nach Spanien mit, wie er mir denselben bis zu Vollendung der Arbeit zu eingehender Benützung überliess. Bei vorübergehendem Aufenthalt in Paris machte mich sodann Herr Professor Dr. H. Dérenbourg gütigst darauf aufmerksam dass ausser Codex 193 (bei Casiri) auch Codex 83 (was bei Casiri nicht steht) die أسرار العبيية enthalte; diese beiden ziemlich jungen Codices mit flüchtiger maghrebinischer Schrift, boten doch für den im Ganzen besten Codex Socin 2 mannigfach richtige Lesarten und mussten namentlich auch die grosse Lücke desselben zwischen fol. 67 v. und 68 r. (im wesentlichen c. 42—47) ergänzen. Auch der jetzt in der Berliner Bibliothek befindliche Codex (n. 30) (cfr. kurzes Verzeichniss der Landberg'schen Sammlung arabischer Handschriften von M. Ahlwardt, Berlin 1885) in flüchtiger ziemlich moderner östlicher Schrift bot einzelne gute Lesarten. An der Hand dieser 4 Codices konnte fast überall die richtige Lesung erzielt werden. Für die schwierige Stelle 99, Z. 4, 5 zwischen قل وهو lassen die beiden Codices Escor. einfach eine Lücke, Cod. Soc. hat (fol. 61 r. 1) والاشامتنياه وا حمى الشامتنيه Cod. Berol. 30 hat nur والجمامتنى الشامتنيه, wofür Herr Professor Dr. H. Thorbecke in Halle, der auch die ausnehmende Güte hatte, die Druckbogen durchzulesen und vielfach seine unerschöpfliche Kenntniss der alten Dichter für Richtigstellung



VORWORT.

Als ich im Frühjahr 1883 beim Abgang von der Universität Tübingen von einem teuren Jugendfreund nach Madrid eingeladen wurde, um in Gemeinschaft mit ihm den Garten Spaniens, das herrliche Andalusien, zu durchreisen, riet mir mein hochverehrter Lehrer, Herr Professor Dr. A. Socin, seinen höchst wertvollen, aus Bagdad mitgebrachten Codex der اسرار العربیة des Ibn al Anbârî († 577 = 1181), den mein hochgeschätzter Lehrer, Herr Professor Dr. E. Kantzsch (sammt Edition des باب الحال in ZDMG 24, 331—344 eingehend beschrieben hat, mit dem bis dahin als ausserdem einzig in Europa vorhanden bekannten Codex Escorialensis n. 193 (Casiri I 44) zu vergleichen, und mit rühmlichster Liberalität und bekannter

Druck von E. J. Brill in Leiden.

IBN AL ÂNBARĪS
ASRÂR AL ARABÎYA

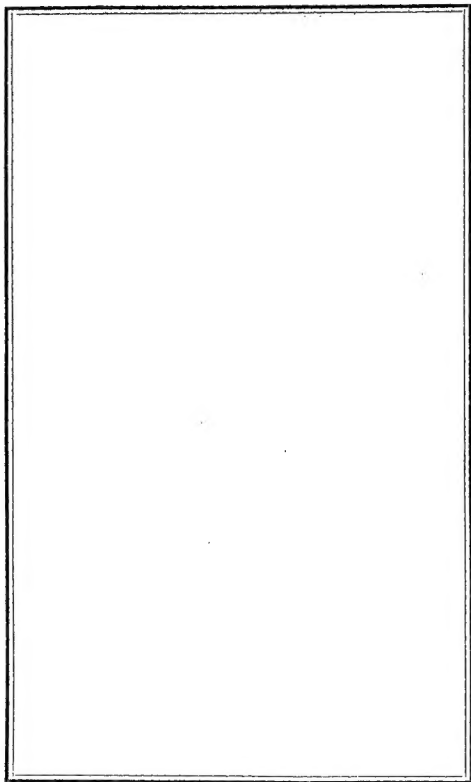
HERAUSGEGEBEN

VON

CHRISTIAN FRIEDRICH SEYBOLD,
Dr. Phil.



LEIDEN. — E. J. BRILL.
1886.



IBN AL ANBÂRÎ'S
ASRÂR AL ARABÎYA.

